أثر العلوم الاجتماعية

إن الدافع وراء «التاريخ الجديد» الذي ظهر حوالي سنة ١٩٥٥، جاء كما رأينا من العلوم الاجتماعية بصورة عامة، وليس في هذا ما يثير العجب أو يدل على المهانة، فقد قضى المؤرخون وقتاً طويلاً في الدفاع عن «استقلالية التاريخ»[١٨٥]، والقيام بمثل هذا العمل هو، كما لاحظ جيمس هارفي روبنسون منذ عدة سنوات «سوء فهم لشروط التقدم العلمي»، فكل علم وكل فرع من فروع المعرفة يعتمد على علوم أخرى أو فروع أخرى من المعرفة، فهو يستمد حياته منها، ويدين لها شعورياً أو لا شعورياً، بمقدار كبير من فرص التقدم[١٨٦]» إن الدراسة التاريخية منذ تقدمها الكبير الأول في أيام مابيلون والبولانديون، اتبعت بوعي نماذج العلوم الجديدة في نقد التوراة، ثم استعارت واستغلت بعد ذلك، أي في أيام نيبور ورانكه، طرق بحث اللغة الكلاسيكية. أما اليوم، فان المؤرخين بالتفاتهم إلى العلوم الاجتماعية للحصول على نظرات جديدة وتقنيات جديدة، فإنما يتابعون ممارسة سبق أن اتبعت في كل نقطة انعطاف في تطور وتنقية الدراسات التاريخية في الماضي.

وليس من العجيب أيضاً أن يرى المؤرخون في أعمال علماء الاجتماع كثيراً مما يعتقدونه منعكساً على عملهم، فالتاريخ وعلم الاجتماع يشتركان في أهداف واحدة، وبعض جذورهم على الأقل تنبع من نفس التربة، فكلاهما يدعى، في المبدأ على الأقل، أنه يبحث في كل أبعاد الحياة الاجتماعية «وبكل الوضع القائم في أي زمن محدد» وإن غايتهما فهم شامل لأعمال البشرية وعلاقاتها[١٨٧]. ومع أن للتاريخ عدة جذور يرجع بعضها إلى الماضي البعيد، ويقرنه بالدين والفلسفة، إلا أن اصوله كعملية استطلاع عقلية ترجع، كعلم

---

(١٨٥) انظر ألتون «ممارسة التأريخ» (١٩٦٧) ص ٨ فما بعد ٤٧-٤٨.

(١٨٦) روبنسون «التأريخ الجديد» (١٩١٢) ص ٧٣.

(١٨٧) انظر «العلوم الاجتماعية في دراسة تأريخية» (١٩٥٤، ص ٤١-٨٧)

الاجتماع، إلى نفس تربة «وضعية» القرن التاسع عشر. وبعبارة أخرى فان علم الاجتماع والتاريخ كلاهما يدعيان أنهما يبحثان بعض الحقائق، وكلاهما يرى أن أمثلة علماء الطبيعة تمثل البلاهة وأنها تقف على النقيض منهما بدل أن تكون حليفاً لهما، حيث أنه لا علاقة لها بالعلوم الاجتماعية[١٨٨].

إن هذا، كما رأينا[١٨٩]، هو رأي مؤرخين أمثال فوستيل دي كولانج، وأكتون، وبيوري، كما كان أيضاً رأي ماركس وأنجلز وكومت وسبنسر. غير أن أثر التأريخية الألمانية في رد فعلها على شكليات الفلسفة الوضعية هي التي حطمت هذه الوحدة، أو شبه الوحدة، في الهدف، وجعلت المؤرخين يعارضون علماء الاجتماع بدل أن يحالفوهم. فليس من العجيب أن يؤدي انهيار التأريخية الألمانية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فتح الطريق للتوفيق بينهما.

وكانت هناك طبعاً أسباب أخرى أكثر مباشرة لتبديل الوضع، فإن نجاح علماء الاجتماع كان رائعا إذا قيس بمعايير الاعتراف الشعبي وبالإمكانيات المشجعة لطرق بحثها وأفكارها، فليس من العجيب أن يسائل المؤرخون أنفسهم فيما إذا لم يكن في هذه الطرق والأفكار ما يساهم في دراساتهم الخاصة. وعامل آخر هو أثر الأحوال المتبدلة لعالم ما بعد الحرب، فان الأعوام التي مرت بين سنتي ١٩٤٠ و١٩٧٠ شهدت ظهور صنف جديد من المشاكل ـ كالسلوك الجماهيري، والتكيف الثقافي، ودور المثقفين، وغير ذلك مما لم تكن الطرق العرفية للبحث التاريخي جيدة الإعداد لمعالجتها، وكانت نتيجة ذلك أن تحدث في طرق البحث «فجوة خطيرة بين نظرية الكتابة التاريخية وتطبيقها» وأن أحد الأسباب الرئيسية للجوء المؤرخين إلى

---

(١٨٨) انظر ا.س أيزينشتاد «التأريخ الامريكي وعلم الاجتماع» (١٩٦٣)، وقد أعيد طبعها في كتاب «حرفة التأريخ الامريكي» الذي أشرف على طبعه أيزنشتاد ج ٢ (١٩٦٦). انظر ص ١١٦، ١١٩ في الطبعة الاخيرة.

(١٨٩) انظر أعلاه ص ١٧-١٨.

تقنيات علماء الاجتماع هو الاعتقاد بأنها قدمت وسيلة لسد هذه الفجوة في طرق البحث[١٩٠].

وليس معنى هذا أن المؤرخين اقتصروا على مجرد الاقتباس الحرفي لتعابير علم الاجتماع وتصنيفه دون تحوير، ذلك أنه:

أولا: لا يوجد في العلوم الاجتماعية ما يكون وحدة منفردة مكتفية بذاتها وذات كيان قطري متماسك منطقياً، مما يمكن نقله تلقائياً وهضمه بهذه الطريقة، فإن كافة هذه العلوم هي في حالة نمو وتجريب، وكل فرع فيها غير متبلور، شأن فروع التاريخ نفسه، وأن بين علماء الاجتماع كثيراً من الاختلافات الحادة في الرأي حول النظرية أو الطريقة، وهي لا تقل عن الاختلافات بين المؤرخين.

وثانياً: إن المؤرخين عالجوا العلوم الاجتماعية من زوايا مختلفة، وبحثوا عن أشياء مختلفة، وأحياناً تحت تأثير تقاليدهم القومية الخاصة، فالمؤرخون السوفيات كانوا طبيعياً يعملون ضمن الهيكل الماركسي، أما المؤرخون الفرنسيون فقد فضلوا دور كهايم وسيميان، وليفي شتراوس، وجورفيتش، وفي ألمانيا لا تزال هالة ماكس ويبر قوية، أما في الولايات المتحدة فإنه بتأثير علماء اجتماع أمثال ميرتون، وبارسون، ولازار سفيلد، حظيت صياغة النظريات الواسعة منذ البداية باهتمام أقل مما حظي به تطبيق أفكار محددة أو طرق معينة على مشاكل تاريخية محدودة أو على أوضاع تاريخية واضحة، وهذه الاختلافات التي تعكس تقاليدَ قومية وتاريخية مختلفة، تركت آثارها، ويكفي لإدراك المظاهرة المميزة البارزة أن نقارن كتابات فوجيل أو ايديلوث أو لي، أو بنسون من علماء الولايات المتحدة مع كتابات بروديل، أو جوبير، أو موارزي في فرنسا، مع كتابات برونر، أو شايدر أو كونز في ألمانيا.

---

(١٩٠) انظر بنسون «معالجة لدراسة علمية للرأي العام في الماضي» ص ٢٨-٢٩ ونشرت في كتاب «التأريخ الكمي» الذي أشرف على نشره راوني وجراهام (١٩٦٩).

ولا يقل عن هذا أهمية حقيقية أن أثر العلوم الاجتماعية حدث في وجهين متميزين رغم أنهما متداخلان فمنذ أن كانت التأريخية الألمانية في أوج تأثيرها وُجِد، كما رأينا[١٩١]، عدد من المؤرخين أمثال هنري بير في فرنسا وجيمس هارفي روبنسون في الولايات المتحدة ممن كان ينظر في العلوم الاجتماعية من أجل آراء جديدة، غير أن التأكيد في هذه المرحلة كان على الأوجه النظرية والتأملية لعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجي وعلم النفس، بل حتى الذين كانوا أشد نفوراً من التعصبات القديمة، نادراً ما حاولوا البحث عن أدلة جديدة أو تقنيات أقوى[١٩٢]، لقد كانت هذه الوضعية هي السائدة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. غير أنه بدأ بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ يظهر وجه جديد خاصيته الأساسية هي نقل الاهتمام من الأفكار العامة الواسعة التي طورها علماء الاجتماع، إلى مسألة طرق البحث، وهذا دون ريب لا يعني توقف الاهتمام بأفكار علم الاجتماع، وإنما يعني أنه تحقق الآن أيضاً أن كل شكل جديد من التساؤلات التاريخية يستدعي أجهزة تقنية تلائمه، وأن الأسئلة الجديدة استلزمت تحشيد وثائق جديدة، وإحكام طرق بحث ملائمة وقد أوجد هذه الطريقة الجديدة في البحث تطوران حدثا بعد سنة ١٩٤٠.

أولهما: تكاثر التقنيات الاجتماعية الجديدة كالتحليل العددي، وتقنيات القياس، والتطابق المتعدد والانكماش في التحليل، وإجراءات أخرى إحصائية معقدة التطور.

وثانياً: ازدياد استعمال تقنية الآلة الحسّابة مما أدى إلى توسع كبير في عمل التاريخ الكمي، وكانت الإمكانيات التي فتحتها العلوم الاجتماعية للمؤرخين

---

(١٩١) انظر أعلاه ص ٢٥.

(١٩٢) يمكن اعتبار كتابي «التأريخ في عالم متبدل» (١٩٥٥) كأنموذج يمثل الاتجاه السائد في هذه الفترة، فمع أنه ينقد الاراء القديمة ويؤكد على ضرورة وجهات جديدة، إلا أن انتقاده كان في الأساس سلبياً، وبقبوله بكفاية طريقة البحث التقليدية وبذلك لم يفلح في تشخيص أي طريق وضعي قادم (وقد لاحظ ذلك بحق ا.س كون في كتابه «فلسفة التاريخ في القرن العشرين» ج ١ (١٩٦٤).

بعد سنة ١٩٥٠ أغنى بكثير، وأوضح خطوطاً مما كان سابقاً[١٩٣].

لذلك فان أثر العلوم الاجتماعية على الدراسات التاريخية، اتخذ مكانه في مستويين مختلفين:

أولهما: الدعوة الى أصناف أوسع من التفكير الاجتماعي الذي أصبح ثابتاً راسخ الأركان، وحظي بالقبول.

وثانياً: بدء استعمال الطرق الكمية التي لا تزال في مرحلة استكشافية غير مستقرة على الرغم من البراهين التي عززتها خلال التسع أو العشر سنوات الأخيرة. وسنبدأ في العرض التالي ببحث الأثر الأعم لأفكار العلوم الاجتماعية، ثم نتلو ذلك ببحث الاتجاهات الجديدة في طرق البحث، والتي وضعت عموماً تحت عنوان «التقدير الكمي في التاريخ» أو «التاريخ الكمي» والعادة في مثل هذا العرض، أن نفحص بصورة منفصلة أثر كل فرع من الفروع العامة لعلم الاجتماع ـ الأنثروبولوجيا، والأنثولوجيا، وعلم السكان، والاقتصاد، وعلم السياسة، وعلم النفس ـ غير أن هذا التقسيم يبالغ في استقلالها. وقد أولى بعض المؤرخين اهتماماً خاصاً لواحد من فروع علم الاجتماع (مثل الأنثروبولوجيا الاجتماعية) وعني آخرون بفرع آخر (كعلم الاجتماع مثلاً) ولم يكن تأثيرهم في المراحل الأولى على الأقل شديد الوضوح أو دقيق التحديد، يضاف إلى ذلك أننا يجب أن نتذكر أثر أفكار مثل «التركيب» و «التركيبية» وهي التي غزت كافة العلوم من الرياضيات واللغة إلى الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع[١٩٤]. وفي الماضي الحديث كان أقواها تأثيراً هو علم الاقتصاد، وخاصة القياس الاقتصادي، وهذا لم يحول فقط في وجهة التاريخ الاقتصادي خلال جيل واحد من الوصف إلى التحليل، وإنما كان

---

(١٩٣) انظر: برايس ص ٤، ٧ في «دراسات في التاريخ الكمي» (التأريخ والنظرية ١٩٦٩/٩).

(١٩٤) يكفي هنا أن نشير إلى مقدمة بياجية «التركيبية» (١٩٦٨ وترجمته الانكليزية ١٩٧٠).

أيضاً عاملاً مسؤولاً عموماً عن جعل المؤرخين في كافة فروع وميادين التاريخ، يدركون جيداً أهمية الإحصاء وطرق تقدير الكميات[١٩٥]. وعلى أي حال فان المؤرخين اكتشفوا في العلوم الاجتماعية بوجه عام سلاسل من الأفكار وأنواعاً من المعالجات الجديدة التي كانوا يرغبون في الرجوع إليها بسبب عدم ارتياحهم إلى طرقهم التقليدية، أما كون هذه الأفكار مستمدة من علم الاجتماع أو من الأنثروبولوجيا، أو من الاقتصاد، فهو اعتبار ثانوي، والأمر المهم هو كشف الإمكانية التي قد تمكنه من إضافة بعد جديد إلى عملهم.

---

(١٩٥) انظر: ديفيز «التأريخ والعلوم الاجتماعية» (١٩٦٥ ص ٥-٦ ويرى ديفيز أن نقطة التجول في انكلترة جاءت بين طبع كتاب لبسون «التأريخ الاقتصادي» (١٩١٥-٣١) وطبع كتاب السرجون كلافام (١٩٢٦-١٩٣٨) وقد تميز الأخير باعترافه أن «القوة التحليلية للاقتصاد المارشالي قدم أداة لـ «انفصال مثمر لماضينا الاقتصادي وقد انتقد كلافام في مقدمته بصورة خاصة «المؤرخين الذين يهملون الكميات، وادعى بأنه من الممكن على طول الخط أن تجعل القصة أكثر كمية مما عملت من قبل.

مساهمة علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجي

إذا كان السبب الأساسي لالتفات المؤرخين إلى العلوم الاجتماعية للحصول على نظرات وتصورات جديدة، هو رد فعل عنيف ضد التأريخية ومقولاتها وفرضياتها، فليس من العجيب ان يبدأوا بالنظر إلى الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع ليستمدوا منهما التوجيه، فقد كانت هذه أقرب العلوم الاجتماعية إلى اهتماماتهم، والخط الذي يفصل بين المجتمع المعاصر والقديم هو خط ضعيف ومتحرك ومصطنع، شأن الخط الذي يفصل بين الثقافات البدائية والمتمدنة، ثم إن هناك عدة مشاكل ذات أهمية حيوية ـ ومن أمثلة ذلك التكيف الحضاري أو التبدلات التي تنتج عن الاحتكاكات بين المجتمعات المختلفة، وهي عادة بين المجتمعات البدائية والأكثر تقدماً، ولهذه المشاكل نفس الأهمية بالنسبة إلى الأنثروبولوجيين والمؤرخين وعلماء الاجتماع.

إن الاختلاف بين التاريخ من جهة، والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع من جهة أخرى، هو اختلاف في الطريقة وليس في الهدف أو المادة[١٩٦]. وقد يصح بالمنطق الصرف أن يكون الدليل التاريخي هو الدليل الوحيد المتوفر لأي عالم اجتماعي، مهما كان ميدان اختصاصه[١٩٧]. غير أنه تبقى حقيقة كونه يعالج أدلته بطرق تختلف عن الطرق التي تعلم المؤرخ استعمالها تقليدياً، فان مجرد الكمية الكبيرة من المادة الواجب ربطها ومطابقتها مع بعضها، ولا نقول شيئاً عن تعقد العلاقات في المجتمع المعاصر، معناه أن عالم الاجتماع لا يستطيع توقع توليد نتائج ذات معنى بمجرد عملية جمع الأدلة القائمة على

---

(١٩٦) انظر: ايفانس بريتشارد «الأنثروبولوجيا الاجتماعية: الماضي والحاضر» ص ٢٥ في كتاب بريتشارد «مقالات في الأنثروبولوجيا الاجتماعية» (١٩٦٢).

(١٩٧) انظر: براوديل «التأريخ وعلم الاجتماع» (١٩٥٨، ١٩٦٩) ص ١٠٤ في كتابه «كتابات عن التأريخ» (١٩٦٩) أنظر أيضاً «العلوم الاجتماعية في الدراسة التأريخية (١٩٥٤) ص ٣١.

الحقائق في سرد وصفي، إنه مضطر، شاء أم أبى، إلى الرجوع إلى طرق أخرى كالتعداد، وأخذ العينات، والتحليل الإحصائي، وأمثال ذلك، مما يقدم فرصاً أحسن للسيطرة على المقدار الهائل من المعلومات المتجمعة. أما عالم الأنثروبولوجيا فان مشكلته هي عكس ذلك تماماً، إذ أن مشكلته هي قلة السجلات التاريخية المألوفة، إن لم يكن فقدان هذه السجلات كلياً، ولكن ينتج عن هذا أيضاً الحاجة إلى ابتداع طرق جديدة لجمع المعلومات في الميدان واستجواب الشهود الأحياء.

غير أن المهم في كلتا الحالتين هو ليس تقنية خاصة، وإنما المهم هو الاسئلة المحددة التي يعالج فيها الأنثروبولوجيون وعلماء الاجتماع مصادرهم، فهم لا يبحثون عن معلومات مجموعة بالصدف، وإنما عن معلومات خاصة تجيب على الأسئلة المفروضة عليهم، أي كما قيل «بضغط المواقف المتكررة[١٩٨]». وثانياً أنهم في محاولتهم تقييم الأجوبة يضطرون إلى وضعها في هيكل نظري. وقبل أن يمكن جعلها «مفهومة اجتماعياً»، ينبغي أن ترتب بما يخالف «الترتيب التركيبي» للمجتمع الذي يدرسه عالم الأنثروبولوجيا أو عالم الاجتماع، فاذا رتبت النماذج فانه سيتمكن من رؤيتها ككل أو «كمجموعة من المجردات المترابطة»، وبعد عزل هذه النماذج التركيبية في مجتمع ما، يقوم بمقارنتها مع النماذج المماثلة في المجتمعات الأخرى، فيكون أشكالاً من الرموز ويقرر مظاهرها الأساسية، وعوامل الاختلافات بينها[١٩٩].

إن هذا قد لا يكون من حيث المبدأ مختلفاً جداً عن الواجبات التي يدعي معظم المؤرخين تأديتها، حيث إن المؤرخين أيضاً، كعلماء الاجتماع، يستعملون

---

(١٩٨) ايفانس بريتشارد «الانثروبولوجيا والتأريخ» (١٩٦١، ١٩٦٢)، ص ٥٩ من كتاب «مقالات في الانثروبولوجيا الاجتماعية» المذكور أعلاه (١٩٦٢).

(١٩٩) ايفانس بريتشارد «الانثروبولوجيا الاجتماعية. الماضي والحاضر «المذكور أعلاه ص ٢٢-٢٣».

أفكاراً وفرضيات كأساس للاختيار والتفسير، ولا يستطيعون في الحقيقة التقدم من غير ذلك الطريق[٢٠٠]، غير أنه يوجد عند التطبيق إختلافان رئيسيان.

أولهما: أن التصورات التي يكونها المؤرخ تميل إلى أن تكون ضمنية قسرية وغير منظمة، بينما تصورات عالم الاجتماع واضحة ومنظمة.

وثانياً: أنه لما كانت مصادر المؤرخ تمده عادة بنوع من الصور السردية المفككة التي يمكن إرجاع الحقائق إليها، فإنه يميل إلى أن يتجنب بقدر المستطاع القضايا النظرية، وأن يفضل معالجة الحوادث والشخصيات على معالجة التركيب الذي تقوم عليه، لأن الأولى في السجلات التاريخية أكثر وضوحاً من المواد التي يستخدمها عادة علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع.

وعلى هذا الأساس ينبغي أن تُقَيّم مساهمة كل من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويمكن إجمال هذه المساهمة عموماً بأنها إعادة الحياة إلى المثل الأعلى من الدقة العلمية الذي أهمله المؤرخون (أو على الأقل المؤرخون غير الماركسيين) عندما أداروا ظهورهم في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إلى ميراثهم الوضعي وتركوا الأمل بكشف القوانين المجردة التي تتحكم في سير التاريخ البشري باعتبارها سراباً خادعاً، وبدلاً من ذلك عادوا إلى الواجب الاقل دقة في توفير «ذاكرة جماعية» للمجتمع[٢٠١].

أما العلوم الاجتماعية فقد سلكت طريقاً مختلفاً، ففي حين أن المؤرخين ضعضع ثقتهم «التأريخيون» من أمثال ريكرت وديلثي، فلم يعودوا قادرين على مناقشة ما إذا كانت بحوثهم ينبغي أن تكون علمية أو لا علمية، أما

---

(٢٠٠) من الأمثلة النموذجية للأفكار المنظمة التي استعملها المؤرخون هي الاستعمار، والرأسمالية، والاقطاع، والتطور، والديمقراطية، والفتح الروسي، وانسانية النهضة، والمستبد العادل. انظر: «العلوم الاجتماعية في الدراسة التأريخية» (١٩٥٤) ص ٩٤.

(٢٠١) هذا هو تعريف وظيفة المؤرخ الذي أخذ به رينفير في كتابه «التأريخ غايته وطريقته» (١٩٥٠) ص ١٩، ٢٤.

علماء الاجتماع والأنثروبولجيا فكانوا يرون أن جوهر عملهم هو العلم كما عرفه إينشتاين، أي محاولة جعل التنوع المشوش لخبراتنا الحسية، منسجماً مع نظام الفكر الموحد منطقياً، وذلك بربط «الخبرات المنفردة» بـ «التركيب النظري»[٢٠٢]. فهم لا يستطيعون رفض أهداف وطرق البحث العلمي من دون أن يقوضوا في نفس الوقت الأساس الذي تقف عليه أقدامهم، وهم لا يتمكنون من الادعاء بأي شيء إذا لم يستطيعوا الادعاء، بأنهم يزودون المجتمع ببعض المعلومات التي توصلوا إليها بطرق معينة[٢٠٣]، ومن الطبيعي أنهم نقوا تراثهم الوضعي بطرق متعددة[٢٠٤] غير أنهم لم يتنازلوا قط عن فرضيته الأساسية وهي الايمان بقيمة علم الانسان.

ان هذا الاعتقاد بإمكانية معالجة بحث المجتمع الإنساني معالجة علمية، هو ما تقدمه العلوم الاجتماعية عموماً، وعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا خصوصاً، من مساهمة كبرى للمؤرخين الباحثين عن مخرج من المأزق الذي جره اليهم التمسك الجامد بالأفكار المسبقة للتأريخية، وقد لاحظ توني مرة «أنه لا يوجد سبب يبرر أن يكون للمتوحشين كل العلم»[٢٠٥]، إن الأنثروبولوجيين الذين يستعملون الطرق العلمية، يستطيعون تفسير سير المجتمعات البدائية، وإن علماء الاجتماع الذين يستعملون نفس الطرق يستطيعون إلقاء ضوء على تركيب وعمل المجتمع المعاصر، فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يصعب إيجاد أسباب مقنعة لعدم اتخاذ المؤرخين أمثال هذه الطرق في معالجتهم دراسة

---

(٢٠٢) انظر: اندرلي «التأريخ النظري» (١٩٥٨) ص ٢٨ في «المجلة التأريخية» مجلد ٨٥.

(٢٠٣) كما لاحظ أ.س ايزنشتات في «التأريخ الامريكي وعلم الاجتماع» المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ١٢٠ في الكتاب «حرفة التأريخ الامريكي» الذي أشرف على طبعه ايزنشتاد ج ٢ (١٩٦٦) ص ١٢٠.

(٢٠٤) لا حاجة إلى القول بأنه ليس من واجبي فحصها، ولكن أنظر مثلاً ملاحظات ماك رأي المذكورة في ص ١٢٦ = ١٣٠) من كتاب «أزمة الانسانيات» الذي أشرف على طبعه بلومب (١٩٦٤).

(٢٠٥) انظر كيث توماس «التأريخ والانثروبولوجيا» ص ١٢ في كتاب «الماضي والحاضر» (١٩٦٣).

المجتمعات الماضية، إن إمكانية تطبيق تقنيات معينة أو أفكار معينة قد يكون مثار تساؤل، غير أنه لا ريب في أن مثال العلوم الاجتماعية كان أهم عامل في تشجيع المؤرخين على إعادة إثارة التساؤل عن إمكانية تاريخ علمي، وقد قال ر.س. كروسمان: «إن التاريخ لا يحتاج أن يبقى قصة أخلاق (بلوتارك) أو فرعاً غامضاً من الفيزياء والكيمياء وعلوم الحياة (هربرت سبنسر)، إذا أراد المؤرخ الذي يبني على مكتشفات علم الاجتماع، فعليه أن يحاول ملاحظة هذه المشابهات، التي يمكن أن تتطابق فيها نماذج السلوك البشري، وأن يتنبأ عنها في النهاية[٢٠٦].

لذلك فإذا أردنا تخصيص الطرق التي أثرت فيها العلوم الاجتماعية على مواقف المؤرخين ومفترضاتهم المسبقة، فلا ريب في أن أول وأهم نتيجة عامة هو انتقال مركز الثقل من الخصوصية إلى العمومية، ومن الحوادث إلى المتشابهات، ومن السرد إلى التحليل، وليس من الضروري في هذا أن ترسم خطاً صلباً يفصل بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا.

حقاً إن بعض الكتاب أولوا الأنثروبولجيا اهتماماً خاصاً وكانوا كثيراً ما يرددون أن علم الاجتماع هو أكثر العلوم «ملائمة» للمؤرخين[٢٠٧]، وقد أكّد باجبي على أن التاريخ إذا كان له أن يصبح أكثر من «فعالية شبه عقلية»، فعليه أن يعتمد على الأنثروبولوجيا اعتماداً كبيراً في أفكاره وخططه[٢٠٨]، بل إن ايفانس بريتشارد أكد أن «على التاريخ أن يختار بين أن يكون أنثروبولوجيا إجتماعية، أو أن يكون لا شيء[٢٠٩]» ومن الواضح طبعاً أن الأنثروبولوجيا كان لها تأثير مستقل في عدة طرق، فقد كانت مثلاً مصححة للتركيز على الذات الأنثروبولجية الأصيلة عند المؤرخين، وبذلك أظهرت أن

---

(٢٠٦) اقتبسه أندرلي: المصدر السابق (١٩٥٨) ص ٦-٧.

(٢٠٧) انظر: العلوم الاجتماعية في الدراسة التأريخية» (١٩٥٤) ص ٣٥.

(٢٠٨) باجبي «الثقافة والتأريخ» (١٩٥٨ ص ٢٠، ٥٠.

(٢٠٩) المصدر السابق (١٩٦٢) ص ٦٤، ولكن من الصواب أيضاً اضافة أنه أكد ايضاً على العكس.

كتابة التاريخ لا تعتمد على توفر السجلات المكتوبة، ثم إنها وفرت أدوات عمل للمؤرخين المهتمين بمناطق (كأفريقية)، حيث تندر أو تنعدم السجلات المكتوبة. وهذه نقاط سنعود إليها فيما بعد. ولا حاجة إلى توضيح خاص يثبت أن المؤرخين الذين يبحثون في بعض المؤسسات، كالملكية، بمقدورهم الاستفادة من عمل الأنثروبولوجيين، كالعمل الذي قام به فانسينا عن الممالك الأفريقية، أو دراسات إيفانس بريتشارد عن الملكية المقدسة عند قبائل الشيلوك السودانية[٢١٠]، وهذا ينطبق أيضاً على عدة أوجه أخرى من الحياة الاجتماعية، من الزواج والطلاق إلى الثارات الدموية والثورات والحركات الألفية. فالمسألة هي، كما أشار كيث توماس، ليست في أي نقص في المادة التاريخية عن هذه المواضيع، وإنما هي في أن المؤرخين لم يدرسوها قط بالطريقة التي تعلم الأنثروبولوجيون دراستها فيها لدراسات الأنثروبولجية للعقلية البدائية، مثلاً، بمقدورها أن تقدم نظرات قيمة للمختصين بدراسة العصور الوسطى، الذين يعرقل عملهم قلة الأدلة عن أفكار ومواقف رقيق الأرض في أوربا الوسيطة، ذلك أنها قد توسع الاحتمالات كثيراً إلى حد الافتراض أن مجتمعات الفلاحين في كل مكان لم يكن لها عدد من الظواهر المشتركة[٢١١]، وعلى أي حال فعندما نعود من الآثار الخاصة للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إلى آثارهما الأعم، فإن التمييز بينهما يصبح صعباً، لأن الروابط بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع وثيقة جداً، وهي تزداد وثوقاً بالتدريج[٢١٢]، وليس من العجيب أن يكون اهتمام المؤرخين بما يشتركون فيه أكثر من اهتمامهم بما يختلفون عليه، وإذا استعرضنا العدد الكبير من الكتب الحالية التي بحثت في أثر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على دراسة التاريخ،

---

(٢١٠) انظر: فانسينا «مقارنة بين الممالك الإفريقية» (١٩٦٢)، ايفانس بريتشارد «الملكية المقدسة عند شلوك سودان النيل (١٩٤٨، ١٩٦٢).

(٢١١) انظر: ك. توماس. المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ١٠، ١٦-١٧.

(٢١٢) انظر الملاحظات الواردة في «استعراض بينيال للأنثروبولوجي» الذي أشرف على طبعه سيجل ١٩٦٥ ص ١٨٢ فيما بعد.

فإننا نجد معياراً مقبولاً للاتفاق على عدد من المفترضات العامة، ويكفي هنا، لأغراضنا الحالية، أن نعددها باختصار[٢١٣]

١ : وهو أساس كل الأمور الأخرى أن «نموذج» الفهم التاريخي كما ركبه المثاليون الجدد، أمثال ـ ريكرت، وديلثي، وكروتش، وكولنجوود ـ هو غير ملزم، أو كما قال أحد الكتاب: إن عدم رؤية بعض المؤرخين تعميمات في مادة بحثهم، ترجع إلى أنهم لم يبحثوا عنها، وليس لأنها غير موجودة في تلك المادة[٢١٤]. ومن الناحية الفلسفية كان بالامكان

---

(٢١٣) بالاضافة إلى الكتب التي سبق أن اقتبسنا منها: نذكر فيما يلي بعض الدراسات المهمة: «علم الاجتماع والتاريخ، نظرية وبحث» أشرف على نشره كاهمان وبوسكوف ١٩٦٤ » علم الاجتماع والتأريخ. طرق البحث «أشرف على نشره لابسيت وهو فشتاتلر ١٩٦٨ » «التأريخ وعلم الأجتماع» (١٩٦٤) «التأريخ كعلم للاجتماع» (١٩٦٠) بيركين «التأريخ الاجتماعي» (١٩٦٢) ليف «التأريخ والنظرية الاجتماعية (١٩٦٩) بينسون «نحو دراسة علمية للتأريخ» (مقالات مختاره ١٩٧١) «الحدود المشتركة بين العلوم الاجتماعية «أشرف على نشره كوماروفسكي ٥٧ التاريخ والأنثروبولوجية الاجتماعية اشرف على نشره ا. م. لويس (١٩٦٨)، تروبتهوف « ما هي الاهمية في التاريخ؟ معالجة اجتماعية» (١٩٦٣) كوجران «الثورة الداخلية، مقالات عن «العلوم الاجتماعية في التأريخ الامريكي» (١٩٦٤) وهي مجموعة مقالات منها اثنتان ذات أهمية. «العلوم الاجتماعية ومشكلة التركيب التأريخي» (وقد طبعت في الاصل بعنوان «التركيب الرئيسي في التاريخ الامريكي» (١٩٤٨) و «التاريخ والعلوم الاجتماعية» (١٩٥٥)، المجلة الامريكية للعلوم الاجتماعية مجلد ٦٣ (١٩٥٧) ص ١-١٦، مجلد ٦٥ (١٩٥٩) ص ٣٢-٣٨ مقالات كتبها هالبيرن وثروب وولف. وهوفشتاسكر «التأريخ والعلوم الاجتماعية» (١٩٥٦)، لاسليت «التاريخ والعلوم الاجتماعية» (١٩٦٨) باراكلو «الطريقة العلمية وعمل المؤرخ» (١٩٦٢) هولو واي «التاريخ وعلم الاجتماع» (١٩٦٧) «علم الاجتماع والتأريخ» (١٩٦٣) مورازي «تطبيق العلوم الاجتماعية» التأريخ وعلم الاجتماع» (١٩٦٥). «التأريخ وعلم الاجتماع» (١٩٥٦)، «الجانب الاجتماعي في التأريخ» (١٩٦٥)، شايدر «التركيب والشخصيات في التأريخ» (١٩٦٢) بيتز «التركيب: تأمل في الازمة الاساسية المزعومة لعلم التاريخ» (١٩٦٤) ستايرمان «حول مشكلة التحليل التركيب في التأريخ» (١٩٦٨)، بارج «التحليل التركيبي في البحث التأريخي» (١٩٦٤).

(٢١٤) كاهمان وبوسكوف: المذكور أعلاه (١٩٦٤) ص ٥

دائما الارتياب في قيمة مكانة المثالي الجديد[٢١٥]، وان مساهمة علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع هي في أنهم أظهروا أن هذه الشكوك الفلسفية مبررة عملياً وتطبيقياً، أو بعبارة أخرى: إن النتائج ذات المعنى التي يمكن الحصول عليها بطرق، هي حسب نظرية المثاليين الجدد، يمكن تطبيقها على دراسة المجتمع البشري.

٢: لقد أظهر علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع على نحو خاص، خرافة «التفرد» المزعوم في الحقائق التاريخية والتي يفترض أنها تجعل الدراسة العلمية للتاريخ غير عملية (وأنها إذا طبقت فستكون مضللة) وأنه حتى إذا كان المؤرخون مهتمين بتفضيل الأدوار المنحرفة التي تؤدي إلى التبدل، كشخصية نابليون أو هتلر مثلاً، أكثر من اهتمامهم بفهم صورة النماذج الاعتيادية، فإنه من الصواب أيضاً، كما ذكر أحياناً، أن الأدوار المنحرفة لا يمكن أن تفهم بصورة كافية دون فهم الأخلاقيات التي قامت فيها الانحرافات، أو كما قال هاوزنجا: «إن الواضح لا يمكن تمييزه إلا بواسطة المطلق»، وإن «الخاص» لا يمكن أن يفهم إلا ضمن الهيكل العام[٢١٦]، وأكثر من هذا أن الفرد الذي لعب دوراً مركزياً في الكتابة التاريخية التقليدية هو أيضاً «تجريد»، فهو أيضاً «كيان» شأن فكرة الجماعة، وأنه لا يمكن «أن يلاحظ إلا من خلال سلسلة أعمال «فهو فكرة متصورة أكثر من فكرة ملحوظة[٢١٧]» والحق أنه إذا كان المفرد أو الفرد لا يمكن إضعافه كما قيل أحياناً، فإن هذا يتلوه بحكم الواقع أنه «لا يمكن معرفته»[٢١٨]. وهنا كانت معرفة الحوادث ذات

---

(٢١٥) انظر جاردنر «طبيعة التفسير التأريخي» (١٩٥٢) ص ٤٤، ٦٤.

(٢١٦) «منوعات التأريخ» أشرف على طبعه شتيرن (١٩٥٦) ص ٢٩٨-٢٩٩ «العلوم الاجتماعية في الدراسة التأريخية (١٩٥٤) ص ٥٠.

(٢١٧) كوماروفسكي: المقدمة ص ١٦ في الكتاب الذي أشرف على طبعه «الحدود المشتركة» المذكور سابقاً (١٩٠٧) أنظر براوديل «أحوال التاريخ في سنة ١٩٥٠» (المحاضرة الافتتاحية ١٩٥٠) ص ٢١ في «كتابات عن التأريخ» (١٩٦٩).

(٢١٨) «الفرد لا يمكن معرفته. «انظر ليبرون» التركيب والتقدير الكمي ص ٤١-٤٢) في «افكار وعمل المؤرخ» الذي نشره بيرلمان (١٩٦٣).

المقياس الواسع هي في ذاتها أدق من معرفة الحوادث ذات المقياس المحدود والتي يعني المؤرخ بوصفها بدقة، أو كما قال فون بيرتانالافي: «إن النموذج الإحصائي أو الجماهيري» وليس العمل الفردي هو الذي تسنده الأدلة العملية التطبيقية[٢١٩]».

٣: إن إحدى نتائج إعادة تقدير دور الفرد، هو إزاحة كابوس القدرية التاريخية الذي أثبت أنه حاجز قوي يقف بوجه أية محاولة لتثبيت الانتظام في التاريخ، ولا يُنكر أحد أن الفرد حر في اختيار بعض أنواع العمل، غير أنه من الصواب أيضاً، أن حرية الاختيار تتأثر بالظروف الخارجية الواضحة بالمواقف والقيم الشخصية التي لا تتوزع بمجرد الصدف، بل إنها ذات اعتماد متبادل، وهي مرتبة في صور وخاضعة إلى تنوعات متبادلة[٢٢٠]، وهذا من الناحية المجردة قد لا يزيد عن التفاهة إلا قليلاً، ومساهمة علم الاجتماع هي في أنها تجعلها دقيقة المعالم، أي أنها تظهر أن حرية الإختيار أو حرية الإرادة هي ليست مجرد عمل تحكُّمي ـ أو نوع من «الآلة في العمل» الذي يقضي على أي تنظيم عقلي للتاريخ البشري ـ وإنما على العكس تتكون من تحليل عقلي، بل ومن معادلات رياضية[٢٢١]. وهي بهذا الطريق، كما قال براوديل تمكننا من حمل الفرد على فهم أن التاريخ ليس مجرد تفرد وفرد «لا يتكرر ظهوره» وإنما أن الحوادث الفردية هي جزء من حقيقة أكثر دواماً وأشد تعقيداً وهي المجتمع[٢٢٢].

---

(٢١٩) فون بيرتالاتفي «النظم العامة» جـزء ٧ (١٩٦٢) ص ١٧ انظر باجبي «الثقافة والتأريخ» (١٩٥٨) ص ٣٥-٣٦، دوفرنج التاريخ كعلم اجتماع (١٩٦٠) ص ٧٨

(٢٢٠) «العلوم الاجتماعية في الدراسة التاريخية ص ٤٣

(٢٢١) كما أشار اليها أمثال فون بلير تيلانفي في المصدر المذكور أعلاه ص ١٧

(٢٢٢) انظر براوديل «وضع التأريخ في سنة ١٩٥٠» و «التأريخ وعلم الاجتماع» (١٩٥٨). ص ٢١، ١٠٢ في كتاب «كتابات عن التأريخ» (١٩٦٩).

٤ : لذلك فإن علم الاجتماع والآنثروبولوجيا فتحا الطريق الذي كان منذ القدم موجوداً ولكنه مخفياً وراء النمو التاريخي الخفي الكثيف ـ من الفرد إلى النموذج، ومن الحادثة المفردة (أو سلسلة الحوادث) إلى الهيكل التركيبي الأساسي الممتد، والذي تعمل فيه الحوادث والشخصيات. إن هذا الهيكل يكون، كما قال الاستاذ فوربس « أساس كل الحياة الاجتماعية لأي مجتمع مستمر[٢٢٣] ». وأن التأكيد الجديد على التركيب، وعلى بقاء « نظام من العمل منتظم يظهر درجة ملحوظة من الاستمرارية المؤقتة، قد يكون أبرز مساهمة مفردة لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا يقدمانها للتاريخ وقد بحثنا أهميتها بإيجاز[٢٢٤].

٥ : لا ريب في أن التركيب الاجتماعي ليس بالشيء الذي يمكن ملاحظته مباشرة وإنما هو مجموعة من المطلقات المستمدة من تحليل سلوك مراقب، ولكن عند تنسيق هذه المطلقات بصورة منطقية بحيث تكوِّن أُنموذجاً، فإننا نستطيع أن نرى المجتمع في جوهره، وككل واحد. إن الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع يعتقدون أن « السلوك البشري لا يمكن أن يفهم إلا إذا نظر إليه ضمن صورته الاجتماعية الكاملة »، وهم يرون أن كل مؤسسة هي جزء مؤثر في مجتمع كامل وأن غرضهم هو كشف الصور التركيبية لذلك المجتمع[٢٢٥].

٦ : إن الاهتمام بالصور التركيبية، وليس بتثبيت سلسلة الحوادث المترابطة سببياً، لا بد أن يؤدي إلى نقل مركز الاهتمام، فالعالم الأنثروبولوجي يهتم أولاً وبالدرجة الأولى بالعلاقات البيتية والمجتمعية وبالأسرة والقرابة، والقانون، والمؤثرات الأخرى التي تقرر السلوك الاجتماعي (كالمحرّمات)، أما العالم الاجتماعي فإنه يهتم عموماً بالتركيب الاعتيادي

---

(٢٢٣) اقتبسه كيث توماس في المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ١٧

(٢٢٤) أعلاه ص ٥٣

(٢٢٥) انظر: ايفانس بريتشارد « الانثروبولوجيا الاجتماعية: الماضي والحاضر » ص ١٩، ٢٣، ٢٤ في « مقالات في الانثروبولوجيا الاجتماعية المذكورة أعلاه (١٩٦٢).

للمجتمع المعاصر كآمال وحركات المجموعات الاجتماعية المختلفة ومحاولة الأفراد الاستقرار، والأمن، والعادات والمفضلات، والأشكال المتنقلة للمشاريع الفردية والعمل، ودور وتشخيص مجموعات الأقليات، غير أن هذه المؤسسات والعلاقات وأمثالها تلعب دوراً لا يقل أهمية في المجتمعات التي يكتب عنها المؤرخون، فلماذا إذاً يتركونها لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا؟ إن أبسط جواب هو أن الطرق التاريخية التقليدية: لا تُقدم تقنيات كافية لمعالجتها، فأهمية الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع إذاً هي ليست لمجرد أنها توجه اهتمام المؤرخ إلى هذه الأمور فقط، وإنما تشير أيضاً إلى كيفية معالجتها وتقييمها.

٧: لقد كان المؤرخون يعتبرون المجتمع في الغالب ـ عندما يبحثون ـ ثوباً داخلياً، وهيكلاً غير واضح المعالم تمثل عليه رواية الحوادث السياسية، فلما تم الإقرار بأهمية العوامل التركيبية في التاريخ، اتضحت ضرورة دراسة الصور التركيبية لذاتها، ولم تؤد النتيجة إلى مجرد توسيع مادة الموضوع فحسب، وإنما أدَّت أيضاً إلى تغيير أساسي في الصورة العامة، فقد كان معناها، مثلاً، أن الدولة وهي محور التاريخ السياسي التقليدي، حل محلها المجتمع، والتحقق من أن سيطرة وحدة سياسية ينحصر (وبصورة غير تامة) بفترة قصيرة من التاريخ (في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أساسياً)، وأن الوحدات الفعالة في الحياة الاجتماعية قد تتعارض وتتقاطع مع الحدود السياسية، لذلك فمن الأصوب دراسة تكوّن الحضارة البلقانية ككل، بدلاً من دراسة التواريخ المتفرقة لبلغاريا وصربيا ورومانيا وكرواتيا[٢٢٦]. وأن من الأصوب، كما أظهر لنا مارك بلوش، أن ندرس مقاطعات بيري،

---

(٢٢٦) انظر: ستويانوفيتش «دراسة في المدنية البلقانية (١٩٦٧) ولا حاجة لإضافة أن كتاب براوديل «البحر الابيض المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني (١٩٤٩) لمثل هذه المعالجة في تأريخ البحر الابيض المتوسط.

وبريتاني، واللّورين، ولا نجيدوك ـ وهي أقاليم «فيها اختلافات بشرية عميقة» والاختلافات بين بعضها البعض في التركيب أوسع مما بينها وبين جاراتها السياسية» فدراسة كل من هذه الأقاليم على حدة، أصوب من دراسة فرنسا ككل في العصور الوسطى[٢٢٧]. إن هذه المجموعات الإقليمية واللغوية لها تماسكها الخاص الذي يتطابق مع الطرق المعبرة عن التصرف في الحياة من الولادة حتى الموت، وفيها تمييزات في الطبقات والمكانة، وأشكال الملكية والتصرف بالأراضي، وصور الحياة التجارية، ولا حاجة إلى القول بأن مثل هذه العادات العميقة الجذور، أثّرت في مواقف الناس واستجاباتهم، بما في ذلك استجاباتهم السياسية[٢٢٨].

٨: والنتيجة الأخرى للتأكيد الجديد على التركيب، هو أنه هزّ العقيدة التي كانت تعتبر كالبديهية في أهمية التاريخ السياسي، فالتاريخ السياسي بالمعنى التقليدي القائم على سرد الحوادث السياسية، ليست له قيمة عملية أو استنتاجية[٢٢٩]. وإن الاستمرار في كتابته يرجع إلى شدة طلب الجمهور له. غير أن معظم المؤرخين المحترفين اليوم يتفقون مع جايم فيسنز فيفير، من أنه ليس له شيء جديد أساساً ليضيعه[٢٣٠]. ثم إن عادة استعمال الحوادث السياسية كمعيار لجمع التاريخ وتنظيمه وتنسيقه، قد تكون أحياناً مضللة، وقد كتب براوديل عن قصر نظر المؤرخين الذين يفترضون أن مجرى الحوادث منذ سنة ١٩٤٥، قد شكلته اتفاقية يالتا أو بوتسدام[٢٣١]، وأظهر كوجران في مقال كثر الاقتباس منه،

---

(٢٢٧) بلوش «تاريخ الريف الفرنسي» (الطبعة الجديدة ١٩٥٢ ص ٩ الترجمة الانكليزية ١٩٦٦ ص ٢٤-٢٥).

(٢٢٨) انظر موريسون «العصور الوسطى الاوروبية» (١٩٧٠) ص ١٣

(٢٢٩) انظر دوفرنج: المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٠) ص ٥٤، ٨٩

(٢٣٠) انظر: فيسنز فيفبز «معالجات لتاريخ اسبانيا» (١٩٦٠) وترجمته الانكليزية سنة ١٩٦٧ ص ١٧٦.

(٢٣١) «الدوام الطويل» (١٩٥٨، ١٩٦٩، ص ٦٣ في كتاب براوديل «كتابات عن التأريخ (١٩٦٩).

كيف أن الحرب الأهلية الأمريكية التي تعتبر فاصلاً كبيراً في كتابة التاريخ الأمريكي، تتقلص عظمتها عندما ينظر إليها في ضوء المعايير الاجتماعية البعيدة المدى». إن تقييم الحوادث وتنظيمها وتصنيفها تبعاً لحكم الحكام أو الحروب أو الإدارة ـ لويس الرابع عشر، الحرب العالمية الثانية، إدارة ترومان ـ إنما تؤكد على الفترات القصيرة على حساب الأزمنة المديدة.» إن الحوادث قد تكون جزءاً لا يستغنى عنه في مادة التاريخ، وحتى الحوادث التي تحدث صدفة ـ قد يكون لها رد فعل عنيف على محيطها، وإن الأخذ بمعالجة العلوم الاجتماعية، يركز الاهتمام على أوجه الحوادث التي تكشف الديناميكية الكبيرة للثقافة(٢٣٢).

٩: يقول كوجران: إنه لذلك ينبغي أن يكون الاهتمام المركزي للمؤرخ في التبدلات المادية والسيكولوجية، التي كان لها الأثر الأكبر.. كالعوامل البشرية المؤثرة، مثل الأسرة، والحياة، والأحوال المعاشية المادية.. والمعتقدات الأساسية»، وأن هذه العوامل ينبغي أن تتحكم في «تقسيمات المواضيع والفترات الزمنية»، ولا ريب في أن هذا هو الذي قصده براوديل، عندما حث المؤرخين على التركيز على «الوقائع الاجتماعية»، وهذه هي التي كانت في ذهن فيسنز فيفيز، عندما حث المؤرخين الإسبان على ترك «الجمود والتفاهات»، والتحول بدلها إلى «العوامل الأساسية»: الرجال، والنساء، والمجاعات، والأوبئة، والموت، وملكية الاراضي، والعلاقات بين السيد وأتباعه، وبين المستخدم والعامل، أو بين القسيس والمؤمن... وهذا لا يعني مجرد ترجيح «الأسس التركيبية» أو بعبارة أخرى اختيار شخصي تحكمي آخر، بل بالعكس، إنه ضروري لأنه إذا لم نعرف ما هو اعتيادي، فإننا لا

(٢٣٢) «العلوم الاجتماعية في الدراسة التأريخية» ص ١٦٣، ١٧٠.

نستطيع أن يكون لنا أي معيار للقياس الذي نستطيع به تقدير قيمة الحوادث الفردية أو الصدفية[٢٣٣].

١٠ : ولكن كيف نستطيع تثبيت الحقائق الاجتماعية والأُسس التركيبية؟ لقد لاحظ الشاعر غراي منذ أمد طويل، أن حوليات الفقراء قصيرة وبسيطة وأن مكانها في السجلات التاريخية محدود جداً، يضاف إلى ذلك أن المادة التاريخية لها تحيزها الذاتي الموروث، وأن أية مجموعة مخطوطات هي في أحسن الاحتمالات، مجموعة تاريخية جمعت بالصدفة، وهي تهدف إلى الوصول إلى نتائج تختلف كلياً عما قد نتوصل إليه فيما لو حفظت المخطوطات الأخرى المتصلة بها، وبعكس الفكرة السائدة فإن الوضعية تكون مختلفة إذا انتقلنا من المصادر الروائية إلى الأداة الأركيولوجية[٢٣٤]. يضاف إلى ذلك أن المؤرخ يدُخِل تحيزه الخاص، وفي هذه الحالة ليس بالمعنى الفج في فرض تعصباته على تفسيره للدلائل، ولكن بصورة أكثر مباشرة في نفس عملية إختيار الدليل الذي يبدو مهماً، وكما ذكر تللي: «إن التركيب الضمني للتفسير»، وصياغة الأسئلة المطلوب الإجابة عليها، تؤثر في البحث عن المعلومات، وأنه ليس من العجيب أن المؤرخين المهتمين بدور الأفراد ودوافعهم ومسؤولياتهم، يتجاهلون أصناف ألادلة التي يظهر أن لها علاقة ضعيفة، إن وجدت، بالأسئلة التي يهتمون بها مباشرة[٢٣٥]، وعلى أي حال فإن الذي يقودهم إلى هذه الوجهة هو المصادر التاريخية

---

(٢٣٣) المصدر السابق ص ١٦٩، براوديل «أوضاع التاريخ في سنة ١٩٥٠» ص ٢٣ في كتابات.. المذكور أعلاه (١٩٦٩) فيسنز فيفيز: المذكور أعلاه (الترجمة الانكليزية ١٩٦٧ ص ٢٤).

(٢٣٤) انظر «التاريخ الكمي» الذي اشرف على نشره راوني وجراهام (١٩٦٩ ص ٧٨، ١٢٢، دوفرنج المذكور أعلاه ص ٣٥.

(٢٣٥) انظر تيلي «تحليل الثورة المضادة ص ١٨٨-١٩٠، ١٩٦ المنشورة في الكتاب الذي اشرف على نشره راوني وجراهام المذكور اعلاه.

الاعتيادية (كتب التاريخ والحوليات والمذكرات والرسائل) التي اعتبرت الأمور الاعتيادية شيئاً مسلماً به، وشيئاً معروفاً لا يحتاج إلى تفسير، وهم بدلاً من ذلك يركزون على الحوادث الشاذة، أو الشخصيات التي تؤثر في الكاتب باعتباره أكثر أهمية وأجدر بالتسجيل، وعلى هذا، فإن أحد الأسباب العامة لتأكيد المؤرخ التقليدي على الشخصيات البارزة، هو أن أعمالهم لقيت عناية في التسجيل، (ولا نقول شيئا من التضخيم المتعمد أحياناً) إضافة إلى طرافتها، بينما يصعب أن نجد مادة تاريخية عن الناس الاعتياديين والأوضاع اليومية. ويستنتج من هذا أن المؤرخ الذي لا يهتم بالحوادث المفردة، وإنما يهتم بالتركيبات الاجتماعية، عليه أن يحور مادته الخاصة من الأشكال الخاصة التي تجاهلها التاريخ الذي يركز على الأمور المنفردة، أو بعبارة أخرى أن القضية هي ليست مجرد تبديل صورتنا عن الماضي بدراسة الوثائق القائمة من زاوية مختلفة. وإنما بالعكس، فإن المؤرخ الذي يرغب في توضيح التركيبات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، لا يستطيع أن يهرب من العمل الواسع في جمع وثائق جديدة تتصل بالمسائل الجديدة[٢٣٦].

١١: وفي هذه النقطة يستطيع «المنطق البديل» لعلم الاجتماع أن يقدم للمؤرخ كثيراً، إذ أن علم الاجتماع والأنثروبولوجي يقدمان طرقاً بديلة للنظر في الأدلة التي أظهرت الخبرة العملية فائدتها، والحق أننا قد أشرنا بصورة مقنعة جداً إلى أن إهمال المؤرخين لها سيُضيع عليهم عدداً من القضايا، وسيفشلون في توجيه الأسئلة الصحيحة (مثل المسائل التي تنتزع الإجابات) وبذلك يكونون غير قادرين على تقديم إجابات مرضية[٢٣٧].

---

(٢٣٦) الكتاب الذي اشرف على نشره راوني وجراهام المذكور اعلاه ص ٦٣، براوديل «اوضاع التاريخ في سنة ١٩٥٠» ص ٢٥ في كتاب «كتابات...» المذكور أعلاه.

(٢٣٧) انظر ايفانس بريتشارد «الانثروبولوجيا والتاريخ» (١٩٦١، ١٩٦٢) ص ٥٩ في كتاب «مقالات في الانثروبولوجيا الاجتماعية».

والفكرة الاجتماعية عما ينبغي تفسيره، وعن كيف يجب تفسيره، تؤدي إلى طرق مختلفة في تقسيم المادة والى استكشاف أشكال مختلفة من المعلومات، وطرق مختلفة لمعالجة تلك المادة، ومعايير مختلفة للقضايا الخطيرة، واستنتاجات جديدة، وهي في نفس الوقت توضح المناقشات التقليدية، وتقدم تقنيات تعالج المادة الجديدة، كما تعالج أيضاً المشاكل التاريخية المعتادة.

١٢: وهي تقوم بذلك بالدرجة الأولى عن طريق إدخال دقة في الفكر أكبر مما نجده عادة في الكتابة التاريخية، وهذا قد يظهر لأول وهلة متناقضاً، إذ يبدو أنه لا يوجد شيء أدق وأوضح من التركيز المألوف للمؤرخ على التفاصيل الواضحة، غير أن هذا المظهر في الدقة مخادع. ففكرة كون التاريخ سلسلة من الحقائق الواضحة التي تفسَّر ذاتها، إنما هي فرضية تشبه ما قام به الدكتور جونسون برفس الكرسي لكي يثبت وجودها الواقعي، أو تزييف النظام الكوبرنيكي بمجرد القول إن أي شخص يستطيع أن يرى الشمس تدور في السماء بين الصباح والمساء، فالافتراض البديهي الذي يعتمد عليه المؤرخ يؤدي في الحقيقة إلى تعميمات غامضة غير مفحوصة وغير معتمدة «وفي الغالب لا تكون قميتها أكبر من التفسيرات التي تقدمها القبائل البدائية للحوادث الطبيعية[٢٣٨] فهم يفترضون أنهم يعرفون قوانين السلوك البشري ويستعملونها كمقاييس بدلاً من اختبارها بالأدلة التاريخية، مما يؤدي إلى نتائج واضحة الخطأ في ميدان تاريخ الأسرة مثلاً، كما أظهر جون ديموس[٢٣٩]. غير أنه حتى فيما قد نراه من صحة استنتاجاتهم، فإن الطبيعة الانطباعية لطرقهم تجعل فحصها أو تأييدها غير ممكن،

---

(٢٣٨) انظر: باجبي «الثقافة والتاريخ» (١٩٥٨) ص ٣٧

(٢٣٩) مقال ديموس «العوائل في بريستول الاستعمارية» (١٩٦٨) وقد أعيد نشره في الكتاب الذي أشرف على نشره راوني وجراهام المذكور أعلاه ص ٢٩٣-٣٠٧.

فالمؤرخون مثلاً «يجمعون المقتطفات من الصحف بطريق الصدفة دون أي إدراك لتقنيات تحليل المحتوى الحديث» وهم لا يفلحون في جعل فرضياتهم واضحة، كما أنهم غير منظمين في تعميماتهم[٢٤٠]، ومن المساهمات العلمية العامة لعلم الاجتماع هي أنه يقدم لهم أدوات وتقنيات يمكن بها إصلاح هذا النقص في الدقة، وهي تمكن المؤرخ من إحلال الفرضيات المضبوطة والمحكمة البناء، محل الحدس الذاتي.

١٣: لا ريب في أن التحليل الكمي يحتلُّ المكان الأول في هذه التقنيات والحق أنه قد يقال: إن هذا ليس بتقنية بقدر ما هو عملية أساسية تقوم عليها معظم التقنيات الأخرى كما أنه أقوى الاتجاهات السارية كافة، ولهذا السبب فإننا سنبحثه بصورة مستقلة[٢٤١]. إن كل التعميمات هي «كمية» بطبيعتها، وإن المؤرخين الذين يستعملون تعابير أمثال «أنموذجي» أو «ممثل» أو «مهم» أو «واسع الانتشار» إنما يصدرون أقوالاً كمية غامضة وغير محددة، سواء قدَّموا أرقاماً لتبرير أقوالهم أم لم يقدموا، والقيمة الرئيسية للتقدير الكمي بأوسع معانيه هي في أنه يقدم وسائل للتثبيت من أحكام عامة من هذا النمط، أو بعبارة أخرى فإن القضية التي يثيرها التحليل الكمي هي مجرد الامتداد الذي يريد المؤرخ أن يضع فيه الأحكام.

١٤: الكمية الدقيقة محل الأحكام غير الدقيقة التي تعودوا على إصدارها[٢٤٢]، غير أن التقدير الكمي هو ليس المعيار الوحيد لطريقة البحث المنظمة، ومع أنه قد يكون في الوقت الحاضر أهم مساهمة

---

(٢٤٠) المصدر السابق ص ١٢١، كوماروفسكي: المقدمة (وهو يقتبس من مقال لم ينشر للازارفيلد، ص ٢٩ من كتاب «الحدود المشتركة» الذي اشرف على طبعه كوماروفسكي (١٩٥٧).

(٢٤١) انظر أدناه ص ٨٣

(٢٤٢) انظر: بنسون ص ١١٧ في الكتاب الذي أشرف على طبعه كوماروفسكي المذكور اعلاه (١٩٥٧). راوني وجراهام. كتابهما المذكور اعلاه (١٩٦٩) ص ٧، ٤

يقدمها علم الاجتماع لأدوات المؤرخ التقنية، إلا أنه ليس المساهمة الوحيدة، فالحاجة إلى جمع المادة وتصنيفها وتحليلها بصورة شاملة وقوية، وليس بشكل جزئي أو حسب الصدف، قد يؤدي إلى معادلات رياضية، ولكنه ليس من الضروري، أن يؤدي إلى ذلك، والواقع أنه في معظم الحالات لا يستطيع ذلك، وهكذا نجح الأنثروبولوجي، دون أن يلجأ إلى التقدير الكمي، في تثبيت فرضيات ذات قيمة كونية (مثل أن كل ثقافة فيها شكل من أشكال الدين، أو أن كل ثقافة فيها منع الاتصال الجنسي ببعض ذوي القربى[٢٤٣]، والأهم هو أن علماء الاجتماع صاغوا ما يمكن تسميته «أفكاراً منظمة» أو «تصورات فكرية»، ومن أشهر أمثلتها: «الأشكال المثالية» لماكس ويبر (كالبوروقراطية ومكانة الجماعة، والقيادة البارزة). ومن الأمثلة الأخرى على أن التحليل المنظم الذي هو بمحض طبيعته ليس كمياً، ولا يمكن أن يكون كمياً هي النظريات التي قدمها علماء الاجتماع لدراسة وتثبيت نماذج التبدل الاجتماعي[٢٤٤].

١٥: اعتبر ماكس ويبر تكوين الأفكار الرمزية أكبر مساهمة قدمها علم الاجتماع للتاريخ، وخاصة هذه الأنواع أو النماذج خاصيتها الأساسية أنها تحاول الذهاب إلى ما وراء المعلومات، وتعمل على تثبيت أفكار مطلقة او مطابقات، بالرغم من أنها مأخوذة من المادة العملية التطبيقية التي هي في الغالب تاريخية. ومثل هذه النماذج قد يدعي أن لها قيمة عالمية (وفي هذه الحالة تعتبر عادة «أشكالاً مثالية») غير أنها عملياً تطبق عادة على مجتمعات معينة في أزمنة معينة، وهذا يصح مثلاً على أفكار ويبر عن المدينة وعن البورقراطية التي ينظر إليها كعناصر في تجمع تاريخي يسمى

---

(٢٤٣) باجي: المصدر السابق ص ١٣٥، انظر: براوديل «الدوام الطويل» (١٩٥٨، ١٩٦٩) ص ٧٠ من كتاب «كتابات» المذكور أعلاه.

(٢٤٤) انظر مقال بوسكوف «نظريات جديدة عن التبدل الاجتماعي» (١٩٦٤) هاجن «عن نظرية التبدل الاجتماعي» (١٩٦٢).

«الرأسمالية الحديثة»، رغم أن من الصواب أيضاً القول (كما أشار ويبر) أن الميزات الخاصة للمدينة الأوربية (أو الغربية) لا يمكن التحقق منها إلا من خلال ملاحظة ما تفتقده المدن الأخرى (كالمدن الإسلامية أو مدن الصين القديمة) فهي لذلك (أو يمكن أن ينظر إليها باعتبارها) مرحلة في طريق تركيب «شكل مثالي» للمدينة ينطبق على كل الأزمنة والأمكنة [٢٤٥]. والغرض الأساسي في كلتا الحالتين، هو أن تقتطع من الحوادث التاريخية الصفات السائدة في التركيبات المستقرة نسبياً، على الأقل. وتكمن قيمة هذه النماذج النظرية في قدرتها على إعطاء تنظيم ومعنى للمعلومات المتفرقة، وهي تساعد المؤرخ على الهروب من حدود الخصوصية.

١٦: إن أهمية النماذج للمؤرخ ليست في أنها تقدم له حلولاً، وإنما في أنها تشير إلى العلاقات والنماذج التي يمكنه استعمالها بشكلٍ مفيد في تفسير الأدلة التاريخية، إن العناصر وخطوط البحث التي لا تظهر للعملي التطبيقي المعتمد على الحس الصادق الاعتيادي، قد تدل عليها أحياناً نتائج الصياغات النظرية المنطقية. ومن الواضح أن استعمال النماذج قد يساء أو يشوه استعماله، شأن أية طريقة أخرى، ومن السهل لدرجة خطرة أن ننسق الحقائق لتنسجم مع النظرية، بدلاً من استخدام الحقائق لفحص النظرية، ولكن من المهم أن نلاحظ انه ليس من الضروري أن يكون النموذج النظري صحيحاً ومفيداً، كما أن قدرة المؤرخ على التقاط قليل من الأمثلة الصدفية التي تنقص من قمية هذا النموذج، لا بد أن تؤدي بدورها إلى هدم قيمته، فالمقصود من الأشكال هو أن تكون صوراً فكرية، لا أن تكون أوصافاً للحوادث أو الوضعيات الواقعية. إن مواجهة الأوضاع القائمة على الحقائق قد تكشف تصدعاً أو

---

(٢٤٥) ماكس ويبر «المدينة» (الترجمة الانكليزية ١٩٥٨) انظر علم الاجتماع والتاريخ» الذي اشرف على طبعه كاهمان وبوسكوف (١٩٤٦) ص ١١٨-١١٩، ١٢٧.

غموضاً يتطلبان إعادة صياغة الصور الفكرية، بل ونبذها أحيانا، ولكن ما ينتج من الاعتراف بالواقع يعتمد على التسلسل التصنيفي المقام، وأن عملية المواجهة لا بد أن تجلب الانتباه إلى ما للأدلة من خصائص لم تلاحظ من قبل[٢٤٦].

١٧: لا نريد أن نناقش هنا بالتفصيل مختلف النماذج التي استعملها علماء الاجتماع، غير أن أمثلة قليلة ستساعد على توضيح الطريقة التي أثرت فيها هذه النماذج على الدراسة التاريخية. ومن الواضح أن مثل هذه النماذج يمكن أن تكون على درجات مختلفة من الخطورة، تبدأ من الأفكار الخاصة ذات المقياس الصغير التي تكوِّن السلعة المألوفة للمؤرخ (مثل معركة ستالينغراد، والمؤامرة ضد هتلر، والحرب العالمية الثانية) ثم تصل إلى ما سماه براوديل «المطلقات الويبرية الكبرى[٢٤٧]» مثل محاولات إقامة نظم تعميمية واحدة تشمل كل الظواهر الاجتماعية، وقد أظهرت الخبرات أن كل هذه لا تصلح أن تكون أداة تصورية مرضية، وأن الاتجاه اليوم هو نحو التركيز على «المدى الوسط» للنماذج الفكرية، أي إلى تحليل المجموعات المهمة من الحقائق لغرض تثبيت مطابقات وتنسيقات وصور متماسكة تفسر جزئياً أو كلياً العمل الفعلي لمجتمعات معينة في أزمنة معينة. ولنضرب على ذلك أمثلة قليلة من الجهود الكبيرة التي بذلت في تحليل أشكال التصويت، وسلوك التصويت، والحركة الاجتماعية، وكلها مواضيع ذات فائدة وأهمية للمؤرخ[٢٤٨]. أما عن

---

(٢٤٦) المصدر السابق ص ٢١١ انظر كوجران في كتاب حرفة التاريخ الامريكي «الذي اشرف على طبعه ا.س.ايزشتاد ج ٢ (١٩٦٦) ص ١٠١.

(٢٤٧) انظر براوديل المصدر المذكور أعلاه ص ١٨٤

(٢٤٨) انظر عن سلوك التصويت مقالات هيبرل وبنسون في الكتاب الذي اشرف على طبعه كوهمان وبوسكوف المذكور أعلاه ص ٤٠٧-٤٢١، الاخير مقتطف من كتاب بنسون «فكرة الديمقراطية الجاكسونية» (١٩٦١ وكذلك ماك كورمال في الكتاب الذي أشرف على نشره روني وجراهام (المذكور أعلاه) ص ٣٧٢-٣٨٤ وعن الرأي العام: بنسون السابق الذكر ص ٢٣-٦٣، والمناقشة بين لازارسفيلد وسترايرو ديفيد=

المقياس الواسع فإن المرء يمكن أن يذكر فكرة شومبيتر المشهورة التي يرى فيها أن ممول المشاريع هو كالمهندس المعماري في الإبداع والتقدم الاقتصادي، وهي فكرة صارت نقطة بداية لسلسلة طويلة من الدراسات العملية التطبيقية، وكذلك محاولة سيجموند دايا موند الذي استند على دراسة رجال الأعمال الأمريكيين لاستنباط أنموذج لردود فعل كافة الطبقات المسيطرة عندما يشعرون بتهدد مصالحهم ومكانتهم(٢٤٩).

ومن السهل كذلك أن نرى أن الأفكار التي استعملها علماء الاجتماع في دراساتهم عن علم اجتماع المدن والتحضر ـ إبتداء من دراسات ليندر المشهورة عن «المدينة الوسط» ـ وهي تقدم خطوطاً مفيدة من المعالجة للمؤرخ الذي يبحث في تاريخ المدينة في مختلف الأزمنة والأمكنة في الماضي(٢٥٠).

١٨ : إن الطرق التي استعملت في ابتداع النماذج لا تقل أهمية للمؤرخ عن النماذج التي وضعها علماء الاجتماع. والخصائص الأساسية لهذه الطرق، هي أنها أحلت التحليل المنظم محل الوصف السردي، فاذا كنا مهتمين مثلا بمجموعات كالمجموعة التي تحمل لقب «ايرل» وهو من أعلى الألقاب في انكلتره إبان القرن الثاني عشر، أو أصحاب المشاريع في جنوب المانيا في القرن السادس عشر، أو زعماء السكك الحديدة الأمريكيون بين سنتي ١٨٤٥ و ١٨٩٠ ـ أي بمجموعة الأفراد التي لها آراء

= في الكتاب الذي اشرف على طبعه كاماروفسكي المذكور أعلاه ص ٢٤٢-٢٧٤ وعن التحرك الاجتماعي انظر مساهمات ثرومستروم وسميث وستون في الكتاب الذي اشرف على طبعه روني وجراهام المذكور أعلاه ص ٩٩-١٠٨، ٢٠٩-٢١٦، ٢٣٨-٢٧١.

(٢٤٩) شومبيتر «نظرية النمو الاقتصادي» (١٩٣٤) و «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» (١٩٤٢) دايامونـد «شهرة رجل الاعمال الامريكي» (١٩٥٥) وخاصة ص ١٨٢.

(٢٥٠) ليند وليند «المدينة الوسطى: دراسة في الثقافة الامريكية المعاصرة» (١٩٢٩) و «المدينة الوسطى في انتقال» (١٩٣٧)، انظر كتاب «المؤرخ والمدينة» الذي أشرف على نشره هاندلسن وبورجارد (١٩٦٣)، وكتاب دراسة في التاريخ الحضري «أشرف على طبعه كالو» (١٩٦٩).

وأساليب حياة متشابهة، وتشترك بمصالح واحدة ـ فكيف نقيس مواقفهم واستجاباتهم؟

من الواضح أن مجرد تعداد قليل من الحالات الفردية والتعميم منها، وهي الطريقة الاعتيادية التي يتبعها المؤرخ ـ لا يؤمل أن تقدم جواباً شافياً (إلا في حالات حزر محظوظ) كما أن التعداد الكامل مستحيل عملياً، وإذا حاولناه فالغالب أنه سيؤدي إلى النتائج البالية وهي أن «الأمور تقف بجانب بعضها البعض، بشكل عقد محيرة من السببية لا يمكن فلها وتنظيمها[٢٥١]. وبالإختصار فإن المؤرخ بدأ يتعلم من عالم الاجتماع أن التركيب الوصفي للحوادث ـ والأسوأ أن قليلاً من الأمثلة التي جمعت بصورة انطباعية كالتي قام بها ج.م. تريفليان في كتابة «التاريخ الاجتماعي الانكليزي ج» ـ لا تعوض عن توحيدها النظري، وأنه توجد قطاعات بأكملها (كالرأي العام مثلاً) لا يمكن أن تجعل مفهومه بطرق البحث التقليدية التاريخية، ولكنها تذعن للتحليل الاجتماعي.

١٩: من الواضح أنه يستحيل تعداد كافة أوجه التحليل الخاصة التي أظهر علماء الاجتماع جدارتها بالدراسة (وعلى أي حال فإنه يجري تنقيتها وتكييفها باستمرار)، غير أن قليلاً من الأمثلة يمكن أن تشير إلى أهميتها، فالمؤرخ مثلاً تواجهه أصناف (كالأرستقراطية والبورجوازية)، وهو يضطر إلى الاستنتاج بأنها غامضة وغير حاسمة

---

(٢٥١) هذه هي استنتاجات جارلس بوث بعد اكماله سبعة عشر مجلداً من كتابه الضخم «حياة وعمل الناس في لندن» (الطبعة الثالثة ١٩٠٢-١٩٠٣) وهو مثال كلاسيكي للجمود الفكري الناتج عن الفصل بين البحث النظري والعملي، كما أشار إلى ذلك س.و.ف هولوواي في مجلة «التاريخ» مجلد ٤٣ ص ١٧٦-١٧٩.

لدرجة تجعلها غير صالحة للاستعمال، وتحمله على رفضها[٢٥٢]، أما العالم الاجتماعي فهو، من جهة أخرى، يحاول جعلها دقيقة ومفيدة بالعملية المعروفة باسم «التحليل الجماعي» - أي بتحليل أسس التكوين الجماعي وعمليات التماسك الجماعي، وشروط العمل الجماعي، وتركيب وأشكال العلاقات بين الجماعات[٢٥٣]، فهو يحاول كشف العامل المشترك في الأوضاع والأفكار، أو المصالح الاجتماعية والاقتصادية عند الأفراد من أعضاء أية جماعة نشطة، سياسياً أو اجتماعياً (وذلك كاليعقوبيين في فرنسا، ورابطة الفلاحين المتعاملين بالقمح في أياوه من أمريكا) كما يحاول استخدام هذه «التنظيمات» لإقامة أساس التماسك الجماعي وتركيب الجماعة. إن علماء الاجتماع لا يقبلون هذه المعتقدات الواضحة (كالتي يعبر عنها في التصريحات العامة والخطابات والنشرات) باعتبارها تفسيرات للغاليات الجماعية، ولكنهم يرون أن هذه المعتقدات تتأثر جداً وتتحدد بالتركيب الاجتماعي، ولذلك فإنهم يركزون على تحليل تركيب الجماعة، وبصورة أعم، على الشروط التي سيقاتل في ظلها جماعة الرجال باسم نمط معين من العقائد، إن هذا هو الطريق الذي سلكه مؤرخون أمثال برنتون، وسوبول، ورودي لتحليل جماعات كاليعقوبيين ورابطة أصحاب زراعة الحبوب في إيوا، مبتدئين بالتساؤل عن هوية المشاركين، وكيف يختلفون عن غيرهم من الناس، وكيف تنظموا، وماذا كانت علاقاتهم مع الجماعات الأخرى التي تشبههم، وهو لا يعود

---

(٢٥٢) لا يتفق شعبان على من هم البورجوازية أو الاستقراطية.. ولا يستطيع أحد أن يصيغ معياراً للتمييز بينهم يمكن اتباعه باستمرار، لذلك فإن كل مناقشة ستكون عرضة للاختلاف مع الحقائق التي يسهل التثبت منها، بيهرينس «التأريخ المستقيم» و «التأريخ بالعمق» ص ١٢٥ المنشور في المجلة التاريخية (١٩٦٥) وقد دفع ا.ب.كوبان، هذا الشك إلى أبعد حد، كما هو معروف، في كتابه «التفسير الاجتماعي للثورة الفرنسية» (١٩٦٤).

(٢٥٣) انظر العلوم الاجتماعية في الدراسة التاريخية ص ٤٤-٤٧.

إلى مسألة دوافعهم إلا بعد أن يكمل هذا التحليل المفصل[٢٥٤] وفي نفس الوقت ابتدعت في تحليل الجماعات تقنيات خاصة إضافية أخرى مثل تحليل الدور الذي عرف بأنه «وحدة الاستجابة أو السلوك الملحوظين»، عندما يواجه صنف معين من الأشخاص، كمدير سكك حديدية متوسط العمر، وضعية اجتماعية معينة، وكذلك تحليل الجماعة المرتبطة كفكرة انتماء الفرد إلى عدة مجموعات (الكنيسة، والأسرة، والنادي، والمهنة أو الحرفة) ينتظر منه تحقيق معاييرها في السلوك (وهو عادة يعمل جاهداً لذلك) لأنها تمارس درجات مختلفة من الضغط وترغمه على مواجهتها، ولا ريب في أن مثل هذه التطابقات هي عامل مهم في تحليل سلوك التصويت، وصور التصويت[٢٥٥].

٢٠: فإذا أردنا في الختام أن نقيس أثر أفكار علم الاجتماع على المواقف التاريخية، فإننا قد نرى أن أحسن تعبير عنها هو ما ذكره الكسندر جير اشنكرون في تعريفه غايات التاريخ، حيث قال: إن البحث التاريخي يتضمن في الأساس تطبيق المادة العملية لمختلف الأصناف المستمدة من التعميمات الفرضية، وفي اختيار تطابق النتائج، على أمل أنه يمكن التثبيت بهذه الطريقة من بعض التشابهات، وبعض الوضعيات النموذجية، وبعض العلاقات النموذجية بين العوامل المنفردة في هذه الوضعيات[٢٥٦] ومثل هذا التعريف لم يكن ليخطر على بال معظم

---

(٢٥٤) انظر: برنتون «اليعقوبيون» (١٩٣٠)، سوبول «الباريسيون في السنة الثانية (١٩٥٨)، رودي «العامة في الثورة الفرنسية» (١٩٥٩) انظر مقال هيز في «حرفة التاريخ الاميركي» الذي اشرف على نشره ايزنشتات ج، (١٩٦٦) ص ١٣٢ فما بعد، مقال تللي في «التاريخ الكمي» أشرف على نشره رومني وجراهام (١٩٦٩) ص ٢٠٧.

(٢٥٥) انظر: كوجران «زعماء السكة الحديدية» (١٩٥٣) ص ١٣ وعن الاشارات إلى نظرية الجماعة انظر «الحدود المشتركة للعلوم الاجتماعية» الذي اشرف على طبعه كوماروفسكي (١٩٥٧) ص ٣٩٤ فما بعد.

(٢٥٦) انظر: جرشنكرون «التأخر الاقتصادي في التصور التأريخي» (١٩٦٢) ص ٥-٦

المؤرخين قبل جيل من الزمن، وهو مقياس لأثر العلوم الاجتماعية على التفكير التاريخي. وأهميته هو في اكتشاف المؤرخين أن التركيب الوصفي ـ أي التركيب تبعاً لعظماء الرجال أو لنتائج الحوادث المهمة أو الفردية ـ لن تكون بديلاً عن التماسك النظري[٢٥٧]، وقد أورد إيفانس بريتشارد توضيحاً على ذلك من النزاع بين يوحنا ملك انكلترا والبارونات الانكليز، ذلك النزاع الذي أدى إلى الماجناكارتا، فقد قال[٢٥٨]: «إن هذا النزاع لا يكون مفهوماً إلا عندما تعرف أيضاً العلاقات بين البارونات وأسلاف يوحنا على العرش البريطاني، وكذلك عندما تعرف العلاقات بين الملوك والبارونات في الدول الأخرى ذات المؤسسات الإقطاعية ـ أو بعبارة أخرى، حيث يبدو النزاع كظاهرة نموذجية أو عامة في مجتمعات من نوع خاص».

«إن خصوصية الملك يوحنا وروبرت فيتز والتر كأفراد، تفقد كثيراً من أهميتها إذا نظر إليهما تبعاً لدورهما كممثلين لنوع مميز من العلاقات الاجتماعية. ولا ريب في أن الأمور قد تختلف بعض الشيء لو كان غير يوحنا في مكانه، غير أنه كان لا بد أن تبقى نفسها في بعض الجوانب الأخرى أو في الأمور الأساسية، وهكذا فإن الحقيقة التاريخية إذا اقتطعت من مظاهرها المتفردة، تفقد سمتها كحادثة فردية: فهي لا تعود حادثة عرضية أو نوعاً من الصدفة، ولكنها تصبح على حقيقتها ضمن مجرى الزمن ويصبح لها استقرار تصوري باعتبارها فرضية اجتماعية».

٢١: يقول المؤرخ الفرنسي العظيم فردريك ماورو: «إن التاريخ هو انعكاس العلوم الاجتماعية على الماضي»[٢٥٩]. إن هذا القول المنهجي يجمل

(٢٥٧) ك. توماس «التأريخ والانثروبولوجيا» المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ٦

(٢٥٨) ايفانس بريتشارد «الانثروبولوجيا والتاريخ» (١٩٦١، ١٩٦٨) ص ٤٩ مقال في كتاب «مقالات الانثروبولوجيا الاجتماعية» (١٩٦٢).

(٢٥٩) اقتبسه ر. ديفيز «التأريخ والعلوم الاجتماعية». (١٩٦٥) ص ٣

التبدلات في العشرين سنة الأخيرة. ولا ريب في صياغته بهذا الشكل يتردد في تأييدها كثير من أصحاب الحرفة التاريخية حتى في الوقت الحاضر، غير أنها على الأقل تشير إلى ما أصبح أقوى اتجاه معاصر في الدراسات التاريخية. ولا بد طبعاً من التأكيد على أن المسيرة لا تسلك كلها وجهة واحدة، وأنه إذا كان المؤرخون قد ازداد إدراكهم لما يستطيع أن يقدمه علم الاجتماع والأنثروبولجيا لعملهم، فانهم يعتقدون أيضاً أن التاريخ يستطيع أن يضيف بعداً جديداً ذا أهمية حيوية لعلمي الاجتماعي والأنثروبولوجيين وهو بعد الزمن الذي يعترف الجميع بأن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيون لم يعيروه إلا أقل الاهتمام[٢٦٠].

صحيح أيضاً أن العلوم الاجتماعية ـ فيما عدا علم الاقتصاد وحده[٢٦١] ـ كانت بصورة دافع عام أكثر من كونها هضماً مخصصاً للتقنيات الجديدة، فالمؤرخون مثلاً في دراستهم المجتمعات النامية، لم يصلوا إلى أي شيء يقرب من درجة الدقة التي وصلها الأنثروبولوجيون في دراسة المجتمعات البدائية، كما أنهم لم يحصلوا على منافع كبيرة من التقدم الذي تم في علم اللغات[٢٦٢]. لذلك بقي كثير مما يجب عمله لرفع طريقة البحث في التاريخ إلى مستوى العلوم الاجتماعية الأخرى. والسبب الأساسي هو أنه بالرغم من كل ما كتب عن الموضوع، فإن حفنة من المؤرخين فقط اهتموا بعلم الاجتماع، أو النظريات السياسية، أو علم النفس، وإن أقل من ١٪ لهم تدريب بسيط في الإحصائيات والرياضيات[٢٦٣]، وإن كثيراً من المؤرخين يفضلون أن يفكروا أن «لهم اتصالاً بالعلوم الاجتماعية» بدلاً من أن يكونوا علماء اجتماع، وكأنهم

---

(٢٦٠) انظر كون «التأريخ وعلم الاجتماع» (١٩٧٠) وترجمته الفرنسية ١٩٧١.

(٢٦١) انظر ادناه ص ٩٧

(٢٦٢) انظر انتقادات كوسيليك «لماذا التهجم على التاريخ؟» (١٩٧١ ص ١ـ٨ في المجلة التاريخية مجلد ٢١٢ (عن اللغات) ص ١٥.

(٢٦٣) انظر: ليبرون «التطور والتاريخ الكمي. نحو مقياس تاريخي» (ص ٦٠ مجلة معهد علم الاجتماع ١٩٥٧ رقم ٤.

يردون بذلك على مورو، وهم كما قال فان وودورد: لا يواجهون زواجاً، وإنما يواجهون ارتباطا واتفاقاً ودياً[٢٦٤]. غير أنه يوجد أيضاً ميل قوي في جهات أخرى للتأكيد على وحدة «العلوم الإنسانية التي تعتبر التاريخ أحدها»[٢٦٥]. ولا توجد إلا اختلافات ذاتية ضئيلة بين مناطق الأنثروبولوجيا الثقافية أو الاجتماعية، والاجتماع، وإن كلاهما متصل بعلم النفس من حيث ان الاعتبارات السيكولوجية تدخل ضمناً أو صراحة في كافة اعتبارات العمل البشري. وهذا يصح أيضاً على التاريخ. أما وقد لخصنا النتائج العامة للاتصالات الجديدة، بين العلوم الاجتماعية والتاريخ، وأوردنا إشارة خاصة إلى علم الاجتماع، فمن الضروري إذاً أن نعود باختصار إلى أثر الفروع الأخرى ونبدأها بأثر علم النفس.

---

(٢٦٤) وودورد «التاريخ والثقافة الثالثة» ص ٢٥-٢٧ في مجلة «التأريخ المعاصر» مجلد ٣ قسم ٢ سنة ١٩٦٨.

(٢٦٥) هذا هو طبعاً النقطة الاساسية التي يؤكد عليها براوديل وجاكسون انظر «البحث بين سنتي ١٩٤٠-١٩٦٥ (١٩٦٥) ص ٥٦-٥٧.

obeikandl.com

علم النفس والتاريخ

لا ريب في أن الاهتمام بالجوانب السيكولوجية من التاريخ ليس بالأمر الجديد في ذاته. فقد ارتأى ثيوسيديدس أن الطبيعة البشرية فيها المفتاح الأخير لكل التفسير التاريخي. وكان المؤرخون باعتبارهم تلامذة ثيوسيديدس يرون أنفسهم عادة رجال علم النفس بحق وحقيق. فالتغير الذي حدث هو في موقع علم النفس من البحث التاريخي.

فأولاً: انتقل التأكيد من سيكولوجية الفرد إلى سيكولوجية الجماعة.

ثانياً: أصبح استخدام المؤرخين للمعرفة السيكولوجية مختلفاً، فقد كانت السيكولوجية البشرية سابقاً تعتبر دائمة وثابتة وعامة، ولذلك كانت أساساً ثابتاً لتفسير العمل الإنساني، أما الآن، فبدلاً من ذلك صار ينظر إليها كأحد الأوجه في أي وضعية اجتماعية يطلب تفسيرها، ككافة الوضعيات الأخرى، ضمن سياقها التاريخي. وأخيرا فإن علم النفس نفسه تقدم منذ أن طبع فرويد كتبه الأولى التي أصبحت تمثل عصراً، قبل سبعين سنة، وخاصة منذ بداية البحث النشط في علم النفس الاجتماعي في الثلاثينيات من القرن الحالي، كل هذا وضع أسس استعمالات للأفكار السيكولوجية في التاريخ أقوى وأكثر عقلانية مما كان الوضع قبل ذلك[٢٦٦].

---

(٢٦٦) عن ما يلي انظر: وهلر العلاقة بين علم التأريخ والتحليل النفسي، (١٩٦٩) مع قائمة واسعة في المراجع، لانجر «الواجب التالي» (١٩٥٨) أعاد طبعها في كتابه «اكتشافات في أزمة (١٩٦٩)، جرويل «الكتابة التأريخية وعلم النفس» (١٩٥٣)، بورسنيف «علم الاجتماع وعلم النفس (١٩٦٦)، بورسنيف وانسيفيروفا (مشرفين على نشر «التاريخ وعلم النفس» (١٩٧٠)، «العلوم الاجتماعية في الدراسة التاريخية» (١٩٥٤) ص ٥٨-٦٨، مازلش (مشرف على نشر «التحليل النفسي والتأريخ» (١٩٦٣)، مازلش» علم النفس الجماعي ومشاكل التأريخ المعاصر» (١٩٦٨)، بيسلنكون «التأريخ والتحليل النفسي» (١٩٦٤) «التحليل النفسي: علم مساعد أم طريقة بحث تأريخية؟» (١٩٦٨)، «نحو تأريخ قائم على علم النفس التحليلي» (١٩٦٩) دوبرنت «مشاكل وطرق بتاريخ قائم على علم النفس الجماعي» (١٩٦١) «التأريخ حسب أراء فرويد» (١٩٦٩)، فيرنانت «التأريخ وعلم النفس» (١٩٦٥)، كاكار «منطق التأريخ القائم على علم النفس» (١٩٧٠)، لفتون» في علم النفس والتأريخ (١٩٦٤)، ومجموعة مقالاته «التأريخ والبقاء البشري» (١٩٦٣).

ليس من العجيب أن يكون ميدان علم نفس الفرد هو أول ما جلب انتباه المؤرخين. فأما اهتمام مؤرخي الجيل القديم بذلك فلا يحتاج إلى تفسير، إذ أنهم كانوا مقتنعين بالدور الكبير «للرجال العظماء» في التاريخ وبأن واجبهم الأول هو تحليل دوافع وأعمال أولئك الرجال، ولذلك لم يتوانوا في الاستفادة حيثما اقتضى الأمر من التفسيرات السيكولوجية (ثم من التحليل النفسي الذي اهتم به الجيل الذي ظهر بعد فرويد) والأعظم هو الإحياء الجّديد ببعث ما أصبح يسمى «التاريخ النفسي»، وتعتبر دراسات ي.هـ. اريكسون عن لوثر وغاندي، أمثلة أولى ومشهورة من هذا النوع[٢٦٧]، غير أنه منذ سنة ١٩٧٠ أصبح لها رواج كبير، رغم الدلائل التي تشير إلى أنها اجتازت أوجها. وليس من الصعب إدراك أسباب ذلك[٢٦٨]. فهي في الأساس تدور حول ما إذا كانت سيكولوجية الفرد بتأكيدها الصميم على شخصية الفرد باعتباره مفتاح الحوادث التاريخية، تقوم بمساهمة كبيرة في عمل المؤرخ، ولهذه المسألة قيمة سواء ناقشنا نظرات فرويد الخاصة في علم النفس التاريخي أو التراجم القائمة على التحليل النفسي والتي اكتسبت شعبية كبيرة في العشرينات ثم تركت فيما بعد مثل كتاب «بسمارك» لإميل لدويج أو الكتابات الأكثر عقلانية لمؤرخي التحليل النفسي المعاصرين.

إن هذه مسألة معقدة تحمل في طياتها سؤالاً أخر هو: العلاقة بين التاريخ والتراجم، ويكفي أن نلاحظ هنا آراء الكتاب المعاصرين، وهم من حيث العموم شكاكون. إن معظم المؤرخين اليوم يرون أن المحاولات الحديثة لإعادة الحيوية في التراجم القائمة على التحليل النفسي تبدو خارجة عن الصدد

---

(٢٦٧) ايريكسون «الفتى لوثر» (١٩٥٨) حقيقة غاندي (١٩٦٩)

(٢٦٨) لقد ناقشها كثيرون وفهم: ج بارزون إله التأريخ والاطباء» (شيكاغو ١٩٧٣) هـ. جاترك «هتلر والتاريخ السيكولوجي» المجلة التأريخية الاميركية مجلد ٧٨ (١٩٧٣، ص ٣٩٤-٤٠١ ج. هملفارب، «التاريخ الجديد» مجلد التعليق مجلد ٥٩ (١٩٧٥) ص ٧٢-٧٨ وهنا أيضاً نجد إشارة إلى أبحاث أحدث لمؤرخين سيكولوجيين أمثال بينيون، وويت، ومازليش مما يصعب الاقتباس بتفصيل عنهم هنا

ورجعية[٢٦٩]. إنهم قد تعلموا من علم الاجتماع حدود عمل الفرد، ولذلك فهم ينظرون بعين الشك إلى الميل الذاتي لمثل هذا النمط من الكتابة الذي يؤكد على الأهمية الحاسمة لأعمال وقرارات الشخصيات الفردية وأحوالها النفسية؛ وهم يرون أن التحليل النفسي قد يساعد على تفسير أهمية حادثة تاريخية لفرد، ولكنه لا يفسر الحادثة ذاتها. فالمسألة الحقيقية للمؤرخ هي ليست السيكولوجية الفردية لهتلر، وإنما هي حالة المجتمع الألماني التي مكنته من الوصول الى الحكم والاحتفاظ به حتى نيسان ١٩٤٥[٢٧٠]. وإذا قيل إن الحالتين مترابطتان إلى حد ما، فإن الجواب على ذلك هو أن هذه مسألة اعتقاد وليست مسألة برهان موضح. وقد قيل إن الظاهرة البارزة لدراسات أ. ريكسون عن لوثر وغاندي هي أنها ترفع الفرد، فأزمة الهوية للوثر، هي نابعة من أزمة الهوية للألمان في القرن السادس عشر، وإن أزمة غاندي هي أزمة هنود القرن العشرين[٢٧١]. غير أن هذه النظرية المعقولة ـ وإن كانت تعكس ما ينبؤنا به الحس العام ـ إلا أن التأكيد عليها أيسر من توضيحها، ولم يتأخر الناقدون في الإشارة إلى الصعوبات الذاتية فيها[٢٧٢]. والحقيقة هي أن سيكولوجية الفرد لم تتوحد بشكل كاف مع سيكولوجية الجماعة، كما أنه لم تتوضح بعد الروابط بين عوامل الشخصية والاحوال المحيطية العامة، أو بين الدوافع الخاصة والأعمال العامة. وكما قال مورازي: مهما كانت ألمعية

---

(٢٦٩) انظر «المذكور آنفاً (١٩٦٩) ص ٢٥٢ في المجلة الالمانية مجلد ٢٠٨، بيسانجون «التحليل النفسي..» المذكور آنفاً ص ١٥٠ في مجلة التاريخ المعاصر (١٩٦٨).

(٢٧٠) وهلر: المذكور أعلاه ص ٥٤٩، وهذه النقطة ذاتها أشار إليها بيسانسون (المذكور آنفاً ص ١٥٣) عندما كتب أن «أن المرض العصبي للقيصر ايفان أو دستيوفسكي هوليس معضلة تأريخية، كما انه لا يحل أية معضلة تأريخية».

(٢٧١) وهلر: المذكور أعلاه ص(٥٤٤) ٥٤٦، بيزانسون. المذكور أعلاه ص ١٥١ مازلش «سيكولوجية الجماعة» المذكور أعلاه ص ١٩٦٨-١٦٩ في «مجلة التأريخ المعاصر» (١٩٦٨)، كاكار «المنطق» المذكور أعلاه ص ١٩٤ مجلة العلوم المتداخلة (١٩٧٠).

(٢٧٢) انظر جيرتز ص ٤ في مجلة نيويورك (مجلد ١٣ (٩) ١٩٦٩، بومير ص ٢٠٤، ٢٠٦ في كتاب «التأريخ والنظرية» مجلد ٩ (١٩٧٠).

نتائج المحاولات الحديثة لتطبيق التحليل النفسي على التاريخ، فإنها لم تقص كلياً الشك الذي أدى إلى ظهورها[٢٧٣].

وعندما نعود من سيكولوجية الفرد إلى السيكولوجيا الاجتماعية، نجد أن الوضعية تختلف، فمنذ عدة سنوات خلت أصرّ هنري بير على أن التركيب التاريخي «ينبغي أن يؤدي في الأخير إلى علم النفس الاجتماعي» - «إلى معرفة الحاجات الأساسية التي تعتبر المؤسسات ومظاهرها المتبدلة استجابة لها» - ومنذ زمن بير فما بعد، ازداد إدراك المؤرخين لأهمية علم النفس الاجتماعي في تحليل المسائل التاريخية[٢٧٤]، وكان كل من بلوش وفيبفر شديدي الاهتمام بالسيكولوجية الجماعية كما يتجلى ذلك عند الأول في كتابه «ملوك ثاوماتورجي» (١٩٢٤) وكتاب «مشكلة فقدان العقيدة في القرن السادس عشر» (١٩٤٢)، ولا ريب في أن الدافع الأصلي جاء من دراسات سلوك الجماعة، وهستيرية الجماهير، والمشاعر الجماعية، والقوى اللاعقلية في التاريخ، والتي نشرها جوستاف لوبون، وجراهام ولاس، ووليم مكدوجل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[٢٧٥]، غير أن الاهتمام الحالي بعلم النفس الاجتماعي هو أكثر اتصالا بالبحوث العملية التطبيقية النشطة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، وبمحاولات تفسير وتحليل المشاكل والظواهر المميزة للعالم المعاصر، كالعنف، والدكتاتورية، والمواجهات العرقية،

---

(٢٧٣) موارزي «تطبيق العلوم الاجتماعية على التأريخ» ص ٢١٠ في «مجلة التأريخ المعاصر (١٩٦٨)، أنظر أيضاً مازليش المذكور آنفاً ص ١٦٣، ١٧٢.

(٢٧٤) بير «حول منهاجنا» ص ٩ في مجلة التأريخ التركيبي العدد الأول (١٩٠٠) وقد اعيد نشر كلام بير مترجماً إلى الانكليزية في كتاب «منوعات التاريخ» الذي أشرف على نشره شترن (١٩٥٦) أنظر ص ٢٥٣.

(٢٧٥) لوبون: سيكولوجية الجماهير (١٨٩٥)، ولاس «الطبيعة البشرية في السياسة» (١٩٠٨)، ماكدوجل «مقدمة لعلم النفس الاجتماعي» (١٩٠٨).

والاعتداء، والثورة، تبعاً لمعانيها في علم نفس الجماعات[٢٧٦]، وكما قال مازليش: إن حوادث التاريخ المعاصر تتطلب التفسير حسب مفاهيم علم نفس الجماعات وسلوك الجماعات[٢٧٧]، وإذا صح هذا على التاريخ المعاصر، فإنه يصح أيضاً على الفترات الأخرى، ومن الأمثلة على النظرات النفاذة التي يمكن أن يقدمها علم النفس للمؤرخين، هي دراسات ديفيرو عن أسبارطة القديمة، وتحليل وليم لانجر «للتوتر العاطفي الواسع الطويل الأمد، الناتج عن أوبئة اوربا في أواخر العصور الوسطى» ودراسة لافيبفر الكلاسيكية عن هستيريا الجماهير سنة ١٧٨٩ في فرنسا[٢٧٨].

إن الميدان الذي كان فيه لعلم النفس أقوى الأثر هو كما تظهر هذه الأمثلة في تحليل الأعمال الجماعية وردود فعلها. ولما كان أثر القوى اللاعقلية واللاشعورية يبدو بأجلى مظاهره في أزمنة الاضطرابات، وهي تتلو بعض أحداث ممزقة كالطاعون في أوربا خلال القرن الرابع مثلاً، واندحار ألمانيا في الحرب بعد سنة ١٩١٨، والتجربة المريرة لفشل الولايات المتحدة في فيتنام بعد سنة ١٩٦٨، وقد اتجه المؤرخون إلى التركيز على مثل هذه الفترات. فإذا كان لكل مجتمع «نسيج نفسي فريد» مستمد بعضه على الأقل من التجارب والمواقف المشتركة فيبدو من المعقول، كما قال وليم لانجر، أن نفترض أن كل أزمة كبرى، كالمجاعة أو الأوبئة أو الكوارث الطبيعية أو الحرب، لا بد أن تترك أثرها.. وأن قوة ودوام أثرها، يعتمد على طبيعة

---

(٢٧٦) مثلاً: اريندت «أصول الجماعية» (٣ أجزاء ١٩٥١)، لونز: «عن الاعتداء» (١٩٦٣) وترجمته الانكليزية (١٩٦٦)، دورينو «الشخصية المصدرية (١٩٥٠)، جونسون «الثورة والنظام الاجتماعي» (١٩٦٤)، اكرمان ويهود «اللاسامية والاضطراب العاطفي» (١٩٥٠)، «اللاسامية» أشرف على طبعها سمل.

(٢٧٧) مازليش: المذكور آنفا (١٩٦٨) ص ١٦٣.

(٢٧٨) ديفيرو «التحليل النفسي والتاريخ: تطبيق على تاريخ سبارطة (١٩٦٥)، لانجر «اكتشافات في أزمة» المذكور آنفا (١٩٦٩) ص ٤١٨-٤٣٠ ليفيبر «الثورة الكبرى ١٧٨٩) (١٩٣٢).

وضخامة الأزمة[٢٧٩] ، ولكن هذا التأكيد على فترات الأزمات وعلى التبدلات التي تحدثها مهما كان مبرراً بذاته، فإنه ليس إلا تطبيقاً خاصاً واحداً للسيكولوجيا الجماعية، وهو أيضاً يميل إلى إفراد العناصر البليدة والمريضة على حساب ردود الفعل الأكثر اعتيادية. إن الدوافع والمحركات البشرية الأساسية وإن كانت مخفية عادة، إلا أنها تعمل باستمرار في كل مجتمع، وإن كل أزمة مفاجئة هي في الحقيقة نتيجة عملية صامتة طويلة من النضج في أحشاء النفسية الجماعية[٢٨٠].

إن المؤرخ تواجهه في كل لحظة ما دعاه فنسانت فيفر «الطابع الذي لا يمحى ولا يتبدل للشخصيات الجماعية» [٢٨١] وهو يواجه أيضاً حاجة مستمرة للنفاذ إلى «أسرار القوى الجماعية» التي تشكل حياة المجتمع والأفراد المكونين لذلك المجتمع في أية لحظة في التاريخ، ولم يعد أحد يفترض أن هذه يمكن تفسيرها كمجرد متابعات عقلية لمصالح متقنة التعريف، وإن كثيراً من الكتابات التاريخية عن بعض الظواهر ـ كالاستعمار ـ يفسدها حقيقة كونها تأخذ تبريرات المستعمرين على علاتها، بدل محاولة التوغل إلى أسسها اللاشعورية، وأن أي مؤرخ يهتم بالاستعمار أو القومية أو الجماعية لا يستطيع تجاهل جذورها النفسية، وكل مؤرخ، مهما كان المجتمع الذي يبحثه أو الفترة التي يدرسها، عليه أن يأخذ بالحساب التوترات النفسية، أي التوترات بين قوى الاستقرار وقوى التبدل، وبصورة أخص التوتر المحتوم الفاعل في كل الأزمنة بين التركيب العلوي العقلي للنظام الاجتماعي والضروري لضمان العمل المستمر في المجتمع، وبين ردود الفعل الجماهيرية الغريزية لأفرادها والتي هي نسيج التاريخ ومادته.

---

(٢٧٩) لانجر: المذكور أعلاه ص ٤١٦

(٢٨٠) دوبرونت «التاريخ تبعاً لفرويد» المذكور أعلاه ص ٤٨ في مجلة التعليم العالي رقم ٤٤-٤٥ (١٩٦٩)

(٢٨١) فيسنزفيفر «معالجات لتاريخ اسبانيا» المذكور أعلاه ص ١٦٨

ومن سوء الحظ، كما أشار الفونسودوبرونت، أن الأدلة التاريخية الاعتيادية قلما تلقي على هذه الأوجه ضوءاً، وهي عند[٢٨٢] إشارتها إلى حوادث معينة، تسلم باستمراريات هذه الحوادث، وبالانسياب المستمر للحياة اليومية تحت سطح التاريخ المسجل، وهي كالطبل الأرضي في الحفلات الموسيقية الحديثة، فهو يردد بانتظام النغم الذي تسمع من فوقه الألحان المتبدلة للحوادث التاريخية. إن الكلمات المكتوبة؛ توجد وراءها لغة أخرى، هي لغة الكلمات التي سمعت ونسيت في مجرى الحياة اليومية؛ وإن وراء الشعور الذي سجله التاريخ يوجد اللاشعور، ووراء الحياة العامة في الأسواق أو على المنصات السياسية، توجد حياة صامتة تتابع سيرها على طول الزمن، وهي جزء من الحقيقة لا يقل عن « الحوادث الكبرى » التي تستأثر برؤوس العناوين.

والمشكلة العملية للمؤرخ هي كيف يتفاهم مع هذه « الحياة الصامتة » وكيف يمسك بشيء حقيقي لا يمكن إدراكه كالعقلية الجماعية. إنها مشكلة بدأ المؤرخون الآن يحاولون مسكها، وكل ما يمكن قوله الآن هو أنه إذا كان البرنامج طموحا، فإنها قضية لا تفترض طريقاً مباشراً، والواقع أن الفونس دوبرنت الذي وضع تلخيصاً لهذه المشاكل وطرق بحثها، أنكر بصورة خاصة أية حلول سريعة أو « تعميمات لامعة »[٢٨٣]، والحاجة الأولى وإن لم تستكمل بعد، هي « اختراع أشكال ومبتدعات وصور وقيم وكافة التعابير الأخرى السليمة أو البليدة التي تظهر فيها العقلية الجماعية عبر الأزمنة التاريخية »[٢٨٤]. وقد خص دوبرنت منها بالذكر الرموز والأساطير والنظرات الكونية وتمثيل الزمان والمكان[٢٨٥] »، وقد وضح دوبرنت أن هذه الدراسات ستؤدي عند العمل إلى التركيز على المظاهر الخاصة لعلم النفس الجماعي.

---

(٢٨٢) عما يلي انظر دوبرونت « التاريخ حسب رأي فرويد » المذكور أعلاه ص ٢٩-٣٤

(٢٨٣) انظر: دوبرونت « المشاكل والطرق.. المذكور أعلاه ص ١٠ في الحوليات ١٩٦١

(٢٨٤) كذلك ص ٤

(٢٨٥) كذلك ص ١٠

وبالإضافة إلى بحوث دوبرنت الخاصة عن الأيديولوجية الصليبية، والدوافع السيكولوجية للحجاج، فإننا يمكن أن نورد على ذلك أمثلة من الدراسة الممتازة التي قام بها فيليب اريي عن العوائل والأطفال في «النظام القديم» الفرنسي قبل حدوث الثورة الفرنسية، والمواقف المتبدلة من الموت، وكتابات روبرت ماندرو[٢٨٦]. ولا تقل اهمية عن ذلك، وإن كانت على مستوى مختلف، تقف دراسات عن «العقلية الجماعية» لجماعات اجتماعية مختلفة مثل روحية الضباط البروسيين، أو الوجهاء الفرنسيين بين سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤٩، والنبلاء الروس في القرن الثامن عشر[٢٨٧]، ومما لا يمكن إنكاره أن أفراد مثل هذه الجماعات تختلف طرق استجاباتهم لنفس الوضعية، غير أن هذا لا يقلل من قيمة «شكل الصورة السائدة» بل بالعكس إنه يقدم المقياس الوحيد الذي يمكن به تقدير الانحرافات وتصنيفها؛ والعقلية الجماعية تسود دائماً من الناحية الاجتماعية، كما أظهرت ذلك بوضوح المقاومة الألمانية لهتلر، وتغطي على رغبة الأفراد في التحرر من الأسلاك السيكولوجية المقيدة.

وقد يكون من باب المغالطة أن ننكر أن جماعات كالضباط البروسيين أو جيش كوانتونج، قد أنموا نوعاً من العقلية الجماعية، غير أنه من الأصعب تثبيت الطرق الدقيقة التي يستطيع بها المؤرخون الاعتماد على السيكولوجيا في وصف وتحليل مثل هذه الظواهر، وقد يدل الإدراك الفطري مثلاً أن المسيرة الطويلة لا بد أنها كان لها أثر سيكولوجي عميق على من بقي من الشيوعيين الصينيين على قيد الحياة، ولكن عندما يقال لنا إن الشعور بالرسالة والتفاني

(٢٨٦) انظر: اريس «الاطفال والحياة العائلية في النظام القديم» (١٩٦٠) وترجمته الانكليزية ١٩٦٢)، «الموت» تبدل الموقف تجاه الموت في المجتمعات الغربية (١٩٦٧)، «مقدمة لفرنسا الحديثة ١٥٠٠-١٦٤٠. مقال عن السيكولوجية التاريخية (١٩٦١) «حول الثقافة الشعبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر» (١٩٦٤) «الحكام في فرنسا في القرن السابع عشر» (١٩٦٨).

(٢٨٧) انظر كونفنج «التأريخ وعلم النفس. النبلاء الروس في القرن الثامن عشر» (١٩٦٧) توديسك «الوجهاء الكبار في فرنسا ١٨٤٠-١٨٤٩) «دراسة تاريخية في السيكولوجية الاجتماعية» (١٩٦٤) اندريسن: التركيب الاجتماعي للضباط الألمان في الحرب العالمية (١٩٢٧) زايف «تجوال المثقفين الالمان ١٩١٩ - ١٩٦١ (١٩٦٥)

اللذين غمرا الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماو، كان نتيجة حاجة الاحياء المتميزين بثقل الأوزار إلى مقارنة حياتهم المستمرة بوفيات الآخرين[٢٨٨]، فإننا سنتساءل عن مدى مساهمة هذا الكلام، إن كانت له مساهمة في الفهم التاريخي. إنه ليس المهم أنه لا يبدو وكأنه يمزقه الشعور بالإجرام، كما قال أحد المعلقين[٢٨٩]؛ وإنما الأهم هو أن مثل هذا النوع من المعلومات إن صحت فهي لا علاقة لها بغرض المؤرخ. والحق أننا إذا فحصنا معظم القضايا في علم النفس الاجتماعي - كدراسة لانجر عن آثار الأوبئة في أوربا الوسيطة أو دراسة اريز للطفولة في فرنسا إبان القرن الثامن عشر - فإننا لا نجد إشارة إلى أي تقنيات خاصة في التحليل النفسي. ومع أن الحدود بين علم النفس وعلم الاجتماع غير محددة المعالم إلا أنه يبدو أن علم الاجتماع هو الأقدر منهما على تقديم الأكثر للمؤرخ. وهذا يصح مثلاً على جماعات كالضباط البروسيين، كما إنه يفسر لماذا أصبح تحليل تحديد الزمن تبعاً للتعابير الاجتماعية، وليس تبعاً للتعابير السيكولوجية، وكثيراً ما كان التحليل النفسي، كما قال رالف داهر ندورف، يميل إلى أن ينقلب إلى مجازات غير دقيقة لعلم الاجتماع»[٢٩٠].

وهناك طبعاً أسباب خاصة لحدوث مثل هذه الحالة. فأولاً، وهو الأهم، هناك تعليقات كثيرة على صعوبة إقامة جسر بين سيكولوجية الفرد والجماعة[٢٩١] فعندما يقال لنا مثلاً إن مخاوف وغضب الحركات الجماهيرية، هي بقايا «العواطف الصبيانية»، فقد تكون هذه الملاحظة طريفة، ولكنها لا تساعدنا على التغلغل في تحليل أية حركة شعبية معينة، وخاصة عند مقارنة

---

(٢٨٨) لفتون «الخلود الثوري: ماوتسي تونج والثورة الثقافية الصينية» (١٩٦٨) ص ١٤

(٢٨٩) انظر - «آسيا الشرقية الحديثة. مقالات في التفسير» أشرف على نشره كراولي (١٩٧٠) ص ٢٧٣.

(٢٩٠) دهرندورف «المجتمع والديمقراطية في المانيا» (١٩٦٨) ص ٣٧٥.

(٢٩١) انظر: لانجر «اكتشافات في أزمة» المذكور أعلاه ص ٤١٤ دوبرنت» «التاريخ حسب آراء فرويد» المذكور آنفا ص ٣٧، ٣٩، دهرندروف المذكور أعلاه.

مظاهرها في مكان ما بمظاهرها في مكان آخر. وعندما يقال: «ان محاكمات لوثر كانت نموذجاً لما ساد في عصره»، فإن هذه فرضية وليست حقيقية مثبتة علمياً، بل إنها ليست فرضية جديرة بالإعجاب وقد يكون «واضحاً جداً أن الكوارث والموت الذي يهدد مجتمعنا بأكمله من شأنه أن يولد اضطرابا عاطفياً جماهيرياً ولكن الشكل الذي سيتخذه هذا الاضراب ومدى آثاره، إنما هو مسألة أخرى[٢٩٢]، وكما لاحظ تريفور روبر «لا ريب في أن مثل هذه الكوارث ساعدت، ولكنها لا تفسر»[٢٩٣]، ويقول داهرندورف: إن الأبعاد الاجتماعية للتحليل النفسي الاجتماعي كثيراً ما تبحث بتعابير غير مثبتة، وأحياناً بتأكيدات ضمنية[٢٩٤] وسبب ذلك طبعاً هو أن تقنيات التحليل النفسي لا يمكن تطبيقها على المادة التاريخية رأساً، وأن محاولة تطبيقها بصورة غير مباشرة يجعلها كما لاحظ بحق الين بيزانسون «من غير الممكن إطلاقاً أن تكون تحليلاً نفسياً بالمعنى الصحيح، وإنما تكون مجرد حكم يقوم به المحلل النفسي بالقياس إلى حالات أخرى في خبراته المباشرة[٢٩٥]. ومثل هذه الأحكام قد تكون ذات طرافة وجِدَه في المعلومات أو لا تكون، ولكنها تبقى نظرات شخصية لا تختلف في نوعيتها (رغم اختلافها في المحتوى) عن النظرات التي يحصل عليها المؤرخون عند النظر إلى المادة من زاوية أخرى، وبالاختصار «فإن معرفة العلاقات المتبادلة بين الثقافة والشخصية، هي أقرب إلى مستوى النظرات الاكلينيكية منها إلى التقييم المنظم»[٢٩٦].

لذلك توجد في المرحلة الحالية من المعرفة السيكولوجية حدود ضيقة نسبياً للمساهمة التي يمكن أن يقدمها علم النفس إلى التاريخ، وبالرغم من كل ما

---

(٢٩٢) لقد أخذت الأمثلة من لانجر: المذكور أعلاه ص ٤١٥، ٤٢٦، ٤٢٩.

(٢٩٣) انظر: تريفور روبر «الدين والاصلاح والتبدل الاجتماعي» (١٩٦٧) ص ٩٩

(٢٩٤) دهرندورف. المذكور أعلاه ص ٣٧٧

(٢٩٥) بيزانسون «التحليل النفسي..» المذكور آنفا ص ١٥١ في مجلة التاريخ المعاصر (١٩٦٨).

(٢٩٦) «العلوم الاجتماعية في الدراسة التاريخية» ص ٦٥

كتب عن الأصول النفسية للشخصيات الدكتاتورية، فإن الاستنتاج المتردد لمازليش، هو أنّ مثل هذه الدراسات «لا تلقي ضوءاً كبيراً على ظاهرات التاريخ المعاصر»[٢٩٧]. والتحليل النفسي يضيف إلى التفسيرات الأخرى في التاريخ ولكن لايكون بديلاً لها، فمن ناحية طريقة البحث يوجد اتفاق عام على أنها يجب أن تعالج بحذر كبير إلى درجة أنه قد تمّ إقرار مبدأ وجوب عدم الرجوع إلى التفسيرات السيكولوجية ما دامت تتوفر تفسيرات أخرى (كالتفسيرات الاقتصادية)[٢٩٨] ومن الأخطار الخاصة هي «تعميم المعلومات الجزئية الدقيقة دون الإشارة إلى الشكل العام» أي تفسير الثورة بموجب سيكولوجية فرد أو أكثر من الثوريين[٢٩٩]، إذ أن هذا يناقض المبدأ الأساس في البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية التي أشرنا إليها فيما سبق ـ أي أنه يجب أن ينظر إلى كل المشكلة قبل أن نجازف باستنتاجات عامة، ولا يقل عن ذلك خطراً الرغبة في استعمال أفكار سيكولوجية عامة ـ كمركب النقص، والقمع، واللاشعور، والانطوائية وأمثالها ـ وأن نخرجها من سياقها ونعتبرها مبادىء مفسرة، وكما قال بيسنسون: «إن محاولة كشف أفكار التحليل النفسي في داخل المادة التاريخية، هي تدريب فكري لا فائدة منه ولا يوثق به»، ولكن ينبغي أن ينظر المرء إلى المادة من وجهة نظر التحليل النفسي. ثم يلقي ضوءاً على العلاقات بين الحقائق التي تبدو بالصدفة، أو التي لم تكن تعتبر من قبل، مما له مكانة الحقائق»[٣٠٠].

---

(٢٩٧) مازليش «سيكولوجية الجماعة..» المذكور أعلاه ص ١٧٢، ١٧٤ في مجلة التاريخ المعاصر (١٩٦٨).

(٢٩٨) انظر «التحليل النفسي والتاريخ: تطبيق.. «المذكور آنفاً ص ٢٣ في «الحوليات» (١٩٦٥).

(٢٩٩) انظر جونسون «الثورة والنظام الاجتماعي» المذكور أعلاه (١٩٦٤) ص ٢٥

(٣٠٠) بيزانسون «التحليل النفسي» المذكور آنفاً ص ١٥٢ في مجلة التاريخ المعاصر» (١٩٦٨).

لا ريب في أن هذه المعالجة الحذرة لا تعني أن علم النفس، أو حتى التحليل النفسي، غير ذي فائدة للمؤرخ. إنه يعني أن أثرها أقل مباشرة مما يظن أحياناً. إنها لا تقدم للمؤرخ أدوات تقنية جديدة بقدر ما تكون دافعاً للنظر إلى الوضعيات التاريخية في ضوء جديد. فقد لاحظ ديفيرو مثلا أن المؤرخين لم يبدأوا بفهم العنصر اللاعقلي في الدين والثقافة الإغريقية إلا بعد أن ظهرت كتب فريزر عن الأنثروبولوجيا وأبحاث فرويد في علم النفس والسبب في ذلك هو أنه رغم عدم ظهور حقيقة واحدة جديدة في هذه الفترة، إلا أنها أصبحت الآن ذات هيكل نظري يمكن أن تنسق بموجبه الحقائق المنعزلة أو المهملة تنسيقاً علمياً[٣٠١]، ويمكن أن نذكر أضعاف هذه الامثلة، فدراسة مانودي عن سيكولوجية الاستعمار مثلا تفتح آفاقاً جديدة بوضعها المستعمرين والأهالي الاصليين في مواجهة سيكولوجية مباشرة ودراسة ستانلي ألكنز قدمت مثل هذه النظرات السيكولوجية عن مسألة العرق والعبودية في الولايات المتحدة الأمريكية[٣٠٢].

هذا هو ما نعنيه بقولنا إن سيكولوجية الجماعة لن تكون بديلاً للتاريخ. ولن تكون العطور التي يطلى به جلد ديو رب التاريخ، وإنما هي جزء صحيح ذو معنى للتفسير التاريخي[٣٠٣]، وكل تحليل عقلي للقرارات والحوادث التاريخية يترك مخلفات غير مفسرة، لا يوجد مؤرخ يرفض المساعدة التي يقدمها له علم النفس لكشف معميات هذه المخلفات، وهي على الأرجح ستساعده في توضيح فكره بفرض أسئلة جديدة أكثر مما تقدم له أجوبة، ولكن إذا أتقن استعمالها فلا يوجد سبب لعدم توسيعها آفاق الفهم التاريخي.

---

(٣٠١) ديفيرو «التحليل النفسي والتاريخ.. المذكور أعلاه ص ٢٣ في «الحوليات» (١٩٦٥)

(٣٠٢) مانوني «سيكولوجية الاستعمار» (١٩٥٠ وترجمته الانكليزية سنة ١٩٥٦) الكنز «العبودية» مشكلة في الحياة الفكرية والمؤسسات الامريكية» (١٩٥٩).

(٣٠٣) مازليش «علم نفس الجماعة» المذكور آنفاً ص ١٧٧ في مجلة التاريخ المعاصر.

علم الاقتصاد والاسس الديموغرافية

عندما ننتقل من علم الاجتماع وعلم النفس إلى علم الاقتصاد، فإننا نصل إلى أساس أقوى[٣٠٤]. إن المسألة لم تعد قضية إعادة تشكيل حاذق ولكن غير محدد للموقف العام للمؤرخ ومعالجته، إنه فتح جديد وإدراك لمكتشفات العلماء وطرق بحثهم في ميادين أخرى من الدراسات الإنسانية «ذات صلة وثيقة بالتاريخ، كما أنها تصبح مسألة تطبيق دقيق محكم لنظريات واضحة التعريف. والحق أن الأمر وصل إلى حد الادعاء بأن علم الاقتصاد هو الوحيد بين العلوم الاجتماعية الذي استطاع أن يقدم حتى الآن مساهمة جدية للتاريخ[٣٠٥].

---

(٣٠٤) عما يلي انظر: كول «التأريخ الاقتصادي كعلم اجتماع» (١٩٦٧)، بولارد «التاريخ الاقتصادي: علم المجتمع» (١٩٦٥)، كورت «التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٣)، براوديل «نحو تأريخ اقتصادي» (١٩٥٠) وقد اعيد نشره في «كتابات عن التاريخ» (١٩٦٩)، ماير وكونراد «النظرية الاقتصادية الاستنتاجات الاحصائية والتاريخ الاقتصادي (١٩٥٧) وقد أعاد طبعها في كتابهما «اقتصاديات الرق ودراسات اخرى في التاريخ الاقتصادي» ١٩٦٤، ريدنج «المعالجات الجديدة التقليدية للتاريخ الاقتصادي» (١٩٦٥) و «امكانيات وصعوبات في التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٨)، مورفي «التاريخ الجديد» (١٩٦٥)، ل.ي.فيفز «التاريخ الاقتصادي الجديد، نقد تقديري» (١٩٦٨) هاكر «الثورة الجديدة في التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٦)، ج.ر.ت. هيوز «الحقيقة والنظرية في التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٦) وقد اعيد طبعها مع مقالات اخرى ذات علاقة في كتاب «التاريخ الاقتصادي الجديد: مقالات جديدة في طريقة البحث» الذي أشرف على طبعه أندريانو (١٩٧٠)، فوجل «التاريخ الاقتصادي الجديد مكتشفاته وطرقه» (١٩٦٦) وقد اعيد طبعه في كتاب «التاريخ الكمي»، الذي اشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩) فوجل «توحيد التاريخ الاقتصادي مع النظرية الاقتصادية» (١٩٦٥)، «مشكلة التخصيص في التاريخ الاقتصادي (١٩٦٧) هونت «التاريخ الاقتصادي الجديد» (١٩٦٨) (مع تعليق كتبه «ج.ر.هاوك»، سيلفر فوت بات» «طريق جديد للانفصال بين الاقتصاد والاجتماع الامريكي» (١٩٦٩) ليفي ليرويل «التاريخ الاقتصادي الجديد» (١٩٦٩) نورت «حالة التاريخ الاقتصادي» (١٩٦٥).

(٣٠٥) انظر. ديفيز: «التاريخ والعلوم الاجتماعية» (١٩٦٥) ص ٥

ليس من الصعب أن نفهم لماذا ينبغي للمؤرخين أن يعتقدوا أن لعلم الاقتصاد مساهمة مهمة خاصة في عملهم، فإن الحقائق الاقتصادية تظهر للمؤرخ في كل منعطف، وإن كل مؤرخ مهما كانت آراؤه الأيديولوجية الخاصة، يدرك أهميتها في قصة البشرية، كما أنه يدرك أنه إذا أراد فَهم التطور الاقتصادي للإنسان، فعليه أن يجهز نفسه بالأدوات النظرية والإحصائية الضرورية، فلا يمكن لأي مؤرخ، مثلاً ان يحاول تفسير ارتفاع الأسعار في انكلترة في القرن السادس عشر، من دون ان تكون له بعض المعرفة بالنظرية الكمية للنقود، وكذلك لا يستطيع مؤرخ يريد الكتابة عن أزمات سنة ١٩٢٩، أو سياسة نظام روزفلت الجديد، أو التركيب التجاري العالمي الذي تأسس بعد سنة ١٩٤٥، دون أن يرجع إلى النظرية الاقتصادية، فالعلاقة بين التاريخ والنظرية هو في تحليل التبدلات الاقتصادية أوثق منه في الفروع الأخرى من الدراسات التاريخية، وقد أصبح المؤرخون منذ أيام آدم سميث وريكاردو وماركس يدركون جيداً أهمية العوامل الاقتصادية في تشكيل مجرى التبدل التاريخي. ولكن الأمر لا يقتصر على أن علم الاقتصاد سبق العلوم الاجتماعية الأخرى في تطوير نظرية متماسكة، إذ بالإضافة إلى ذلك يبدو لمعظم المؤرخين أن المادة الاقتصادية أكثر تعرضاً للتحليل الإحصائي والنظري من مادة علم الاجتماع الأقل تماسكاً. وقد جمعت الحكومات لأغراضها العلمية الخاصة قوائم بالضرائب وسجلات بالأسعار والأجور والمردودات الإحصائية وضرائب الكمارك والمكوس.. الخ وكلها تقدم لعلماء الاقتصاد والمؤرخين مادة أساسية صلدة لمعرفة دقيقة قائمة على الحقائق، كما انها قادرة على أن تنظم بشكل سلاسل، وهكذا يبدو ممكنا معالجة الأوجه الاقتصادية للتاريخ في مستوى من التطور، والتأكيد أعلى بكثير مما هو ممكن في أية منطقة أخرى.

إن هذه العلات الوثيقة بين التاريخ وعلم الاقتصاد زادتها التطورات الحديثة رسوخاً، ففي نهاية القرن التاسع عشر وأول القرن العشرين كان الاتجاه نحو التباعد بين فرعي المعرفة بنفس الشكل الذي كان فيه التاريخ وعلم الاجتماع

يتباعدان، فقد اهتم الاقتصاديون (أو على الأقل الاقتصاديون غير الماركسيين) ببناء نظام ادعوا أنه عديم الزمن، للعلاقات الاقتصادية التي اعتبرت ذات تطبيق عالمي. أما المؤرخون فقد اهتموا بالزمن، وأجابوا، مع شواذ نادرة، بتجاهل النظرية الاقتصادية، غير أن هذا الاتجاه انقلب في الثلاثينات عندما أعيد النظر في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد تحت ضغط الحوادث العالمية، فعندما انحدر العالم إلى أزمة سنة ١٩٣٠ وما تلاها من هبوط اقتصادي تحول اهتمام النظرية الاقتصادية من دراسة مشاكل التوازن قصيرة المدى إلى الدورات التجارية وإلى نظرية الدورة التجارية، وهي مشاكل استمرت حتى الخمسينات عندما حل محلها ـ تحت ضغط الحوادث العالمية ايضاً ـ اهتمام بمشاكل التطور والنمو الاقتصادي طويل المدى(٣٠٦).

إن هذه التبدلات في الاتجاهات الأساسية للفكر الاقتصادي، قادت إلى مصالحة وتوفيق بين التاريخ وعلم الاقتصاد، وأصبحت بلا ريب المفسر الأول للنمو السريع للتاريخ الاقتصادي، الذي هو من ميزة هذه الفترة(٣٠٧). حيث إن الاهتمام بالاتجاهات البعيدة المدى وبحركية النمو الاقتصادي استلزم التأكيد على العامل التاريخي، وبذلك قدم سنداً معنوياً للمؤرخين الباحثين عن النواحي الكمية من التاريخ الاقتصادي كما أنها في نفس الوقت اقترحت للمؤرخين خطوطاً جديدة للبحث، ومما أصبحت له أهمية خاصة هو تزايد الاهتمام بتاريخ الأسعار باعتبارها مقوماً أساسياً عند الدراسة عن الدورات الاقتصادية، وكان البحث الذي تم في هذا الميدان برعاية اللجنة العلمية الدولية لتاريخ الأسعار هو أول تغلغل مهم في التقدير الكمي التاريخي(٣٠٨). أما

(٣٠٦) عن وصف مختصر رائع لهذه التبدلات انظر: روبنسون «الفلسفة الاقتصادية (١٩٦٢)، وانظر أيضاً: كول «التاريخ الاقتصادي.. المذكور آنفاً (١٩٦٧) ص ٨٠٧.

(٣٠٧) انظر شاونو «التاريخ التسلسلي: صور وتوقعات» (١٩٧٠) ص ٣٠٢ـ٣٠٩ في المجلة التاريخية مجلد ٢٤٣.

(٣٠٨) انظر: برايس «عمل كمي حديث في التاريخ» ص ٥ في «دراسات في التاريخ الكمي (التاريخ والنظرية عدد ٩، ١٩٦٩)

التقدم التالي فقد حدث سنة ١٩٥٠ حين قامت الرابطة الدولية للبحث في الدخل والثروة بمبادرة من سيمون كوزنيتس، بإعادة دراسة واسعة للدخول القومية في البلاد المتقدمة صناعياً. وبصرف النظر عن الشكوك التي قد تثار حول مدى الثقة ببعض معلوماتها، فإن نتائجها تجعل من الممكن مقارنة التركيبات الاقتصادية المتبدلة، وبذلك تقدم عناصر[٣٠٩].

والتاريخ الاقتصادي كان له، طبعاً، توجُّه كمي دائم، غير أنه ـ حتى هذا الوقت ـ كانت المادة المستعملة كلها مما تقدمه الحكومات أو الأجهزة المماثلة، وقد اكتفى المؤرخون بتصنيف مثل هذه المعلومات الإحصائية، واستخدموها لوصف تصوير مجرى التطور التاريخي، أما مؤرخو الأسعار فكان موقفهم مختلفاً حيث إنهم منذ أن قام ثورالد روجرز بعمله الرائد، كان عليهم أن ينظموا تسلسل مادتهم، وبذلك كانوا أول من استفاد من التركيبات الإحصائية الهائلة وقد رتبوا معلوماتهم بشكل يلقي ضوءاً على «أفكار التحليل الاقتصادي المحددة بدقة[٣١٠]»، وبعملهم هذا مهدوا الطريق لما أصبح يسمى «التاريخ الاقتصادي الجديد».

والتاريخ الاقتصادي الجديد هو نتاج الماضي القريب جداً، فقد تمت أول تكويناته الخاصة في كتابات أ.هـ كونراد وج.ر ماير في سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، وكتابات ديفز وهيوز وماكدوكل في سنتي ١٩٦٠، ١٩٦١[٣١١]، وقد أعطيت أهمية كبيرة لهذا التاريخ، فقيل إن ظهوره يكوِّن «ثورة» وانفصالاً تاماً عن التاريخ الاقتصادي التقليدي. ولا يهم كثيراً أن يكون هذا صحيحاً أم لا، إذ حتى أن مدافعاً بارزاً عن المدرسة الجديدة مثل ر.و فوجل لاحظ «خطأ واضحاً من الاستمرارية بين التاريخ الاقتصادي القديم

---

(٣٠٩) انظر مانياس «التاريخ الاقتصادي: مباشر ومنحرف» ص ٨١ في كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس التاريخ» الذي أشرف على طبعه بالارد ١٩٧٠

(٣١٠) «التاريخ الكمي» أشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩) ص ٣٣٠

(٣١١) انظر ل. ي ديفيز «و.ج.ز.ت هيوز ومكدوجل «التاريخ الاقتصادي الامريكي: نمو الاقتصاد الوطني (١٩٦١).

والجديد »[٣١٢]، إلا أن مما لا يرقى الشك إليه هو أن التأكيد على النظرية وعلى الاستعمال الأنظم للتحليل الإحصائي الدقيق، أصبحا الطابع المميز للتاريخ الاقتصادي منذ حوالي ١٩٥٥، وأنهما على الارجح سيبقيان كذلك في المستقبل. والأمر هو مجرد أن عدد المسائل التي لم تحل في التاريخ الاقتصادي لن تجد لها إجابة مرضية فكرياً الا بالتعريف وبالتقدير الكمي.

وعلى أية حال فإن أثر المعالجة الجديدة لا ينحصر بالتاريخ الاقتصادي بالمعنى الضيق والفني، وإنما سيمتد تأثيره الى العمل التاريخي عامة. فمثلاً مسألة ما إذا كان الرق في الولايات المتحدة قبل الحرب الأهلية مربحاً أم لا، أو ما إذا كان للسكك الحديدة أثر كبير على النمو الاقتصادي الامريكي، كلها مهمة للمؤرخ العام وللمؤرخ الاقتصادي، وإنها يؤمل أن تؤثر على أي تفسير او تقدير لمجرى التاريخ الامريكي[٣١٣]، وبالإضافة إلى ذلك فإن التاريخ الاقتصادي « الجديد » يتحدى مباشرة أحد المفترضات المركزية للمدرسة المثالية للمؤرخين وهي أن التاريخ لا يمكن أنْ يكون علمياً فيما يورده من براهين وذلك لأن تفرد الحوادث التاريخية يجعل التجارب المنضبطة غير ممكنة إطلاقاً أما جواب المدرسة الجديدة للمؤرخين الاقتصاديين، فهو على العكس، إذ أنها ترى أنه في الحالات المفضلة على الأقل يمكن أن نقيم وضعية، أو عاملاً مقابلاً يمكن بواسطتها قياس الفجوة التي حدث فعلاً، أو التي قد تحدث في ظروف مختلفة. إن هذه النقطة في طريقة البحث العامة قد تكون أهم مساهمة مفردة للتاريخ الاقتصادي الجديد بالنسبة للمؤرخين غير الاختصاصيين[٣١٤] ووضع ر.و. فوجل السمات المميزة للتاريخ الاقتصادي الجديد، وقد التقط أساسه من « تأكيده على القياس واعترافه بالعلاقة الوثيقة بين القياس والنظرية »[٣١٥]، غير أنه لا ريب في أن الأولى منهما هي الصفة

(٣١٢) المجلة الاقتصادية الامريكية مجلد ٥٤ (١٩٤٦) الملحق ص ٣٧٧-٣٧٨

(٣١٣) انظر: انجرمان « الاثر الاقتصادي للحرب الاهلية » (١٩٦٦)

(٣١٤) انظر: مانياس. المذكور آنفاً (١٩٧٠) ص ٨٢-٨٣

(٣١٥) فوجل « التاريخ الاقتصادي الجديد: مكتشفاته وطرقه ص ٣٣٠ من الكتاب الآنف الذكر الذي أشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩).

المميزة، فالمقياس وحده إذا لم ترافقه عملية إحصائية وتحليل كمي منظم، قد لا ينتج غير شكل مختلف من السرد،، فهو يضع الأرقام عوضاً عن الكلمات، وهو (في التطبيق العام على الأقل) أدق واضبط، غير أنه لا يدخل عاملاً جديداً. أما من ناحية تقنيات القياس، بما في ذلك القياس غير المباشر (أي القياسات التي تعيد التركيب والتي ربما كانت موجودة في الماضي ولكن لم يعد لها وجود الآن) فالتاريخ الاقتصادي «الجديد» هو أدق وأعمق وأكثر تطوراً من القديم، غير أن الفرق هو بالدرجة وليس بالنوع[٣١٦]. فإن النوعين، كما قال فوجل، يجتمعان في محاولة مؤرخي الاقتصاد الجديد «صياغة كافة توضيحات التطور الاقتصادي الماضي بشكل قوالب استقرائية فرضية ذات قيمة»[٣١٧].

إن الخاصية الأساسية «للتاريخ الاقتصادي الجديد» هي استعمال مثل هذه القوالب الاستقرائية العرفية التي تستعمل إلى أقصى الحدود التقنيات المحكمة للقياسات الاقتصادية، والغرض منها تثبيت مصطلحات رياضية عن طريقها تتفاعل المنوعات في وضعية معينة. وليس من الضروري بهذه المناسبة أن نُفَصِّل في بحث هذه التقنيات التي أورد فوجل أمثلة قليلة عنها توضح طبيعتها[٣١٨]، ومن حيث العموم فإن الهدف هو تركيب نموذج يمثل مختلف العناصر المكونة والتي تساهم في التبدل الاقتصادي، وتظهر (في معظم الحالات باستعمال المعادلات الجبرية) طريقة تفاعلها. وبهذا الطريق يمكن عمل مطابقات لقياس الأهمية النسبية لكل منها عبر فترة من الزمن.

---

(٣١٦) هنت «التاريخ الاقتصادي الجديد» ص ٥ في مجلة «التاريخ» (١٩٦٨)

(٣١٧) فوجل «التاريخ الاقتصادي الجديد» المذكور اعلاه ص ٣٣٤، ٣٣٥ من الكتاب الذي اشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩).

(٣١٨) انها تشمل تحليلاً انسحابياً (لعله أكثر الادوات استعمالاً) وتحليل الدخل والخرج. والتوزيع، والتوزيع فوق الهندسي (كالذي استعمله كنداهل لتقدير العدد الكلي لبنوك الدولة العاملة في الولايات المتحدة بعد الحرب الاهلية مباشرة) انظر: فوجل «التاريخ الاقتصادي الجديد» المذكور أعلاه ص ٣٣٠-٣٣١ في الكتاب الآنف الذكر الذي اشرف على طبعه راوني وجراهام» (١٩٦٩)

إن الغرض العام الذي من أجله ظلت ألنماذج الاستقرائية الفرضية تستعمل حتى الآن، هو تثبيت أثر المبتدعات (كإدخال السكة الحديدية) والمؤسسات (كالبنوك) والعمليات (كصنع الفولاذ) على مجرى النمو الاقتصادي. وبما أنه لم يسجل ما كان يمكن أن يحدث لو لم تحدث بعض المبتدعات المعينة، أو لم تكن توجد بعض العوامل الخاصة، فإن هذه لا يمكن أن تعرف إلا بخلق نموذج افتراض يمكن أن يستنتج منه ما يسمى «الوضعية المقابلة للحقائق» (أي الوضعية التي كان من الممكن أن تكون في حالة غياب أحوال معينة)، والمفترضات المقابلة للحقائق ليست جديدة بذاتها طبعاً، فهي ضمن كافة أنواع الأحكام، وبعضها اقتصادية بصورة خاصة وبعضها ليست اقتصادية، ومن الأمثلة عليها أثر الفتح النورماني على إنكلترا، أو ما كان يحدث لو أبديت مقاومة لقيام هتلر بإعادة تسليح الراين في سنة ١٩٣٦، وقد انصبّ الجهد العام لمؤرخي الاقتصاد الجديد على فحص وتوضيح فرضيات مقابلة للحقائق من نوع اقتصادي يوجد عادة في الكتابة التاريخية التقليدية، مثل أن التعريفات الكمركية تزيد في سرعة نمو الصناعات.

إن استعمال الفرضيات المقابلة للحقائق لم تنج من النقد، فقد أثار ريدلج اعتراضاً خاصاً هو أن استعمال فرضية لا يمكن إثباتها لا ينتج تاريخاً، وإنما ينتج «شبه تاريخ» والجواب طبعاً هو أن الفرضيات موجودة على أي حال، وإن جعلها واضحة أفضل من تركها ضمنية مستترة. والواقع، كما أشار هاوك، أن كثيراً من النقد أثبت بالفحص أنه بجانب القضية[٣١٩]، ولكن مع هذا تبقى الحقيقة وهي أن الربح الصافي من الامتدادات الأكثر تعقيداً للتاريخ الاقتصادي الجديد لم تكن حاسمة بالدرجة التي اعتقدها كثير من خصومها. ومن المؤكد أن هاكر كان محقاً في استنتاجه إن «التحليل

---

(٣١٩) انظر هـ.و.ك «دراسة المستر هنت لنظرية فوجل تعليق (١٩٦٨) انظر أيضاً العرض الرصين الذي قام به مورفي «حول الفرضيات المقابلة للحقائق» في دراسات في التاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٩).

الاقتصادي الذي يستعمل أدوات القياس الاقتصادي ليس.. بقادر في نفسه على تفسير سببي بعملية وتركيب التبدل والنمو»[٣٢٠]، وكما أشار هيوز، فإنه توجد «اضطرابات غير منظمة في الحياة الاقتصادية الاعتيادية كالحروب، ونقص الحصاد، وهياج الغوغاء عند اضطرابات سوق الأسهم ـ مما يجب معالجته بتحليل جماعي نوعاً ما «غير أنها في كثير من الأحيان تُسْتَبعد باعتبارها خارجة عن العدد، لتحل محلها صياغات مسبقة لفرضيات نظرية[٣٢١]. ثم إنه نظراً لازدياد وضوح الصعوبات الذاتية في إقامة نماذج واسعة المقياس وكافية، فقد استسلم المؤرخون الاقتصاديون لإغواء التركيز على «الدراسات الدقيقة» وتحاشوا المشاكل الكبرى التي تهم المؤرخين كالنمو الاقتصادي أو «النهوض»[٣٢٢]، والحق أنه كلما ازداد تحليل المشاكل الأساسية في التاريخ الاقتصادي الحديث كلما تناقص الوضوح فيما اذا كانت هذه مسائل يستطيع المؤرخون الاقتصاديون أن يجدوا لها جواباً شافياً إذا اقتصروا على استعمال فرضيات القياس الاقتصادي.

ومع كل ذلك فإن إنجازات التاريخ الاقتصادي الجديد هائلة بالرغم مما علق ببعض مظاهرها المتطرفة، ومع هذا فإن ناقداً دقيقاً مثل ريدلج لم يساوره الشك في أنها «جاءت لتبقى» وأن الخطر يكمن في السماح للنظرية الاقتصادية أن تحيط بالبحث وتتجاوز بهذا الطريق على المادة التي يمكن بها إغناء معرفتنا عن حقائق الحياة الاقتصادية، غير أنه صحيح أيضاً، كما حرص هيوز على تأكيده، إن هناك انتظامات تستطيع النظرية المساعدة في توضيحها»، وإن التمييز بين المنتظم وغير المنتظم، وبين المؤمل وغير المؤمل، لا يمكن أن يتم إلا بسيطرة نظرية، وإن الإنجاز الرئيسي للتاريخ الاقتصادي

---

(٣٢٠) هاكر «الثورة الجديدة في التاريخ الاقتصادي» المذكور أعلاه ص ١٧٥ المنشور في كتاب «استكشافات في تاريخ المشاريع» السلسلة الثانية. المجلد الثالث (١٩٦٦).

(٣٢١) ج.ر.ت هيوز «الحقيقة والنظرية في التاريخ الاقتصادي» المذكور آنفاً ص ٩٣

(٣٢٢) ليفي ـ ليبوير «التاريخ الاقتصادي الجديد» المذكور أعلاه ص ١٠٦٤ في الحوليات» (١٩٦٩).

الجديد هو، التطور البطيء التدريجي للمجموعة المستقرة من التحليل الاقتصادي للتغير التاريخي، وكذلك التأكيد الذي تضعه على القياس والنظرية. لقد تعلم المؤرخون أنه لا يوجد بديل عن التحليل الإحصائي الصلد القائم على مادة منظمة بشكل مرتب، وقد أهمل المؤرخون الجديون اليوم الأحكام الانطباعية المستمدة من أرقام عشوائية توسعها الانطباعات الشخصية للمعاصرين. وقد تحول التاريخ الاقتصادي بصورة خاصة من مجرد سرد يمد بمعلومات وحقائق عن الوسائل المادية للحياة في مختلف الأزمنة، وانتقل إلى البحث عن أجوبة لأسئلة معينة وأصبح اليوم من المقبولات العامة أنه « كلما ازدادت سيطرة المشاكل على البحث عن الحقيقة أصبحت الدراسة اقرب إلى وظيفة التاريخ في علم الاجتماع.[٣٢٣] .

ومما يوازي هذا في الأهمية الطريق الذي امتد فيه هذا التبدل في التوجيه من التاريخ الاقتصادي إلى المواضيع القريبة التي تعرضت بدورها لتبدل مماثل، ومن أبرزها المدرسة الجديدة للديموغرافية التاريخية التي ظهرت في فرنسا حوالي سنة ١٩٥٠[٣٢٤] وقد جاءتها المبادرة من المؤرخين (لايروسي، وموفريه ورينهارت) الذين كانوا يؤملون أن سيمكنهم ربطهم المشاكل الاقتصادية بالمشاكل الديموغرافية من تفسير النمو الاقتصادي بالرجوع إلى الأحوال الديموغرافية، كما جاءت المبادرة ايضاً من الاختصاصيين في الديموغرافية والإحصائيين (ساوفي، وهنري، وفلورس) الذين أدركوا الحاجة لمد الفترة الزمنية للمادة الإحصائية المتوفرة، وكذلك جاءت أيضاً من التحول

---

(٣٢٣) بوستان « الطريقة التأريخية في علم الاجتماع » (١٩٣٩) ص ١٤ وقد أعاد طبعها في كتابه « حقائق ومتعلقات: مقالات عن الطريقة التأريخية » (١٩٧١) ص ٢٥

(٣٢٤) عن عرض عام جيد انظر: دراسات السكان التاريخية « الذي أشرف على نشره ريفيللي. دردالا. ربيع سنة ١٩٦٨، وانظر أيضاً فان درود « الديمغرافية التاريخية في النمو والاستقلال »

من التحليل العرضاني إلى التحليل الطولي[٣٢٥] أما بناء طريقة البحث الجديد فقد قام بعمله لويس هنري الذي وضع خطوطها الرئيسة سنة ١٩٥٣، ثم أحكمها سنة ١٩٥٦[٣٢٦]، وقد تقدمت مسرعة منذ سنة ١٩٥٩، حين نشرت أول دراسة تستعمل الطرق الجديدة[٣٢٧]، ففي فرنسا وحدها نشر أو أعد للنشر خمس مئة كتاب، أما في انكلتره فقد حدث مثل هذا النمو في سنة ١٩٦٤، عندما تأسست جماعة كمبردج لتاريخ السكان والتركيب الاجتماعي[٣٢٨].

إن الفرق بين الديموغرافية التاريخية كما تمارس اليوم وبين تاريخ السكان من النمط التقليدي، هو كالفرق بين التاريخ الاقتصادي الجديد والأشكال القديمة من التاريخ الاقتصادي السردي ذي الصفة الوصفية أو التصويرية. والحق أن المسائل الديموغرافية لم تحظ بانتباه كبير من مؤرخي القرن التاسع عشر الذين عالجوا السكان كحالة مقررة وليس كمادة للتحليل النقدي، وعلى

---

(٣٢٥) انظر جوبير «الديموغرافية التاريخية واعادة تفسير أوائل التاريخ الفرنسي الحديث» ص ٣٧-٣٩ المنشور في «مجلة التأريخ وفروعه» (١٩٧٠)، فانك «التاريخ والديموغرافية» ص ٧٥ في «التأريخ الكمي المذكور أعلاه (١٩٦٩).

(٣٢٦) انظر: هنري «ثورة ديمغرافية في ثنايا سجلات الابرشيات (١٩٥٣) فلوري وهنري «السجلات في تاريخ السكان (١٩٥٦) وقد اعيدت كتابتها بطبعة موسعة في كتاب، انظر ايضاً هنري «مقال عن الديموغرافية التاريخية» (١٩٦٧) وكذلك ما كتبه. هنري عن الديموغرافية التاريخية» في العدد الخاص من داليدالوس (١٩٦٨) الذي كرس لدراسات السكان التاريخية.

(٣٢٧) جوتيبه وهنري «سيكان كرولا، نروماندي ١٩٥٩

(٣٢٨) انظر: لاسيلت «تاريخ السكان والتركيب الاجتماعي» (١٩٦٥) انظر أيضاً «مقدمة للديموغرافية التاريخية الانكليزية» الذي أشرف على نشره «رجلي، وايفرسلي ولاسلت (١٩٦٦)، ريجلي «السكان وتدريس التأريخ» الذي أشرف على نشره بالارد (١٩٧٠)، «السكان والاسرة واهل البيت» المنشور في كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس. التاريخ» الذي اشرف على نشره بالارد (١٩٧٠)، السكان في التاريخ «أشرف على نشره جلاس وايفرسلي (١٩٦٥)، لاسليت «العالم الذي فقدناه» (١٩٦٥).

أي حال فقد اكتفوا بالأرقام الإجمالية المتجمعة عن المواليد والوفيات والتقديرات الشاملة على مستوى الأمة[٣٢٩]، والعيب الواضح لهذه الارقام، بصرف النظر عن كافة مسائل الدقة، هي عجزها عن إلقاء ضوء على ديناميكية النمو السكاني، أو إجابتها على المسائل المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية الطويلة الأمد والتي يسألها علماء الاجتماع، فالغرض الأساسي من الديموغرافية الجديدة هو معالجة هذا الضعف، لقد عرف بأنه « دراسة عددية للمجتمع عبر الزمن » وأن أغراضه هي « كشف الحقائق عن عدد الأشخاص، ونزوعهم إلى إنجاب الأولاد والزواج والوفاة وترتيبهم في العوائل والقرى والمدن والأقاليم والطبقات الخ، بأدق وأقدم ما نستطيع. وقيل إن هذه الحقائق إذا جمعت فإنها ستكون تشريح التركيب الاجتماعي وانها ستقدم قوة ودقة لتاريخ المجتمع، وهو موضوع لما يزال غامضاً، وبصورة أخص فإنه قد يؤمل منه تثبيت الخصائص الديموغرافية للمجتمع قبل تصنيعه، وبذلك يلقي ضوءاً على الأسباب الاجتماعية لجمود المجتمع السابق للتصنيع وكذلك بدايات النمو الصناعي، وهي في نفس الوقت ينبغي أن تمكن من رسم مقارنات مفيدة بين المجتمع الفرنسي أو الإنكليزي، قبل زمن مالثوس وقبل نمو المجتمع الصناعي أو النامي في العالم المعاصر[٣٣٠].

إن مثل هذه النتائج لا يمكن الحصول عليها إلا بتحليل دقيق مكثف، وقد تركزت جهود هنري وخلفائه في إنكلتره والبلاد الاخرى على ابتداع طريقة بحث تحليلية دقيقة ملائمة، وتسمى التقنيات التي أسمتها باسم « إعادة تكوين الأسرة » وقد فصل وصفها هنري نفسه، كما وصفها آخرون. وهي بالاختصار تتطلب التجريد تحت عناوين ملائمة للمعلومات المتوفرة في

---

(٣٢٩) انظر جاولو « التأريخ التسلسلي صور وتطلعات » (١٩٧٠) ص ٣٠٢ المنشورة في المجلة التاريخية مجلد ٢٤٣.

(٣٣٠) لاسليت « تاريخ السكان والتركيب الاجتماعي » ص ٥٨٣، ٥٩٢-٥٩٣ المنشور في المجلة الدولية لعلم الاجتماع » (١٩٦٥)

سجلات الكنائس في فرنسا منذ أواخر القرن السابع عشر، وفي إنكلترة منذ سنة ١٥٣٨، واختلافها الجوهري عن الديموغرافية القديمة، هو أن التصنيف فردي وليس تجميعياً «أي إن الأساس هو الأسرة الواحدة، ثم جمع كافة الأدلة الوثائقية المتعلقة بالولادات والوفيات والزيجات لعائلة واحدة، ووضعها في سجل واحد؛ إن العمل التجميعي لا يهتم بالرجال والنساء والأطفال كأفراد، أما العمل الفردي فهو غير ممكن إلا حيث يمكن التشخيص الفردي، فإعادة التركيب العائلي لا يتجه نحو وضع إحصائيات حيوية للسكان كافة، وإنما بدلاً من ذلك، يعمل في مستوى القرية الواحدة أو البلدة الواحدة وهو يهتم بالدرجة الأولى بتقرير السن الذي يتزوج فيه الناس، أو ينجبون الأطفال أو يتوفون، فإذا تثبتت الحقائق الأساسية عن الأسر المتكونة، فإنه يمكن فحص الإخصاب والوفيات بتفصيل واسع، ويصبح التحليل الديموغرافي المعقد جداً ممكناً»[٣٣١].

والنتائج التي تحصل عليها الديموغرافية التاريخية بهذا الطريق رائعة جداً[٣٣٢]، والمعالجة الانطباعية لسجلات السكان لا بد أن تميل نحو مرافقة التحليل الانطباعي لها، ولا نأمل أن نفهم عمليات التبدل التاريخي إلا عندما يوصف المجتمع في فترة محددة وصفاً مفصلاً بحيث يمكن أن تعرف بدقة طبيعة الفرق بينه وبين المجتمعات الأخرى. والديموغرافية التاريخية هي من

---

(٣٣١) انظر: ريجلي «السكان والأسرة، والعائلة» المذكور أعلاه (٩٧٠) ص ٩٥

(٣٣٢) أحصى جراهام أكثرها في مقالة «الديموغرافية التاريخية.» المذكور آنفاً (١٩٧٠) وهي تشمل كتابه الخاص « (١٩٦٠) وكتاب هنري «الاسر القديمة الجنوبية» (١٩٥٦ أما في إنكلترة فإن الدراسة الجديرة بالتنويه هي دراسة جامبرس «وادي ترنت ١٦٧٠-١٨٠٠ (١٩٥٧)، ١ عن الولايات المتحدة فانظر: جريفيس «الديموغرافية التاريخية وأمريكا الاستعمارية» (١٩٦٧) وكتاب ديموس «الأسر في بريستول الاستعمارية» (١٩٦٨) وقد اعيد طبع الأخيرة في كتاب «التاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٩) الذي أشرف على نشره راوني وجراهام وانظر جيسز توروف «بحث في التاريخ الديموغرافي لبولنده» (١٩٦٨).

هذه الناحية مكمل ضروري للتاريخ الاقتصادي، فالاقتصاديون يدركون اليوم أن عمليـــة التصنيع مثلاً تحوي أموراً أكثر من المطابقات الاقتصادية وإن دراسـة الأسرة التي تعكس مـدى واسعـاً مـن الخبرة والنشـاط الاجتماعـي والاقتصادي تقدم معلومات جوهرية لا يستطيع التحليل الاقتصادي الصرف أن يظهرها بدقة(٣٣٣)، وقد أظهرت دراسة السكان والأسرة حتى الآن اختلافات مهمة بين أوائل أوربا الحديثة وبين المجتمعات السابقة للتصنيع، مما يلقي ضوءاً على هذا الموضوع الأساس. فمثلاً عادة الزواج المتأخر التي بتقليلها إنجاب الاولاد قد تعتبر عاملاً مساعداً في حفظ نسبة ملائمة نسبياً لمصادر السكان، وهي في نفس الوقت تولد ميلاً إلى توفير يشجع على النمو الاقتصادي، فإذا تأخر الزواج، كما هو معروف جيداً، إلى أن يتوفر المال اللازم لتكوين عائلة جديدة، فالراجح أن النتيجة تكون تكوين شكل من التوفير والمصروفات التي قد تشجع تراكم رأس المال.

من الممكن اعتبار إعادة تشكيل الأسرة بالنسبة للمؤرخ مساوية من عدة أوجه للمسح الاجتماعي، واذا كان المسح يمكن العالم الاجتماعي من الإجابة على أسئلة أساسية عن تركيب المجتمع المعاصر، فإن إعادة تكوين الأسرة تمكن المؤرخ أيضاً من الإجابة على مثل تلك الأسئلة عن المجتمعات في الماضي، وفي الديموغرافية طبعاً عدة مواضيع، غير أنه بقدر ما يكون المجتمع محور نشاط المؤرخ فهناك قليل من المواضيع التي لا تستطيع استجلاءها طرق التحليل الدقيق لإعادة تكوين الأسرة، ومن أبرز هذه المواضيع هي العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي، ومن المتفق عليه عموماً الآن أن الديموغرافية التاريخية قد ألقت ضوءاً جديداً على العوامل التي مكنت الأوربيين الغربيين من جمع القوة الاقتصادية والسياسية التي كانت أساس توسعهم الاستعماري في القرن التاسع عشر وبمساعدة الديموغرافية التاريخية وحدها نؤمل أن نجد جواباً

---

(٣٣٣) يمكن طبعاً أن تقدم إلى انموذج اقتصادي، ولكنها إذا لم تستفد من البحوث الديموغرافية، فإنها تصبح مجرد تبدل ظاهري.

شافياً لمسألة السبب الذي استطاعت من أجله أوربا الغربية التخلص من دورة الحوادث التي جمدت التوسع في المجتمعات غير الصناعية الأخرى[٣٣٤].

ولا بد أنه يكفي أن نعدد باختصار المواضيع الأخرى التي ألقت عليها الديموغرافية التاريخية ضوءاً جديداً، وهذه المواضيع تشمل آثار الأوبئة والمجاعات، وأثر التبدلات في المحيط على سياسات أسر السكان الفلاحين وحوادث وفيات الأطفال، وطبيعة ومدى التحرك الاجتماعي (الذي يشير إليه كثرة الزيجات بين رجل وامرأة ينتمي كل منهما إلى مجموعة اجتماعية اقتصادية تختلف عن مجموعة الآخر، والتركيب الطبقي، والنتائج الاجتماعية لبعض الظواهر المعروفة كحركة تسييج الأراضي الزراعية، والهجرة، وتحركات السكان، والعلاقات بين المدن والأرياف، ولكن أبرزها من ناحيةنتائجها الثورية الطويلة المدى، هي الضوء الجديد الذي ألقي على ظهور منع الحمل وانتشار استعماله، أو التحديد العائلي[٣٣٥] وقد أكد فان على أن تثبيت وجود الحدود العائلية في الماضي عن الطريق الإحصائي هو واحد من أهم ما قدمته التقنيات الجديدة للديموغرافية التاريخية. إنه مثل خارق عن كيف أصبح من أهم أغراضنا معرفة أدق التفاصيل عن حياة أناس مغمورين لم يخلفوا أي دليل مكتوب، وهي تظهر أيضاً كيف أن تقنيات العلوم الاجتماعية الكمية قدمت

---

(٣٣٤) انظر لاسليت «تاريخ السكان والتركيب الاجتماعي» ص ٥٩٠ في «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية» (١٩٦٥)، ريجلي «السكان، والأسرة، والعائلة» ص ٩٩ المنشورة في كتاب «الحركات الجديدة.. «المذكور آنفاً (١٩٧٠)، فان «التأريخ والديموغرافية» ص ٧٧ في كتاب «دراسات في التاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٩).

(٣٣٥) ان الكتب عن منع الحمل كثيرة، انظر دوباكبير ولاشيفير «حول الجدال عن منع الحمل في فرنسا» (١٩٦٩)، شامو ودوفين «منع الحمل قبل الثورة الفرنسية» (١٩٦٩)، ريجلي «حدود الاسرة في انكلترة قبل التصنيع» (١٩٦٦) أما كتاب يوجيه «منع الحمل عند الاسر: اصوله في الازمنة الحديثة» فإنه أشار في كتابه المذكور آنفاً (ص ٧٢) أنه لا يزال معتمداً إلى كبير حد على مصادر أدبية، ولذلك فهو غير مفيد عدوري أو كثافة الحدود العائلية.

أدلة جديدة عن السلوك البشري ومكنتنا من الإجابة على أسئلة كانت بسبب فقر وغموض المصادر المألوفة خارج نطاق المؤرخين الذين يستعملون الطرق التقليدية في كتابة التاريخ، فإن الأدلة المكتوبة المتفرقة الباقية لا تنبؤنا إلا بالقليل عن امتداد أو عمق حدود الأسرة، غير أن دليل السلوك يصبح واضحاً ودقيقاً إذا حللت كمياً[٣٣٦].

لقد كتب شاونو عن «الإمكانيات غير المحدودة تقريباً للتاريخ الديموغرافي الجديد»[٣٣٧]، وتوجد الآن أمثلة رائعة عن قيمتها في بناء تحليل إقليمي، حول جوهر ديموغرافي قوي التماسك[٣٣٨]، ومع هذا فمن المهم إدراك التحديدات العملية. ومن الواضح أن الضرورة الأولى هي توفر الإحصائيات الحيوية الأساسية، ولعل من الصدف السعيدة أنها كانت متوفرة عن فترة (القرنين السابع عشر والثامن عشر)، وبلاد (فرنسا وإنكلتره) ذات اهمية خاصة للمؤرخين وللاقتصاديين. ولعلماء الاجتماع المهتمين بمشاكل النمو الصناعي. غير أن المعلومات الإحصائية الضرورية لا تتوفر عادة عن مناطق أخرى وأزمنة أقدم (قبل القرن السادس عشر). ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تعميم التقنيات التي أحكمها لويس هنري ومن تلاه. يضاف إلى ذلك أن الدراسات التحليلية الجزئية لأبرشية واحدة، كأبرشية كوليتون في ديفون، أو كرولاي في نورماندي ـ هي باهظة التكاليف وتتطلب وقتاً طويلاً، فأما في حالة كوليتون، فإن دراسة الفترة بين ١٥٣٨، ١٨٣٧ تطلّب حوالي ٣٠,٠٠٠ من النصوص (واحدة لكل مدخل من الثلاث مئة سنة لسجلات الأبرشية)، كما تطلّب نقل هذه المادة إلى ٥٠٠٠ صورة من التكوين العائلي قبل أن يمكن البدء بتحليل ديموغرافي واجتماعي.

---

(٣٣٦) فان المصدر الآنف الذكر ص ٧٤

(٣٣٧) شاونو «التاريخ التسلسلي: صور وتوقعات (١٩٧٠) ص ٣١٥ في «المجلة التاريخية» مجلد ٢٤٣

(٣٣٨) انظر براون «التصنيع والتغييرات في اساليب حياة الشعب» لي روى لادورى، «فلاحو لانجدوك» (١٩٦٦).

ربما أمكن التغلب على بعض هذه العيون، فإذا تثبتت تقنيات التحليل، فمن المعقول أن نتوقع استطاعتها الإفادة من الوثائق غير الكاملة (كقوائم الضرائب، وعوائد ضرائب المواقد) وبهذا الطريق نسحب تحليل التركيب الاجتماعي إلى أزمنة أقدم بكثير من الزمن الذي بدأت فيه تسجيلات الأبرشية، كالقرن الثالث عشر مثلاً[٣٣٩]، ومن الواضح أيضاً أنه يمكن توفير كثير من الوقت والجهد إذا عولجت معلومات سجلات الأبرشية بالآلات الحسّابة، بدلاً من معالجتها باليد[٣٤٠]، وقد اقترحت طرق[٣٤١]، وهذه الطرق قد تلطف وتخفف، غير أنه تبقى لتقنيات إعادة تكوين الأسرة حدود، وقد اقترح أنها تمثل مرحلة نحن الآن في سبيل اجتيازها للوصول إلى استعمال أنقى للطرق التجمعية باستعمال الأدلة الجزئية الباقية من فترات أقدم[٣٤٢]، الفائدة الواضحة من مثل هذه الطرق إذا استعملت، حيثما كان ذلك ممكناً، بجمعها مع طرق هنري - هي أن إكمالها واستمرارها يتطلب جهداً أقل ووقتاً أقصر، وأنه يمكن تطبيقها على مقياس أوسع جداً[٣٤٣].

وبالإجمال فإن ازدياد المعرفة والفهم اللذين وفّرتهما الديموغرافية التاريخية والتاريخ الاقتصادي الجديد، كان كبيراً جداً. وفي كلتا الحالتين أصبح من

---

(٣٣٩) كما اقترح ذلك لاسليت: المذكور آنفاً ص ٥٩١.

(٣٤٠) انظر: شوفيلد «السكان في الماضي. ربط الآلة الحسابة للسجلات الحيوية» (١٩٧٠) وبخستر «ارتباط السجلات التاريخية بالانسان والالات الحسابة؟» (١٩٧٠) وعن استعمال المؤرخين الالات الحسابة انظر أدناه القسم السادس «تنظيم العمل التاريخي و أثر التقنيات الجديدة» ص ٤٢٠-٤٢٥

(٣٤١) انظر: «حركات جديدة في دراسة وتدريس التاريخ» المذكور آنفا وقد أشرف على طبعه بالارد ١٩٧٠) ص ١٠١.

(٣٤٢) جاونو: المذكور أعلاه (١٩٧٠) ص ٣١٧-٣١٨

(٣٤٣) انظر دوباكيه «حول السكان الفرنسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر» (١٩٦٨) وعن أمثلة لطرق بحث أوسع انظر كتابي جوبرت «لويس الرابع عشر وثمانية ملايين فرنسي» (١٩٦٦) و «مائة ألف من سكان الاقاليم في القرن السابع عشر» (١٩٦٨)

الممكن فحص الفرضيات المألوفة في عمل المؤرخين بالتحليل الدقيق وإظهار عدم كفايتها، إن لم يكن خطأها. كما أن عمل فوجل جعل من الضروري على الأقل أن نعيد النظر في التصحيحات المستعجلة التي قدمت دون تحليل كاف عن الآثار الاقتصادية لمد السكك الحديدية في الولايات المتحدة، ومن المؤكد أن تحليل تركيب السكان زيف الآراء حول الأسرة قبل عهد التصنيع وعن اثر التصنيع ونمو المدن على تسلسل الأسر السائد بين علماء الاجتماع، وكل هذه نتائج مهمة، خاصة وأننا نتعامل في الحالة الأخيرة مع فرضية لها ارتباط بالسياسة الاجتماعية وبعلم الاجتماع، ومن جهة أخرى لا بد من القول: إنه لم تظهر بعد بعض التنبؤات الموثوقة عن الآثار الثورية للتاريخ الاقتصادي الجديد وللتاريخ الديموغرافي. والاتجاه الملحوظ في كلا الميدانين هو نحو التمسك بالقضايا التي يمكن معالجتها والقصيرة المدى والتي يقل فيها عدد الاختلافات، كما أن تفضيل الفحوص الصغيرة على مستوى الجذور، والتركيز على الدراسات الصغيرة (أبرشية واحدة، أو مؤسسة اقتصادية واحدة، جماعة ذات حرفة واحدة) قد يكون أكثر حكمة في المستوى العملي، غير أنها تميل إلى أن تخرج من التاريخ قضايا أكبر والافتراض بأن دراسة بعض الحالات المحلية قد قادت إلى تكوين نماذج ممثلة وانها ستقدم أساساً لتعميمات أوسع (على مستوى قومي مثلاً)، هو افتراض ليس من الضروري ان يكون صحيحاً.

وكما أن الافتراض الوضعي القديم أن «حقائق التاريخ» التي يقوم المؤرخون بجمعها يمكن صبها في قالب قيم ومقبول عموماً، قد أثبت عند التطبيق أنه مضلل، فكذلك يوجد خطر حقيقي من احتمال كون جهود الدارسين للديموغرافية التاريخية والمهتمين بالقياسات التاريخية تتشتت في سلاسل واسعة من الدراسات الجزئية المتفرقة دون نتائج عامة أو نهائية، ومن الإنصاف أن نذكر مثلاً أن المناقشات التي أثارها في الولايات المتحدة كل من فوجل وينسون ولّدت حماساً أكثر مما ألقت أضواءاً، وأنها عقدت أكثر

مما وضحت، وهذا نفسه يصح على مستوى آخر من الديموغرافية التاريخية، حيث أن تقدم الدراسات الديموغرافية استلزم تحوير الاستنتاجات المستحصلة من دراسات هنري الرائدة عن كرولاي، وكذلك من الدراسة التي قام بها ـ بجلي عن أبرشية كوليتون والتي لا تقل في أهميتها عن دراسة هنري. إننا نجد الآن فروقاً محلية مريعة في نسبة إنجاب الأولاد ووفيات الأطفال، ومع أن النتيجة قد تؤدي إلى تكوين صورة أكثر احتمالاً تاريخياً، إلا أن الميل يتجه نحو تأييد مبدأ التأريخي في تعقد الخبرة التاريخية وتفردها وتنوعها، وليس نحو تقليص هذا التعقد وتحويله إلى نماذج ذات أهمية اجتماعية تقوم على مادة كمية لا تقبل الجدل، كما وعدت طريقة البحث الجديدة ضمنياً أن تقوم به.

لهذه الأسباب أصبحت مدعيات علماء الديموغرافيا التاريخية، شأن مدعيات علماء القياس التاريخي، تزداد تواضعاً وتأرجحاً بمرور الزمن، كما اتضح الآن أنها ليست طريقاً مختصراً لحلول محدودة كالتي تنبؤوا عنها بشيء من الثقة منذ فترة قصيرة لا تتجاوز سنة ١٩٦٦،[٣٤٤] وإنما بالعكس، مالوا نحو إدخال تعقيدات جديدة تجاوزتها الكتابة التاريخية التقليدية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تعقيد الحلول وتأجيلها، وهذا لا يعني أن المنافع التي جلبتها الديموغرافية التاريخية والتاريخ الاقتصادي الجديد هي ليست حقيقية أو أن أثرها لن يدوم، وإنما الراجح أنها ستكون أقل مباشرة وأكثر رصانة مما بدت من قبل.. ومهما كانت نواياها علمية، فإن المادة المحدودة والتأثيرات المنفردة على التبدل ستدين التاريخ الاقتصادي وتحكم عليه بالبقاء علماً غير دقيق بشكل محزن، كما قال أحد المؤرخين الاقتصاديين[٣٤٥].

---

(٣٤٤) يستخلص جوبيرت مثلاً في استعراضه «الديموغرافية التاريخية» المذكور أعلاه ص ٤٨ المنشور في مجلة التاريخ المتعدد الجوانب (١٩٧٠) ويعترف أن علماء الديموغرافية التاريخية «لا يفهمون حقاً» الحقائق التي يفتشون عنها وهو يؤكد على «التنوع الكبير للصفات الديموغرافية للمجتمع السابق للتطور الصناعي» وإننا سيكون لنا كثير مما سنتعلمه عن الإخصاب.

(٣٤٥) ماثياس «التاريخ الاقتصادي: مباشر ومغلق» ص ٨٦ المنشور في كتاب «حركات جديدة..» المذكور أعلاه والذي أشرف على نشره بالارد» (١٩٧٠).

إن الإنجاز الذي حققه التاريخ الاقتصادي الجديد والتاريخ الديموغرافي، وهو إنجاز غير قليل، سيحمل المؤرخين على إعادة النظر في سلاسل من التعميمات والفرضيات التي كانت مسيطرة في السابق، وإلى تبديلها وتركها أحياناً، أو بعبارة أخرى: أنها وسعت أفق نظر المؤرخ بأن فتحت أبواباً كانت تبدو موحدة، كما أنها زودته باستراتيجيات جديدة للبحث. ولا يمكن أن نتصور أن التاريخ الاقتصادي أو الديموغرافية التاريخية ستسير في المستقبل على غير ما يقوم على التحليل الكمي. ويبدو أن طرق البحث الكمية سيزداد تأثيرها على المؤرخين الذين يعملون في ميادين أخرى، ويرجع ذلك إلى القيم التي تثبتت لهذه الطرق. لقد قدم التاريخ الاقتصادي والديموغرافية التاريخية أكثر الأدلة إقناعاً بقيمة التقدير الكمي كأداة للتحليل التاريخي، والمسألة الآن هي ما مدى إمكان استعمال هذه الأداة في ميادين يقل فيها توفر المادة الكمية.

obeikandl.com

التقدير الكمي في التاريخ

يقف وراء التقدم الحديث في طرق دراسة الكتابة والبحث التاريخيين اهتمام جديد بالقياس. وهو بلا ريب مستمد من العلوم الاجتماعية. وهذا الاهتمام هو الذي يميز التاريخ بالشكل الذي نما عليه منذ حوالي سنة ١٩٥٥ عن الكتابة التاريخية القديمة. فقد كان التاريخ حتى تلك السنة وصفياً وسردياً في طبيعته حتى في الاتحاد السوفياتي والبلاد الأخرى التي تتبع التقاليد الماركسية، أما الأماكن الأخرى فقد أدى التأثير الدائم للمفترضات «التاريخية» و «الأحوال التاريخية» إلى أن يصبح الاعتقاد بالخصوصية والفردية في الحوادث التاريخية عائقاً سيكولوجياً لا يمكن تخطيه بوجه القياسات الكمية والتصحيحات النظرية.

إن أبرز خصائص كتابة التاريخ الحديثة من وجهة نظر طريقة البحث، هي ما يمكن أن ندعوه من غير مبالغة «الثورة الكمية» فقد أثر القياس وتقدير الكمية عملياً كما رأينا في كل فرع من البحث التاريخي إبان العقد أو العقدين الأخيرين، والغريب أن خصائص وأهمية الثورة الكمية لا تزال موضوع مناقشة حيث يرى البعض أن التاريخ الكمي يعني بأوسع معانيه، الدراسة لأية سلسلة من الظواهر التي يمكن قياسها، فهي في قول بيير شونو «إنه تاريخ اهتمامه بالحقائق المفردة أقل» (..) من اهتمامه بالعناصر الممكن توحيدها في سلسلة متجانسة[٣٤٦]، وقد أراد آخرون، وخاصة جين ماركزيوسكي، تعريفاً أضيق واشد صلابة[٣٤٧]، ففي رأي ماركزيوسكي،

---

(٣٤٦) شاونو «التاريخ التسلسلي» المذكور أعلاه: ١٩٧٠ ص ٢٩٧

(٣٤٧) انظر ماكزيوسكي «مقدمة للتأريخ الكمي» (١٩٦٥) حيث جمع فيه أقواله السابقة وأعاد طبعها، ولا يقل عن هذا في أهميته وتنظيمه المنهجي مقالات ب. ليبرون «التركيب والتقدير الكمي. تأملات في العلم التاريخي» المنشورة في كتاب «علل وسير المؤرخين (١٩٦٣) الذي اشرف على نشره بيرلمان، و «التطور والتاريخ الكمي. نحو مقياس تأريخي» المنشور في مجلة معهد علم الاجتماع (١٩٦٧).

أن استعمال الإحصائيات أو السلاسل الزمنية العمودية قد تؤدي إلى نتائج مفيدة، ولكن أثرها يقتصر على تحسين الطرق التاريخية التقليدية ولا يصل إلى حد تبديلها أو تحويرها بأي شكل أساسي. وقبل الكلام عن التاريخ الكمي بالمعنى الدقيق، يرى ماركزيوسكي أن السلاسل العمودية لا تمثل سوى تطور صنف واحد من المظاهر، كالأسعار مثلاً، خلال فترة من الزمن، وأنه من الضروري أن ترفق وتكمل بتحليل «أفقي للتركيبات» التي كونتها كافة الظواهر المتصلة بها (مجموع الحوادث الاقتصادية) المؤثرة والمتفاعلة في تلك الفترة من الزمن؛ والنموذج لهذا هو نظام المحاسبات القومية الذي يُمَكِّن من وصف دقيق وإعادة تقييم لكافة عناصر النشاط الاقتصادية من الإنتاج الابتدائي إلى الادخار والتوظيف، كما أنه يمكن تحويله إلى سلسلة من المعادلات الجبرية التي تمثل إلى حد ما سلاسل معقدة من المنوعات[٣٤٨].

وبهذا يمكن تعريف التاريخي الكمي بأنه محاولة لتقدير قيمة كميات اقتصادية عالمية في هيكل صلب من المحاسبات القومية التي يمكن من خلالها أن نثبت علاقات رابطة بين هذه الكميات[٣٤٩]، ولكن المؤرخين عارضوا هذا التعريف باعتباره مبالغاً في التحديد، كما أنهم اعترضوا على أن التاريخ الكمي المعرف بهذه الطريقة يهتم بحاجات الاقتصاديين النظريين أكثر من اهتمامه بحاجات المؤرخين. وليس هنا مكان تتبع تفاصيل مجرى المناقشات التي احتدمت[٣٥٠]، وقد حاول شونو حل هذه الخلافات بإظهار تمييز بين «التاريخ الكمي» و «التاريخ التسلسلي»، فالتعبير الأول ينبغي أن يستعمل بالمعنى الضيق الذي استعمله ماركزيوسكي (أي عندما يمكن وضع النتيجة في

---

(٣٤٨) انظر ماركزيوسكي: المذكور أعلاه ص ١٢، ١٤، ٤٨. ويقدم كل ما ماركزيوسكي (ص ٢٦) وليبرون. المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٩١-٥٩٦ أمثلة لنماذج جبرية ملائمة.

(٣٤٩) ليبرون. المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٨٩

(٣٥٠) يكفي ان نشير الى فيلار «نحو فهم أحسن بين الاقتصاديين والمؤرخين» (١٩٦٥) وشونو «التاريخ المتسلسل» صور وآمال / المذكور أعلاه (١٩٧٠)

قالب بشكل المحاسبات القومية[٣٥١] أما الثاني فيستعمل لكافة أشكال القياس الأخرى التي توضع لدعم نقد الحقائق المعزولة بالحاجة إلى سلاسل متماسكة[٣٥٢]، وفي هذا الوقت الذي نكتب فيه لا يوجد إلا دليل ضعيف خارج فرنسا على الأقل، بأن المؤرخين مستعدون لملاحظة هذا التمييز في معاني الألفاظ، وأن كل الدلائل تدل على أن تعبير (التاريخ الكمي) سيبقى مستعملاً بأوسع معانيه لوصف كافة أشكال الكتابات التاريخية التي يكون فيها التأكيد على قياس المعلومات الكمية وتحليلها كمقابل للتأكيد التقليدي للمؤرخ على التقييمات.

لذلك فإن النوع الوحيد التحليل الذي اقترحه ماركزيوسكي تطبيق المعالجة الكمية[٣٥٣] من قبل المؤرخين الذين يرون أنه إذا تركت الانتقادات على التفاصيل جانباً فإن لها ثلاثة تحديدات سيؤدي تطبيقها الدقيق إلى تضييق ميدان التاريخ الكمي بشكل لا يستطيعون قبوله.

فأولاً: أنها اقتصرت عمداً على التركيب التحتي الاقتصادي، فالتاريخ الاقتصادي الكمي هو إذاً التاريخ الكمي الوحيد.

وثانياً: أنها لا تصلح للتطبيق إلا في الفترة التي لا ترجع إلى أبعد من سنة ١٧٨٠ التي تتوفر عنها معلومات إحصائية كافية، وهذا معناه.

وثالثاً: أنها لا يمكن استعمالها إلا في أرجاء معينة من العالم، وهي أوربا وشمالي أمريكا، حيث تطور الاهتمام بإحصائيات الحسابات القومية في وقت مبكر نسبياً. ثم إنها بتأكيدها على الوحدة القومية تصبح بمحض طبيعتها، كما أشار شاوند[٣٥٤]، غير ملائمة لأزمنة كانت فيها الحدود الاقتصادية والسياسية

---

(٣٥١) شونو «التاريخ المتسلسل» المذكور اعلاه (١٩٧٠) ص ٣٠٠

(٣٥٢) شونو «تاريخ كمي أم تاريخي تسلسل» (١٩٦٤).

(٣٥٣) لا بد من إضافة ان هذا نفسه ينطبق على الاشكال الاكثر تخصصاً من التأريخ الاقتصادي الذي ابدعه المؤرخون الاقتصاديون الامريكيون، مما ناقشناه اعلاه ٣٠٣-٣٠٤.

(٣٥٤) شونو «تاريخ كمي أم تاريخ تسلسل» ص ١٧٤ في كتاب «اوراق ج ٣ ١٩٦٤».

غير متطابقة، وهي تشمل في الحقيقة معظم فترات الأزمنة التاريخية، إن هذه تحديدات غير قليلة على التحليل الكمي، غير أن هذا التحليل كما عرضه ماركزيوسكي وليبرون يستطيع من جهة أخرى أن يقدم عن الزمان والمكان اللذين يمكن تطبيقهما عليه أشياء كثيرة ضمن ميدانه الذي حدده لنفسه. ولعل مساهمتها الرئيسة، من وجهة نظر المؤرخين، هي التأكيد الذي تضعه على «حوادث التاريخ التي لا تلفت النظر» وعلى تطور التركيب الاقتصادي الذي يقوم عليه أي مجتمع، وهو يلتقط هذه الحوادث من «الكسور والأجزاء» التي يستنبطها من الحوادث السياسية العابرة، وهي بهذا المعنى ستصل أو ربما تتطابق مع العرض الإحصائي الرياضي الدقيق لفكرة بروديل في «الدوام الطويل»[٣٥٥]، ثم إنها تدعى أيضا «تجرداً أكبر» من التجرد الذي في الإجراءات الاعتيادية للمؤرخ[٣٥٦]، أي إن معيار الأهمية في أية وضعية اقتصادية معينة، هو ليس مجرد الحكم الخاص للمؤرخ، وإنما هو مكان العامل الخاص في مجموعة العوامل الكمية، أو تماسك «نظام المرجع» (علاقات تبادل الاعتماد بين مختلف مكونات النموذج) الذي يكون كل عامل جزءاً منه[٣٥٧].

ومع هذا، فمن المهم ألا نضخم أو نقلص تحديدات المعالجة الكمية. ويؤكد ماركزيوسكي نفسه على أن التاريخ الكمي حتى في أكثر حالات إمكانيته (أي عندما تتوفر كافة الأدلة الضرورية، لا يمكن أن يحل محل أشكال التاريخ الأخرى، والواقع أنه لا يريد أن يفعل ذلك، وهي نظراً لاهتمامها بـ «الجماهير» ونظرها إليهم تبعاً للمدى البعيد المستمر في تطورهم،

---

(٣٥٥) انظر: أعلاه ص ٢٦٦

(٣٥٦) انظر ماكزيوسكي المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ١٥

(٣٥٧) المصدر السابق ص ١٤ انظر ليبرون «التركيب والتقدير الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ٣٠، وهي في كتاب.. العلة والسير» الذي نشره بيرلمان ووضع الأشياء في مجموعة عوامل من الاهمية في واحد أو أكثر من العوامل البراقة دون ادراك تباين اهميتها ليبرون «نحو تاريخ التقدير الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٩٨ في «مجلة معهد علم الاجتماع».

تتجاهل الأفراد الشواذ (الأبطال) والحقائق الشاذة، والتقطعات الكبيرة التي أثارها التبدل النوعي[٣٥٨]، وهذه المستبعدات كما أشار إليها بصورة عابرة بيير فيلار[٣٥٩]، هي مربكة إن لم تكن قاتلة. فما هي مثلا قيمة بحث يتجاهل عن عمد الحرب العالمية الأولى، لأنها «تشويه وصل عنفه الى حد إحداث «تقطع تركيبي»[٣٦٠]، لا ريب في أن بعض الحوادث التاريخية ليست بذات أهمية، وأنه يمكن عزلها جانباً باعتبارها تعقدات عرضية لا تؤثر كثيراً في التراكيب الاقتصادية، ولكن من الواضح أيضاً أن بعضها ليست كذلك، وبما انه لا يمكن تقديرها كمياً فإن وجودها وأسلوب تأثيرها في مجرى التطور لا يقبلان حدوداً أساسية على نطاق التحليل الكمي. إنها تستطيع تفسير العمل «الاعتيادي» للمجتمع، ولكنها لا تستطيع تفسير التقطعات الناجمة عن التبدلات النوعية أو تفسير العملية التي يحل بها نوع من المجتمع محل آخر، وبالاختصار فإنها لا تستطيع أن تقدم بنفسها تفسيراً كاملاً أو كافياً للعمليات الاجتماعية المتعلقة بها[٣٦١]. وقد واجهتها وانضافت إليها منوعات خارجية لا يمكن تفسيرها ولكن يمكن تسجيلها فقط في كافة تفرداتها التاريخية، ولذلك فإنها كأشكال التاريخ الأخرى لا بد لها أن تقع في التحليل الأخير على «الكلية المعقدة للإنسان والتاريخ»[٣٦٢].

إن هذه الاعتبارات لا تنقص من قيمة المعالجة الكمية، وإنما تعني أننا يجب أن نقبل تحديداتها ولا نبالغ فيما يمكن أن نطلبه منها؛ فهي كما قال

---

(٣٥٨) ماركزيوسكي: المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ٣٣، ٣٦

(٣٥٩) فيلار «نحو منهج أحسن..» (١٩٦٥) ص ٣١٢ في «المجلة التاريخية مجلد ٢٣٣

(٣٦٠) ماركزيوسكي المذكور أعلاه ص ٣٥، وكما لاحظ فيلار (المصدر أعلاه ص ٣١٢ «أن الحرب ليست للمؤرخين خارجية وانها ليست محدودة».

(٣٦١) ماركزيوسكي «التاريخ الكمي» ص ١٩٠-١٩١ في مجلة التاريخ المعاصر» (١٩٦٨).

(٣٦٢) ماركزيوسكي «مقدمة المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ٣٦ ليبرون «التطور والتاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٨٤

ماركزيوسكي «ليست سوى أحد الأسلحة في مستودع البحث المتقاربة»، وهي لا تستطيع أن تعمل إلا ضمن نطاق ضيق من الأحوال[٣٦٣]، إن مساهمتها قد تكون قيمة بذاتها ولكنها لن تستطيع أن تكون أكثر من «جزئية» أو «أولية»[٣٦٤]، فالمسألة طبعاً هي أن هذا التحليل الجزئي الذي يصلح للتطبيق لأول وهلة على البحث الاقتصادي، هل يمكن تطبيقه على ميادين أخرى ليست اقتصادية، لا ريب في أن هذا غير ممكن إذا قبلنا التعريف الضيق الذي قدمه ماركزيوسكي للتاريخ الكمي، وهذا بلا ريب أحد أسباب رفض معظم المؤرخين تعريفه باعتباره محدداً جداً. غير أن التقدير الكمي كما أشار ليبرون[٣٦٥] ليس مجرد وسيلة لمعالجة أسئلة خاصة ذات مدى محدود (وإنما هي أيضاً شكل من التحليل يفتح طرقاً جديدة للفكر) وعمليات جديدة. إنه يقترح مثلاً إن المعايير الاحصائية لها عند تقدير الأدلة التاريخية أهمية لا تقل عن الطرق التقليدية في النقد التاريخي[٣٦٦]، فكلاهما ضروري، غير أن المؤرخ الذي يستغني عن المعلومات الكمية الاحصائية، لا يختلف عن المؤرخ الذي يرى أن المعلومات الكمية هي الوحيدة ذات الأهمية، فكلاهما مُعرّضان لتقديم نظرة متحيزة ذات جانب واحد.

إن نطاق تطبيق التقنيات الكمية هو أوسع مما يفترضه البعض. فمعظم المؤرخين مستعدون للموافقة على إعطاء الطرق الكمية والاحصائية مكاناً شرعياً في التاريخ الاقتصادي، بل وحتى التاريخ الاجتماعي، غير أنهم ما زالوا غير راغبين في قبول استعمالها في التاريخ القانوني والدستوري والفكري، فهم شأن هيوم في القرن الثامن عشر، يأخذون بفكرة أن المناقشات حول درجة

---

(٣٦٣) ماركزيوسكي «المقدمة» ص ٥١، «التاريخ الكمي» ص ١٩٠

(٣٦٤) انظر لبيرون المصدر المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٥٩٨

(٣٦٥) كذلك ص ٥٩٩

(٣٦٦) كذلك ص ٦٠١

أية صفة أو ظروف «لا يمكن أن تصل حداً معقولاً من الصحة والدقة» فليس هناك معيار مثلاً لتقرير مدى عظمة هانيبال أو مدى جودة ثيوسيديدس كمؤرخ[٣٦٧]، وهذا بلا ريب صحيح جداً، غير أنه صحيح أيضاً اننا نستطيع قياس الرأي وهو كل ما لدينا عمله في أي بحث، وأن مقياس الرأي حول ماكيافيلي أو هوبز مثلاً يعطينا نتائج مهمة، إن لم تكن نهائية، يضاف إلى ذلك أن هذا هو ليس السبيل الوحيد الذي يمكننا ان نقدر به إحصائياً ما يدعى «مالا يمكن فصله» أو (ما لا يمكن تفضيله)، إننا نستطيع أن نعد قائمة بما يقرؤه الناس أو بعدد ما تنتجه المطابع، وهذه القائمة قد تكون غير كاملة، ولكنها على أي حال ليست عديمة النفع، وهي أكثر فائدة من الحكم الشخصي على من كان كاتباً ذا تأثير. وأخيراً فهناك تقنيات لتحليل المحتوى أي الفحص المنظم والكمي للكلمات أو الأفكار أو المواضيع التي تتكرر في مادة محدودة معينة[٣٦٨] ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، هو محاولة قياس تطور الشعور الذاتي الأمريكي عن طريق إحصاء استعمالات بعض التعابير الرمزية في الصحافة الاستعمارية في أواسط القرن التاسع عشر[٣٦٩] ومن السهل أن نرى عدة ميادين أخرى ـ كدراسات عصر النهضة مثلاً[٣٧٠] حيث قد تؤدي مثل هذه الطرق إلى نتائج قيمة.

إن تأثير هذه المعالجة الكمية هي إضافة بعد جديد، بل إن بعض المؤرخين يرى أنها تضيف عمقاً جديداً لدراسة ميادين لما تدرس بعد

---

(٣٦٧) انظر: ايديلوتي «التقدير الكمي في التاريخ» ص ١٣ المنشورة في كتاب «التأريخ الكمي» أشرف على طبعه راوني وجراهام.

(٣٦٨) عن عرض تثديمي انظر: ت.ف. كارني «تحليل المحتوى» المنثور في مجلة مانيتوبا لرابطة مدرس التاريخ (١٩٦٩) وفي «نشرة الرابطة الكندية للإنسانيات» (١٩٦٩) وأنا مدين شخصياً للاستاذ كارني لبحثه هذا الموضوع معي.

(٣٦٩) هذه إشارة لبرايس في «عمل كمي حديث في التاريخ» عرض للاتجاهات العامة» ص ١١ المنشورة في «دراسات في التاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٩).

(٣٧٠) انظر اعلاه ص ٤٩

بانتظام، وهذا ينطبق مثلاً على التاريخ القانوني والدستوري الذي كان المؤرخون يلتقطون فيه حالات معينة أو وثائق (كالمعهد الأعظم، ولائحة الحقوق وقضية نزاع الملك مع هامبدن) مما كانوا يعتبرونها لسبب ما مهمة أو بارزة؛ ومن الواضح أن هذه المعالجة تكون مضللة ما لم تنظر إلى هذه الحالات في ضوء الأسس العامة للنظام القضائي؛ ومثل هذه الأسس لا يقدم صورتها النهائية غير التحليل الكمي المنظم، وهذا يتطلب قيام باحث في تقديم عرض كمي لكافة الحالات التي نظرتها محكمة المالية في انكلتره في عهد حكم الملك هنري السابع، بينما يقوم باحث آخر في إعداد تحليل مماثل للقضايا التي عرضت في محكمة غرفة النجم[٣٧١].

إن هذه المحاولات في توسيع ميدان التاريخ الكمي، لم تكن نتائجها مقنعة كلياً دائماً. فإن الدور الذي تلعبه السمة الإحصائية للمعلومات يزداد كلما ابتعد المؤرخون عن الأدلة العددية (الصلبة) ـ كالأسعار والإحصاءات والأرقام والادخارات، والتوظيف وما إلى ذلك ـ مما يهتم به المؤرخ الاقتصادي ودارس السكان ولا ريب في أن هذه ستحتاج أحياناً إلى معالجة، قبل أن يصبح استعمالها ممكناً في الإحصاء فإذا لم تكن للتعابير أو الرموز التي اختيرت للتحليل مثلاً، أية دلالة على المحتوى الذي نسب إليها فليس من المؤمل أن يكون للتمرين قيمة كبيرة مهما كان متقناً فنياً. ويكون الفرض المقترح أحياناً طموحاً جداً وأحياناً أخرى تكون معايير القياس ضيقة جداً. وكمثال على ذلك يمكن أن يذكر المرء محاولة دافيد ك. ماكليلاند المشهورة لقياس قوة طموح الإنسان في مجتمعات مختلفة، وذلك لكيما توضح العوامل التي تؤثر في نمو المدنيات وفنائها[٣٧٢]، إن كتاب ماكليلاند مثير جداً للتفكير

---

(٣٧١) انظر. برايس: المذكور آنفاً ص ١١

(٣٧٢) ماكليلاند «المجتمع المنجز» الطبعة الاولى ١٩٦١ طبعة بغلاف ورق ١٩٦٧

ولا يعيب في هدفه كون معالجته للمعلومات تبدو أحيانا غير مقنعة[٣٧٣]، وإذا لاحظنا واحداً من أمثلة ماكليلاند[٣٧٤] وهو التنوع الواضح في أحكام عدد من العلماء المطلعين المسؤولين، من جيبون إلى بينز، في حيوية الامبراطورية البيزنطية وإنجازاتها الثقافية ثم انحطاطها، أجل إذا لاحظنا ذلك فليس من المنتظر أن يرتاب المرء في الحاجة إلى معيار مجرد للقياس. وقد أصاب أحد المؤرخين بقوله: إن المرء بعد قراءته كتاب ماكليلاند يسوده الشعور.. بأن شيئاً ما مهماً يجري بحثه، وأن تقنيات أحسن قد تؤدي يوماً ما إلى تعريفات أوضح وقياسات أدق[٣٧٥].

---

(٣٧٣) إن قليلاً من الناس سيقبلون رأي ماكليلاند، رغم ما أورده من أدلة عن أن (ص ١١٢) «عينة من افكار خمسة عشر رجلاً تكفي لاعطائنا مقياساً كافياً لمستوى دوافع الانجاز من السكان الاغريق بين سنتي ٩٠٠ ـ ٥٠٠ ق.م» وهذه الشكوك لا تنطبق أيضاً عيناته الاسبانية والانكليزية (ص ١٣٠، ١٣٤) غير أن المسألة أوسع وأكثر تقنية من أن يمكن مناقشتها هنا.

(٣٧٤) المصدر المذكور أعلاه ص ٢١

(٣٧٥) انظر: ر. ديفيز «التاريخ والعلوم الاجتماعية (١٩٦٥) ص ١٥.

obeikandl.com

obeikandl.com

الوضعية الحالية

لا ريب في أن البحث عن الكمية هو أقوى الاتجاهات الجديدة في التاريخ، وهو العامل الذي يفوق غيره في تمييز المواقف التاريخية في السبعينات عن مواقفها في الثلاثينات، ولعل هذا مما يُقِرُّ به مؤرخون من أمثال كاتب هذا البحث ممن لم ينغمروا كثيراً في البحث الكمي واستسلموا ضمنياً للباقة هجمات خصومها. ولم تظهر مشكلة تفوقها في إثارة الجدل في حرفة التاريخ، وهذا يؤيد بوضوح مكان الشرف الذي أعطى لها في مناهج المؤتمر الدولي الثالث عشر للعلوم التاريخية الذي انعقد في موسكو سنة ١٩٧٠[٣٧٦].

إن الاهتمام بإمكانيات المقاييس الكمية والتحليل العددي، ينبغي ألا تسبب أية دهشة. فمن الحقائق الأساسية في العالم اليوم تعرض ما يسمى «الإنسانيات» لغزو يشنه جيل سلاحه الفكري متأثر بالعلم والنظرة العلمية بشكل أعمق بكثير مما تأثر به أسلافهم، ففي عصر يشهد ظهور علوم جديدة كعلوم الضبط، والثورة الالكترونية، وإنشاء واستغلال مصادر الحاسبات الالكترونية، ليس من العجيب أن يفقد الجيل الجديد من المؤرخين صبرهم مع طرق البحث المربكة في كتابة التاريخ التقليدية وأن يحاولوا إقامة عملهم على أسس أنضج، لذلك فإن التاريخ يمر الآن في عملية تجعله أكثر تعقيداً، ومن الصعب الاعتقاد بأن هذا الاتجاه سيتبدل. وإذا كان عموم الناس لا

---

(٣٧٦) من بين الأوراق التي تبحث الموضوع (وكلها قد طبعت من «العلم»، موسكو في سنة ١٩٧٠) ومما له صلة خاصة ما يلي، بابادوبولوس» طريقة العلوم الاجتماعية في البحث التاريخي»، دوبوك «التاريخ في مفترق طرق العلوم الانسانية» شيدر «الإنفصال بين طريقة علمي التاريخ والاجتماع» ستان: «تاريخ التقدم وتاريخ التكون». هكستر التاريخ والعلوم الاجتماعية والتقدير الكمي» دوبرونت «اللغة والتاريخ» (مهمة لكافة الاسئلة المتعلقة بتحليل المحتوى) وقد نشرت هذه المقالات بعد أن تمت الفصل السابق، وقد اضيفت صفحات خواتيمها لاخذها والمؤلفات الحديثة، بنظر الاعتبار.

يزالون مندهشين بالفن والخطابة والمهارات اللفظية، فإن المؤرخ المحترف يبدو أكثر تشككاً، ولم يعد يهتم بالمزايا التي مكنت ج.م تريفليان، من بيع أكثر من مليوني نسخة من كتابه «التاريخ الاجتماعي الإنكليزي».

والحق طبعاً أن عـدداً من المؤرخين، ولعلهم غالبية المؤرخين، لما يتقبلوا حتى الآن الاتجاهـات الجديـدة. إن أحـدث عـرض للـوضـع في الولايـات المتحدة[٣٧٧]، يظهر «فجوة جيل» متوقعة، ومن المعقول أن نفترض أن هذه الفجوة هي أوسع في أوربا وكذلك «بقدر ما تسمح لنا الأدلة المتوفرة من الحكم» في آسيا منها في القـارة الأمريكية. وقد أصبح وجودها ظاهراً جداً في اجتماع الرابطة التاريخية الأمريكية في واشنطن في ديسمبر ١٩٦٩. ثم في بوسطن في السنة التالية[٣٧٨]، وكان الهجوم تطغى عليه السياسة، وهو موجه إلى الجيل القديم وإلى العيوب في طرق البحث، وإلى نقص العقلانية النظرية التي تجعل التاريخ التقليدي واجهة دفاع لإبقاء الوضع على حاله. وكانت التهم الموجهة إلى «التاريخ كما يكتب حالياً» بأنه عليل تافه، أو جامد على القديم بليد أخلاقياً عتيق جمالياً، باهت فكرياً. وهذه كلمات س. فان، ودورد الذي كان رئيساً سابقاً للرابطة التاريخية الأمريكية. والجيل الجديد غرضه ازالة هذه العيوب بطريقة بحث عقلانية لها مقاييس علمية جديدة في الوضوح الفكري.

لقد توفرت لدينا فرصة واسعة للملاحظة ويتجلى منها أن البحث عن «تصحيحات مفحوصة بشكل متجرد» بدل «السرد الأدبي» هو غير جديد، إذ أنه يرجع على الأقل إلى بكل وكومت، وفي مستوى أخر إلى ماركس. أما الجديد ذو الأهمية فهو التأكيد الجديد على المعالجة الكمية وظهور عدد من

---

(٣٧٧) «التأريخ كعلم اجتماعي (عرض سلوكي واجتماعي) أشرف على طبعه لانديس وتيللي (١٩٧١).

(٣٧٨) انظر: دونالد «المؤرخون الايطاليون في حركة» (١٩٧٠) المنشورة في نقد الكتب في النيويورك تايمس (٦٥، ٢٩ والنيويورك تايمس ١٧ شباط).

التقنيات العقلانية التي يبدو أنها أخيراً جعلت التاريخ المفحوص بتجرد قريب الوصول. ومن الطبيعي والمقبول أن يتمنى المؤرخ فحص إمكانيات هذه التقنيات. وكان التاريخ يستعير دائماً من العلوم الأخرى، كما كانت هي بدورها تستعير منه، ولا يوجد ما يبرر عدم استفادة المؤرخ من مستودع الأسلحة التي صنعها وأتقنها الرياضيّون والإحصائيون وعلماء الاجتماع، فلا التاريخ ولا العلوم الاجتماعية تكون نظماً مكتفية بذاتها، وقد أظهرت التجربة أن كثيراً من أطـرف الأعمال وأكثرها إنتاجية تحدث عند الحدود المفترضة بين مختلف العلوم وعبر تلك الحدود.

والحق أيضاً أن محاولة كشف أفكار العلوم الاجتماعية وطرقها يحمل معه بعض المخاطر العميقة، وهذا ما يعرفه جيداً المدافعون المتمرسون عن التاريخ الكمي[٣٧٩]، ومن هذه الأخطار التي تردد ذكرها هي الاندفاع في متابعة التقنية لذاتها، وقد قال إيديلوتي[٣٨٠]، إن أكبر مجازفة في البحث الكمي هي ليست في إهمال التقنيات وإنما في جعلها تشغلنا كلياً، فإذا أمكن اتهام بعض المؤرخين التقليديين بالمواجهة البليدة للوثائق[٣٨١]، فإنه يمكن أيضاً اتهام بعض المؤرخين الكميين بالمواجهة البليدة للآلة الحسّابة. إن الاقتناع بإمكان السيطرة على التقنيات المعقدة قد يؤدي إلى توليد عقدة، وقد يتم اختيار طريقة بحث خاصة دون مراعاة لمدى ملائمتها[٣٨٢]، وفي بعض الأحيان ننسى أن الأعداد وحدها خالية من أي دفاع تلقائي، وأن الطرق الكمية هي خطة عامة في البحث وليست قواعد خالية في حل المشاكل، وإن الكميات وحدها

---

(٣٧٩) انظر: ليبرون «تطور التاريخ الكمي» المذكور أعلاه (١٩٦٧) ص ٦٠٢

(٣٨٠) «التقدير الكمي في التاريخ» ص ٢١ في كتاب «التاريخ الكمي» الذي أشرف على نشره راوني وجراهام (١٩٦٩).

(٣٨١) دونالد. المذكور أعلاه (١٩٧٠) ص ٢٦ في استعراض نيويورك تايمس للكتاب.

(٣٨٢) انظر. برايس. المصدر السابق (١٩٦٩) ص ١٣

تفتقد التوجيه التحليلي، وتكون كالآراء التي لا تسندها الأدلة، ما لم يكن لها تقييم تركيبي ونقدي[٣٨٣].

وهناك أيضاً خطر استعمال أفكار العلوم الاجتماعية وتعابيرها كمعوض عن التحليل المنظم، فإذا لم يكن في الأرقام دفاع فإن مفردات اللغة لا يوجد فيها سحر، وكما أشار فيلار «لن نجنى شيئاً، وإنما قد نفقد الكثير» إذا وصفنا إحدى حملات دي جويسكلن في حرب المئة عام وكأنها عملية عسكرية استراتيجية دفاعية مقترنة بدوافع تحريرية شبه عسكرية[٣٨٤]، إن استعمال هذا النمط من التعابير المزيفة علمياً لا يضع الأحداث في مكانها، فضلاً عن أنه يولد انطباعاً بدقته وتجريده، وهو انطباع مغلوط[٣٨٥]، وأهم من هذا هو الاتجاه نحو استعمال أفكار العلوم الاجتماعية «مثل فكرة التركيب الاجتماعي» دون فحص نقدي. و «التركيبات» عنيت بها الكتابات التاريخية الحديثة، وخاصة التاريخ الكمي الذي عرف بأنه تركيبات كونتها ظواهر تعود إلى نفس الفترة[٣٨٦]، ومع هذا فإن فكرة «التركيبات» ونظرية «التركيبية» لا يمكن اعتبارها أمراً مسلماً به. وقد اهتم علماء الاجتماع كثيراً

---

(٣٨٣) ايديلوت: المصدر السابق (١٩٦٩) ص ١٢ مائياس «التاريخ الاقتصادي مباشر ومنحرف» (ص ٧٨-٧٩) في كتاب «حركات جديدة في دراسة وتدريس التاريخ» الذى أشرف على نشره بالإد (١٩٧٠).

(٣٨٤) «استراتيجية عسكرية دفاعية معبرة عن دافع تحريري فوق العسكري» انظر: فيلار «نحو منهج أجود» المذكور أعلاه (١٩٦٥) في المجلة التاريخية مجلد ٢٣٣.

(٣٨٥) وقد لاحظ هكستر (المصدر أعلاه ص ٢٧) «لا يستطيع المرء تبديل لحم المقانق وجعلها جبناً بمجرد وضعها في علبة مكتوب عليها «تحتوي جبناً»

(٣٨٦) ماركزيوسكي «مقدمة المذكور أعلاه (١٩٦٥) ص ٤٨ انظر كرايبيكس «فكرة الأهمية» ص ٧٤ في كتاب «أسباب وجهات تحرك المؤرخين» (١٩٦٣) الذي أشرف على نشره بيرليمان» الابتداء ببحث تركيبات الماضي الكبرى في المرتبة الاولى هو ما يجب أن يضعه المؤرخون الذين يريدون المساهمة في أحكام علم واسع في الاجتماع، وانظر ب: بيرون «التركيب والتقدير الكمي «المذكور أعلاه، ص ٤٣ - ٤٧.

بمعمياتهم الأصيلة[٣٨٧]، وليس هنا مكان مناقشة المشاكل، غير أن شايدر كان محقاً في الإشارة إلى مدى الإرباك الناجم من عدم قيام المؤرخين بمحاولة جدية للتفاهم مع علماء الاجتماع الذين يقدمون للمؤرخين مشاكل ليست تافهة[٣٨٨]، إذ إن فكرة التركيب الاجتماعي تتضمن مثلاً فكرة «الاعتيادي»[٣٨٩] (أي ما ينسجم مع التركيب) وفكرة «المعتل» (أي انحراف عن الاعتيادي)، ولكن أي معيار مجرد يبرر إقصاء عدد من الحقائق التاريخية الثابتة لاعتبارها «معلولة»؟ وفي أي مراحل التبدل التاريخي يصبح «المعلول» اعتيادياً ويصبح «الاعتيادي» معلولاً؟ كل هذه مسائل ليست الإجابة عنها واضحة[٣٩٠]، ومع هذا فهي ليست تافهة ـ كما يعرفه كل متتبع للمناقشات الطويلة والجافة بين المؤرخين الماركسيين وغير الماركسيين عن الإقطاع ـ كمسألة متى بدأ الإقطاع، وما هي الخصائص التركيبية للمجتمع الإقطاعي، ومتى طغى عليه التركيب الاجتماعي للإقطاع والبورجوازية.

وبازدياد محاولة المؤرخين الإفادة من التقنيات الكمية، يزداد إدراكهم لمدى قسوتهم على المادة التاريخية، والمهم حقاً أن أشد المحاولات تطوراً لوضع المادة التاريخية ضمن هيكل كمي، كان عليها أن تُقِرّ في الأخير بصراحة تستحق التقدير، بوجود منّوعات تاريخية لا يمكن تقديرها عددياً، وبأن هذه المنوعات المستقلة تعمل بطريقة تؤدي إلى إقصاء أي تفسير كامل بالطريقة

---

(٣٨٧) انظر دوروك: المصدر أعلاه (١٩٧٠) ص ٦، سيستان: المصدر أعلاه (١٩٧٠) ص ١٩ـ٢٠ انظر أيضا ما خلوب «التركيب والتغير التركيبي جعجعة وضوضاء» (١٩٥٨) باستيد «بحث في كلمة» «تركيب» وهي ٣٥١ ـ ٣٥٢ في مجلة الحوليات ١٩٥٩.

(٣٨٨) شايدر «التركيب ودور الفرد في التاريخ (١٩٦٢) ص ٢٧٣ في المجلة التأريخية. مجلد ١٤٥.

(٣٨٩) أعلاه ص ٦٤

(٣٩٠) ليبرون: المذكور أعلاه (١٩٦٣) ص ٤٤ «لا تمتلك صحة نظرية التطور من تركيب الى آخر.

الكمية[٣٩١]، فإذا صح هذا على الميدان الواسع لدراسة ماركزيوسكي، فليس من الضروري أن نبين انطباق هذا الشكل الأقوى على الدراسات الأوسع والأقل وضوحاً. إن هذا لا يعني أن مثل هذه الدراسات لا فائدة منها، وإنما يعنى خيبة النتائج الدقيقة المحدودة المجردة التي تصورها المتحمسون الأولون للدراسات الكمية، وقد لاحظنا في أكثر من مناسبة أن التقديرات الكمية كثيراً ما أدت إلى تعقيد الحلول وتأجيلها، بلفت الانتباه إلى عوامل تجاوزتها الكتابة التاريخية التقليدية؛ أنها جعلت ميدان التاريخ أكثر تعقيداً ولا يمكن السيطرة عليه، بدلاً من أن تجعله أبسط وأكثر تماسكاً. إن التفاعل بين الفرد، ولنقل بسمارك، والمجتمع الذي يعمل فيه غامض دائماً[٣٩٢].

إن هذا لا يعني أن التاريخ الكمي لم يقدم أو أنه سوف لا يتابع تقديم مساهمة إيجابية مهمة[٣٩٣]، فبالمقياس الدقيق لهيكل الحوادث ضاف مدى الاحتمالات، ولن يحاول بعد الآن أحد مثلاً ان ينسب توحيد ألمانيا إلى جهود بسمارك الشخصية أو إلى عبقريته في إدارة الدول. والراجح أيضاً أنها ستمكننا من تحديد أدق لبعض الغوامض التي يصعب تفسيرها، فإذا صح ذلك، فإننا لا نستطيع تقييم الشاذ إلا إذا كانت لدينا مقاييس نعتمدها للاعتيادي، وأحسن وسيلة لتثبيت الاعتيادي هو المقياس الكمي، وإذا كان، كما يقول ماركزيوسكي[٣٩٤]، المؤرخون اليوم أكثر اهتماماً بالجماهير منهم بالأبطال فمن المؤكد أن الكمية هي مفتاح الباب الذي نستطيع بولوجه الاقتراب من أسرار الملايين المجهولين اللذين لم تدون أخبارهم.

ومن حيث المجموع توجد أرباح غير قليلة، ولكنها عند النظر إلى

---

(٣٩١) انظر اعلاه ص ١٠١

(٣٩٢) هذا الذي سماه «مشكلة الرجل الصحيح في المكان الصحيح» كرويهتوف» ما هو المهم في التاريخ «معالجة اجتماعية» ص ١١٣ «التفكير والمسيرة» المذكور أعلاه والذي نشره بيريلمان.

(٣٩٣) كرابيكس: المذكور أعلاه ص ٦٥-٨١ وهو يقدم تقديراً منصفاً جداً.

(٣٩٤) المقدمة ص ٣٣

التفاصيل تفسر السبب الذي من أجله كان أثر طرق بحث العلوم الاجتماعية أقل مباشرة مما يتأمله كثير من الناس، وينبغي ألا ننسى قط أن النتائج العامة للفحص الكمي لا يمكن إثباتها بالأرقام، وإنما هي مجرد افتراضات تبدو أنها تفسر المعروف بشكل جيد[٣٩٥]، لقد كان كثير من تأثير التاريخ الكمي سلبياً إنه دمر التعميمات والصور التي كانت مقبولة من قبل، ولا يستطيع امرؤ القول: إن هذه كانت عديمة الفائدة[٣٩٦]، وقد أصاب هيوز بتأكيده على أن التكذيب يزيد معرفتنا[٣٩٧]، غير أن النتيجة الحتمية هي إلزام المؤرخين على إعادة تتبع خطواتهم وإعادة فحص أدلتهم والرجوع أحياناً إلى مصادرهم للبحث عن أدلة جديدة، ولا نزال كما كنا في السابق، وربما أكثر، بعيدين عن الحلول، وأن الأمل الذي نتمناه أحياناً بأن التاريخ قد يتخطى عتبة العلوم حيث تصبح نتائج البحوث تراكمية أو إضافية، لا يزال أملاً بعيداً عن التحقيق. قد تكون بعض ملتقطات التاريخ الكمي، كما يؤكد ماكز يوسكي، تراكمية أو إضافية «في المبدأ»[٣٩٨]، غير أن هذه نادراً ما تكون الحالة، بسبب تدخل التنوعات غير العددية.

ومع هذا فإن أي إنسان يقارن سمة البحث التاريخي اليوم بما كان عليه قبل ثلاثين سنة لا يشك في أثر طرق البحث الحديثة، وفي أن هذا الأثر سيزداد قوة وكما أثبتت أحدث الاستعراضات «إن كل الميادين التي تُدخل ممارسيها في ميادين العلوم السلوكية والاجتماعية، هي الميادين التي تنمو الآن ويكثر فيها الشبان» ممن نظرتهم عن حرفتهم تختلف أساسياً عن نظرة شيوخهم[٣٩٩]، وأن معظم الجيل الجديد من المؤرخين يرون أنفسهم علماء

(٣٩٥) ايديلوتي: المصدر السابق ص ١٥ في كتاب «التاريخ الكمي» الذي أشرف على طبعه راوني وجراهام (١٩٦٩).

(٣٩٦) كذلك ص ١٩

(٣٩٧) ج.ر.ت هيوز «الحقيقة والنظرية في التاريخ الاقتصادي» ص ٩٢ في كتاب «مكتشفات في تاريخ المشروعات» (السلسلة الثانية ج ٣ (١٩٦٦).

(٣٩٨) المقدمة ص ١٤

(٣٩٩) «التاريخ كعلم اجتماع» أشرف على نشره لانديس وسكلي (١٩٧١ ص ٣٠

اجتماع، ولكنهم في نفس الوقت مستعدون للاعتراف بأن استعمال المؤرخين لطرق علم الاجتماع تختلف عن طرق علماء الاجتماع والأنثرولوجيين مثلاً. يضاف إلى ذلك أنه فيما عدا ميدان التاريخ الاقتصادي، فإن هذا التطبيق لا يزال غير مستقر وتحت التجربة، وإنه حتى الآن كشف المشاكل والصعوبات أكثر مما قدم محصولاً جديداً من فاكهة مشهية. ويبدو أن النتيجة العامة هي في توجيه اهتمامات المؤرخين وجهات جديدة، وخاصة في تركيز انتباههم على المواضيع التحليلية، كالحرب والنمو، والسكان والتحضر. كما أنها أظهرت أن مثل هذه المواضع تتطلب أدوات جديدة، وأنه إذا كانت هذه الأدوات غير كفؤة وأنها بحاجة إلى التهذيب والتكييف قبل أن تستطيع تحقيق أغراض المؤرخ بكفاءة، فإنه قد يكون من الانهزامية الافتراض بعدم إمكان التغلب على المشاكل والمصاعب. إن الاستعمال الكمي وتقنيات علم الاجتماع الأخرى لا تزال حديثة جداً، وفي هذه اللحظة كمية الكلام والتعليقات النقدية وحلقات المناقشات الجماعية والمؤتمرات تبدو أحيانا قد أصبحت أرجح وزناً من حجم العمل الجديد الذي تقدمه[٤٠٠]، غير أن هذه علامات مألوفة لخميرة جديدة، والشيء المهم هو أن شيئاً جديداً بديء بعمله.

لقد تباطأ التاريخ كثيراً في منطقة الشفق بين الخرافة والحقيقة. ويبدو أنه كما أشار انديرلي، وصل في حوالي سنة ١٩٥٠ بالفكر وبطريقة البحث إلى النهاية المقفلة[٤٠١]، وقد ينظر مؤرخو القرن الحادي والعشرين إلى الوراء فيرون أن التطور في الأهداف والطرق الجديدة كان مرحلة حاسمة تقارن في مقياسها وأهميتها، كما اقترح أحياناً، بالثورة الكوبرنيكية التي أذنت بميلاد الفيزياء الحديثة، وإذا قدر للتاريخ أن يتخطى العتبة بين العلم المزيف والعلم الصحيح، فإن قليلاً من الناس اليوم سيشكون أن الدافع الحاسم هو تطبيق وتنمية تعميم أفكاره بطرق كمية. غير أن النصر لما يحرز بعد.

---

(٤٠٠) برايس: المذكور أعلاه ص ١

(٤٠١) انظر انديرلي «التاريخ النظرية» (١٩٥٨) ص ١٣ في المجلة التاريخية مجلد ١٨٥.